البنك المركزى المصرى

التقـــــرير السنـــوى

٢٠١٤/٢٠١٣

رئيس وأعضاء مجلس الإدارة

السيد الأستاذ/ هشام رامز عبد الحافظ
المحافظ ورئيس مجلس الإدارة

السيد الأستاذ/ جمال محمد نجم
نائب المحافظ

السيد الأستاذ/ نضال القاسم عصر
نائب المحافظ

السيد الأستاذ/ شريف سمير سامـــى
رئيس الهيئة العامة للرقابة المالية

السيد الأستاذ/ محمود محمد حسين
ممثلاً عن وزارة المالية

السيد المستشار/ معتز كامل مرسى
خبير قانونى

الأستاذة الدكتورة/ ليلى أحمد الخواجة
خبير اقتصادى

الأستاذ الدكتور/ علاء عصام الشاذلى
خبير مالى واقتصادى

محتويات التقرير

	تقديم	أ – ج
	المؤشرات الرئيسية لأداء قطاعات الاقتصاد المصرى	أ – ب
	ملخص تنفيذى	ج – و
الفصل الأول	**التطورات فى الاقتصاد العالمى**	١
١/١	النمو الاقتصادى	٣
٢/١	معدلات التضخم والبطالة	٥
٣/١	أسعار الخصـــم والفائدة	٦
٤/١	أسعار الصـــرف	٨
٥/١	أسعار المواد الأوليـــة	١٠
٦/١	الاحتياطيات الدولية	١١
الفصل الثانى	**البنك المركزى المصرى**	١٣
١/٢	السياسة النقديـــة	١٣
٢/٢	نقـــود الاحتياطى	١٦
٣/٢	نظم الدفع وتكنولوجيا المعلومات	١٩
١/٣/٢	خدمة التحويلات المحلية من خلال نظام التسوية اللحظية(RTGS) وشبكة السويفت	٢٠
٤/٢	السيولة المحلية والأصول المقابلة لها	٢١
٥/٢	نشاط قطاع الرقابة والإشراف	٢٥
٦/٢	إدارة سوق الصرف والاحتياطيات الدولية	٢٩
١/٦/٢	سوق الصرف الأجنبى والانتربنك الدولارى	٢٩
٢/٦/٢	الاحتياطيات الدولية وادارتها	٣٠
٧/٢	الدين العام المحلى والدين الخارجى	٣١
١/٧/٢	الدين العام المحلى	٣١
١/١/٧/٢	صافى الدين المحلى الحكومى	٣١
٢/١/٧/٢	صافى مديونية الهيئات العامة الاقتصادية	٣٣
٣/١/٧/٢	صافى مديونية بنك الاستثمار القومى	٣٣
٤/١/٧/٢	المديونية البينية	٣٣
٥/١/٧/٢	أعباء خدمة الدين	٣٣
٢/٧/٢	الدين الخارجى	٣٤
٨/٢	تنمية الموارد البشرية فى القطاع المصرفى	٤٠
١/٨/٢	نشاط المعهد المصرفى	٤٠
٢/٨/٢	برامج للعاملين بالبنك المركزى	٤٢
الفصل الثالث	**التطورات المصرفية**	٤٥
١/٣	المركز المالى	٤٥
٢/٣	الودائـــع	٤٧
٣/٣	النشاط الاقراضى	٤٩
٤/٣	حركة التدفقات المالية فى البنوك	٥٠
٥/٣	مؤشرات أداء البنوك	٥٣

الفصل الرابع تطورات أداء الاقتصاد الكلى ٥٧

١/٤	الناتج المحلى الإجمالى	٥٧
١/١/٤	قوة العمل والتشغيل والبطالة	٦٣
٢/٤	معدل التضخم	٦٤
٣/٤	المالية العامـــة	٦٨
١/٣/٤	قطاع الموازنة العامة للدولة	٦٨
٢/٣/٤	العمليات المالية الموحدة للحكومة العامة	٧١
٤/٤	ميزان المدفوعات والتجارة الخارجية	٧٣
١/٤/٤	ميزان المدفوعات	٧٣
١/١/٤/٤	حساب المعاملات الجارية	٧٤
٢/١/٤/٤	حساب المعاملات الرأسمالية والمالية	٧٩
٢/٤/٤	التجارة الخارجية	٨١
١/٢/٤/٤	التوزيع السلعى للصادرات	٨١
٢/٢/٤/٤	التوزيع السلعى للواردات	٨٣
٣/٢/٤/٤	التوزيع الجغرافى للتجارة الخارجية	٨٦
٤/٢/٤/٤	تصنيف التجارة الخارجية وفقا لاهم أنواع السلع	٨٨
٥/٤	قطاع الخدمات المالية غير المصرفية	٩٢
١/٥/٤	سوق الأوراق المالية	٩٢

الملاحق

أ – قـرارات مجلـس إدارة البنـك المركـزى المصـرى خـلال السنة المالية ٢٠١٣/٢٠١٤ ٩٩

ب – القسم الاحصائى ١٠١

بسم الله الرحمن الرحيم

تقديم

يسرنى أن أقدم التقرير السنوى للبنك المركزى المصرى عن السنة المالية ٢٠١٣/٢٠١٤، والذى يبدأ بعرض موجز لأهم التطورات الاقتصادية العالمية لما لها من تأثير على التطورات الاقتصادية المحلية. ثم يتناول بالعرض والتحليل أهم التطورات الاقتصادية المحلية بما فى ذلك النمو الاقتصادى والتضخم، والموازنة العامة وميزان المدفوعات والتجارة الخارجية. هذا بالإضافة الى نشاط البنك المركزى المصرى، والتطورات النقدية والائتمانية والمصرفية.

تحسن أداء الاقتصاد العالمى خلال السنة المالية ٢٠١٣/٢٠١٤ على خلفية ارتفاع معدلات النمو فى العديد من الدول الصناعية المتقدمة والناشئة. فقد ارتفع معدل نمو الناتج المحلى الإجمالي فى معظم الدول الصناعية الكبرى وبعض دول الاقتصادات الناشئة الرئيسية ، وساهم هذا فى انخفاض معدلات البطالة فى عدد كبير من الدول المشار اليها.

وقد استمرت البنوك المركزية الكبرى فى الإبقاء على المستويات المنخفضة لأسعار الفائدة الأساسية، كما قام البنك المركزي الأوروبى بفرض سعر فائدة سلبى على ودائع البنوك لديه. وقد لجأت البنوك المركزية فى بعض الدول الناشئة إلى اتخاذ بعض الإجراءات لمنع هروب تدفقات رؤوس الأموال منها وهبوط عملاتها الوطنية، وذلك بعد أن تزايدت توقعات الأسواق المالية منذ النصف الثاني من عام ٢٠١٣ بقرب قيام الولايات المتحدة بتقليص برنامج شراء السندات، وهو الأمر الذى تحقق فعلياً اعتباراً من يناير ٢٠١٤. وأعلنت الحكومة الصينية عن مجموعة من الإجراءات تعد الأقوى منذ ثلاثين عاما بهدف تخفيف القيود المفروضة على الأسواق المالية والسماح بزيادة نسبة مشاركة القطاع الخاص فى بعض مجالات الاستثمار التى كان يحتكرها القطاع العام. كما شهدت الفترة تصاعد الأزمة الروسية الأوكرانية، مما أسفر عن فرض عقوبات اقتصادية غربية على روسيا، وهو ما تسبب في تدهور سعر صرف الروبل وهروب رؤوس أموال ضخمة إلى الخارج.

وفيما يتعلق بأسواق المال العالمية، ارتفعت مؤشرات الأسهم فى معظم البورصات العالمية، وشهدت أسواق الصرف انخفاض سعر صرف الدولار أمام اليورو والجنيه الاسترلينى، فى حين ارتفع أمام الين الياباني. وفى أسواق السلع الأولية تصاعدت أسعار البترول، بينما انخفضت أسعار المعادن الأساسية مع تراجع الطلب خاصة من جانب الصين.

وعلى **الصعيد المحلى**، استقر **معدل النمو الحقيقى للناتج المحلى الإجمالى** بتكلفة عوامل الإنتاج خلال السنة المالية ٢٠١٣/٢٠١٤ عند مستوى منخفض بلغ ٢,١٪، وهو نفس المستوى الذى تحقق خلال السنة المالية ٢٠١٢/٢٠١٣. وجاء هذا المستوى المنخفض متأثرا بالتباطؤ الملحوظ فى معدل النمو خلال الفترة يوليو/مارس من سنة التقرير (وبصفة خاصة خلال الربعين الأول والثانى منها) والتى اقتصر معدل النمو فيها على ١,٦٪ مقابل ٢,٣٪ خلال سنة المقارنة. غير أن التحسن الملحوظ فى معدل النمو خلال الربع الرابع من سنة التقرير والبالغ ٣,٦٪ مقابل ١,٥٪ قد عوض جزئيا التباطؤ الذى شهدته الفترة يوليو/مارس من هذه السنة.

وفى مجال إدارة السياسة النقدية، استمر البنك المركزى فى العمل على تحقيق الهدف النهائى للسياسة النقدية المتمثل فى استقرار الأسعار للوصول بمعدل التضخم إلى مستوى ملائم ومستقر يساهم فى بناء الثقة ودعم الاستثمار وتحفيز معدلات النمو الاقتصادى المستهدف. وقد جاءت قرارات لجنة السياسة النقدية بالبنك المركزى المصرى فى اجتماعاتها الدورية (والتى بلغ عددها ثمانية اجتماعات) خلال السنة المالية ٢٠١٣/٢٠١٤، متوافقة مع تطورات معدل التضخم وكذا التوقعات الخاصة لحجم الضغوط التضخمية المستقبلية. فقد جاءت قرارات اللجنة خلال النصف الأول من السنة المالية فى

اتجاه التخفيض، حيث تم التخفيض بواقع ١٥٠ نقطة أساس، بينما ابقت على هذه الأسعار دون تغيير خلال النصف الثانى من السنة المالية، ليستقر سعرى عائد البنك المركزى للإيداع والإقراض لليلة واحدة عند مستوى ٨,٢٥٪ و ٩,٢٥٪ على التوالى، كما استقر سعر العمليات الرئيسية للبنك المركزى (سواء عمليات إعادة شراء أو مزادات الودائع) وسعر البنك المركزى للائتمان والخصم عند مستوى ٨,٧٥٪ فى نهاية سنة التقرير.

وخلال فترة إعداد التقرير، قررت اللجنة فى اجتماعها بتاريخ ١٧ يوليو ٢٠١٤ رفع كافة مستويات الأسعار بواقع ١٠٠ نقطة أساس، وجاء ذلك بعد قيام الحكومة بتعديل أسعار العديد من السلع المحددة إدارياً والمتضمنة فى سلة أسعار الرقم القياسى لأسعار المستهلكين. وفى اجتماعات اللجنة بتاريخ الأول من سبتمبر، و١٦ أكتوبر، و٢٧ نوفمبر ٢٠١٤ قررت تثبيت أسعار العائد الأساسية.

وفيما يتعلق بسوق الصرف الأجنبى استمر البنك المركزى فى إدارته الناجحة لسوق الصرف من خلال آلية العطاءات الدورية التى تم تطبيقها منذ ديسمبر ٢٠١٢ (FX Auction)، إلى جانب نظام الانتربنك الدولارى. وقد بلغ حجم التعامل بآلية العطاءات الدورية FX Auction نحو ٥,٥ مليار دولار خلال السنة المالية ٢٠١٣/٢٠١٤، وبذلك يصل حجم العطاءات الدورية منذ إنشاء الآلية فى نهاية ديسمبر ٢٠١٢ وحتى نهاية السنة المالية ٢٠١٣/٢٠١٤ نحو ٨,٨ مليار دولار. وبالإضافة إلى تلك العطاءات الدورية، فإن البنك المركزى يعلن عن عطاءات استثنائية وفقاً لحاجة السوق. وخلال سنة التقرير قام البنك المركزي بإجراء ثلاثة عطاءات استثنائية بقيمة اجمالية بلغت ٣,٩ مليار دولار، ليصل حجم العطاءات الاستثنائية منذ إنشاء الآلية وحتى نهاية سنة التقرير نحو ٥,٣ مليار دولار. وقد بلغ المتوسط المرجح لسعر صرف الدولار فى سوق الانتربنك ٧,١٤٠١ جنيهاً فى نهاية يونيو ٢٠١٤ مقابل ٧,٠٠٩٤ جنيهاً فى نهاية يونيو ٢٠١٣، بانخفاض فى سعر صرف الجنيه بلغ معدله ١,٨٪ خلال سنة التقرير. وأثناء إعداد التقرير وفى نهاية نوفمبر ٢٠١٤ ظل سعر صرف الجنيه ثابت دون تغيير عما كان عليه فى نهاية يونيو ٢٠١٤.

وبالنسبة لصافى الاحتياطيات الدولية لدى البنك المركزى فقد ارتفع بنحو ١,٨ مليار دولار بمعدل ١١,٧٪ خلال السنة المالية ٢٠١٣/٢٠١٤ ليصل إلى ١٦,٧ مليار دولار فى نهاية يونيو ٢٠١٤، وبما يغطى ٣,٣ شهرا من الواردات السلعية. وخلال فترة إعداد التقرير، تراجع صافى الاحتياطيات الدولية ليبلغ ١٥,٩ مليار دولار فى نهاية نوفمبر ٢٠١٤، وبما يغطى ٢,٩ شهراً من الواردات السلعية.

أما عن التطورات المصرفية، فقد انتهى البنك المركزى بالاتفاق مع البنوك من تطبيق مقررات بازل II، حيث صدر قرار مجلس إدارة البنك بتاريخ ١٨ ديسمبر ٢٠١٢ بإلزام البنوك العاملة فى مصر – عدا فروع البنوك الأجنبية– بالحفاظ على نسبة حدها الأدنى ١٠٪ بين عناصر القاعدة الرأسمالية وبين الأصول الخطرة المرجحة بأوزان، وذلك لمقابلة مخاطر المحور الأول المتمثلة فى الائتمان والسوق والتشغيل. وتلتزم البنوك بتطبيق ذلك اعتبارا من ديسمبر ٢٠١٢ أو يونيو ٢٠١٣ حسب السنة المالية لإعداد قوائمها المالية. أما مخاطر المحور الثانى من مقررات بازل والمتمثلة فى التركز والسيولة وسعر الفائدة فى محفظة البنوك فسوف تصدر التعليمات الخاصة بها بعد التأكد من استيعاب السوق للتعليمات التى صدرت والمتعلقة بالمحور الأول.

وقد بلغ المركز المالى الإجمالى للبنوك العاملة فى مصر (بخلاف البنك المركزى) نحو ١٨١٦,٩ مليار جنيه فى نهاية يونيو ٢٠١٤، وبلغ إجمالى حقوق الملكية ١٢٤,٦ مليار جنيه، وبلغت أرصدة الودائع لدى البنوك ١٤٢٩,٤ مليار جنيه، واستثماراتها فى الأوراق المالية والأذون نحو ٨٢٥,٥ مليار جنيه، وأرصدة الإقراض والخصم للعملاء ٥٨٧,٩ مليار جنيه.

وفيما يتعلق بمؤشرات السلامة المالية للبنوك، فقد بلغ معدل كفاية رأس المال لديها وفقاً لمقررات بازل II نحو ١٣,٠٤٪ فى نهاية يونيو ٢٠١٤، مقابل حد أدنى مقرر ١٠,٠٪، وبلغ العائد على متوسط الأصول ١,٠٪، والعائد على متوسط حقوق الملكية ١٤,٥٪، وصافى هامش العائد ٣,٨٪ عن العام المالى ٢٠١٣، مقابل ١,٠٪، ١٣,٩٪، ٣,٥٪ على الترتيب عن العام المالى ٢٠١٢. وبلغت نسبة القروض والتسهيلات غير المنتظمة إلى إجمالى القروض والتسهيلات ٩,١٪ فى نهاية يونيو ٢٠١٤ مقابل ٩,٣٪ فى السنة المالية السابقة، وبلغت نسبة مخصصات القروض والتسهيلات إلى القروض والتسهيلات غير المنتظمة ٩٨,٠٪ مقابل ٩٩,٨٪ فى السنة المالية السابقة.

وقد أسفرت معاملات الاقتصاد المصرى مع العالم الخارجي خلال السنة المالية ٢٠١٣/٢٠١٤ عن تحقيق فائض كلى بميزان المدفوعات بلغ نحو ١,٥ مليار دولار (مقابل فائض كلى اقتصر علي نحو ٢٣٧,٠ مليون دولار خلال السنة المالية السابقة)، فقد تحسن العجز فى حساب المعاملات الجارية ليقتصر على ٢,٤ مليار دولار (مقابل نحو ٦,٤ مليار دولار)، وحقق حساب المعاملات الرأسمالية والمالية صافى تدفق للداخل بلغ نحو ٤,٩ مليار دولار (مقابل نحو ٩,٨ مليار دولار).

وختاماً أود أن أشكر كافة العاملين بالبنك المركزى والجهاز المصرفى على عطائهم وجهدهم فى ظل الظروف الصعبة التى تمر بها البلاد ، سائلا الله العلى القدير أن يشملنا جميعا بتوفيقه ورعايته لتحقيق الخير والرقى لمصرنا العزيزة.

المحافظ

هشام رامز عبد الحافظ

المؤشرات الرئيسية لأداء الاقتصاد المصرى

	السنة المالية	
	٢٠١٣/٢٠١٢	٢٠١٤/٢٠١٣
القطاع الحقيقى		
معدل النمو الحقيقى للناتج المحلى الإجمالى بتكلفة عوامل الإنتاج	٪٢,١	٪٢,١
منه : مساهمة القطاع الخاص (نقطة مئوية)	١,٨	١,٨
معدل النمو الحقيقى للناتج المحلى الإجمالى بسعـــر السوق الثابت	٪٢,١	٪٢,٢
منه : مساهمة الاستهلاك الخاص (نقطة مئوية)	٢,١	٣,٣
: مساهمة الاستهلاك العام (نقط مئوية)	٠,٤	٠,٧
: مساهمة الاستثمار (نقطة مئوية)	١,٦–	٠,٧
مساهمة صافى الطلب الخارجى (الصادرات من السلع والخدمات – الواردات من السلع والخدمات) (نقطة مئوية)	١,٢	٢,٥–
معدل التضخم وفقاً للرقم القياسى العام لأسعار المستهلكين (حضر) يوليو/يونيو (٪)	٩,٨	٨,٢
معدل التضخم وفقاً للرقم القياسى العام لأسعار المنتجين يوليو/يونيو (٪)	٨,٤	٤,٣
القطاع المالى والنقدى		
معدل نمو السيولة المحلية M_2 (٪)	١٨,٤	١٧,٠
معدل نمو الودائع غير الجارية بالعملة المحلية (٪)	١٤,٨	١٩,٥
معدل نمو الودائع بالعملات الأجنبية (٪)	٢٠,٥	٥,٣
الودائع بالعملات الأجنبية / اجمالى الودائع (معدل الدولرة) (٪)	٢١,٣	١٩,٠
صافى المطلوبات من الحكومة / اجمالى الائتمان (٪)	٥٩,٨	٦٤,٣
الائتمان الممنوح لقطاع الأعمال الخاص/ اجمالى الائتمان (٪)	٢٧,٥	٢٤,٠
الائتمان الممنوح للقطاع العائلى / اجمالى الائتمان (٪)	٩,٥	٨,٩
الائتمان الممنوح لقطاع الأعمال العام / اجمالى الائتمان (٪)	٣,٢	٢,٨
التغير فى صافى المطلوبات من الحكومة / التغير فى اجمالـــى الائتمان (٪)	٨٢,٨	٨٦,٠
التغير فى الائتمان الممنوح لقطاع الأعمال الخاص / التغير فى اجمالى الائتمان (٪)	١٠,٧	٦,٩
التغير فى الائتمان الممنوح للقطاع العائلى / التغير فى اجمالى الائتمان (٪)	٥,٧	٦,٢
التغير فى الائتمان الممنوح لقطاع الأعمال العام / التغير فى اجمالى الائتمان (٪)	٠,٨	٠,٩
صافى الاحتياطيات الدولية (بالمليون دولار) فى نهاية الفترة	١٤٩٣٦	١٦٦٨٧
عدد شهور الواردات السلعية التى يغطيها صافى الاحتياطيات الدولية	٣,١	٣,٣

(تابع) المؤشرات الرئيسية لأداء الاقتصاد المصرى

	السنة المالية	
	٢٠١٣/٢٠١٢	٢٠١٤/٢٠١٣
مؤشرات السلامة المالية لدى البنوك، منها:		
معدل كفاية رأس المال (٪)	١٣,٧	١٣,٠٤
قروض غير منتظمة إلى اجمالى القروض (٪)	٩,٣	٩,١
مخصصات القروض إلى القروض غير المنتظمة (٪)	٩٩,٨	٩٨,٠
العائد على متوسط الأصول* (٪)	١,٠	١,٠
العائد على متوسط حقوق الملكية* (٪)	١٣,٩	١٤,٥
القطاع الخارجى		
الميزان التجارى / الناتج المحلى الإجمالى (٪)	١١,٣–	١١,٨–
الميزان الخدمى / الناتج المحلى الإجمالى (٪)	١,٩	٠,٣
صافى الاستثمار الأجنبى المباشر فى مصر / الناتج المحلى الإجمالى (٪)	١,٤	١,٤
صافى التحويلات / الناتج المحلى الاجمالى (٪)	٧,١	١٠,٦
الدين الخارجى		
الدين الخارجى / الناتج المحلى الإجمالى (٪)	١٧,٣	١٦,٤
الديون الخارجية قصيرة الأجل / إجمالى الدين الخارجى (٪)	١٦,٣	٧,٩
خدمة الدين الخارجى / الصادرات السلعية والخدمية (٪)	٦,٣	٧,٣
قطاع الموازنة العامة		
النفقات / الناتج المحلى الإجمالى (٪)	٣٣,٥	٣٥,١
الإيرادات / الناتج المحلى الإجمالى (٪)	٢٠,٠	٢٢,٩
إجمالى الأجور / إجمالى الإيرادات العامة (٪)	٤٠,٨	٣٩,١
العجز الأولى** / الناتج المحلى الإجمالى (٪)	٥,٣	٤,١
العجز الكلى / الناتج المحلى الإجمالى (٪)	١٣,٧	١٢,٨
إجمالى الدين العام المحلى / الناتج المحلى الإجمالى (٪)	٨٧,١	٩٠,٩

* وفقاً لآخر قوائم مالية مدققة عن العام المالى ٢٠١٢، والعام المالى ٢٠١٣. وتنتهى السنة المالية فى ٣٠ يونيو لبنوك القطاع العام، و٣١ ديسمبر للبنوك الأخرى.

** (العجز الكلى) مستبعدا منه مدفوعات الفوائد.

ملخص تنفيذى

يتناول التقرير السنوى للبنك المركزى المصرى عن السنة المالية ٢٠١٣/٢٠١٤ عرضا موجزاً لأهم تطورات الاقتصاد العالمى، ثم يتناول نشاط البنك المركزى المصرى، وأهم التطورات النقدية والائتمانية والمصرفية. هذا بالإضافة إلى أهم التطورات الاقتصادية المحلية بما فى ذلك النمو الاقتصادى، والتضخم، والموازنة العامة، وميزان المدفوعات والتجارة الخارجية.

وفيما يتعلق بأهم تطورات الاقتصاد العالمى تحسن أداء الاقتصاد العالمى خلال السنة المالية ٢٠١٣/٢٠١٤ على خلفية ارتفاع معدلات النمو فى العديد من الدول الصناعية المتقدمة والناشئة. فقد ارتفع معدل نمو الناتج المحلى الإجمالي فى معظم الدول الصناعية الكبرى وبعض دول الاقتصادات الناشئة الرئيسية ، وساهم هذا فى انخفاض معدلات البطالة فى عدد كبير من الدول المشار اليها.

وقد استمرت البنوك المركزية الكبرى فى الإبقاء على المستويات المنخفضة لأسعار الفائدة الأساسية، كما قام البنك المركزي الأوروبى بخفض سعر الفائدة بصورة أكبر، وبفرض سعر فائدة سلبى على ودائع البنوك لديه. وقد لجأت البنوك المركزية فى بعض الدول الناشئة إلى اتخاذ بعض الإجراءات لمنع هروب رؤوس الأموال منها، وهبوط عملاتها الوطنية، وذلك بعد أن تزايدت توقعات الأسواق المالية منذ النصف الثاني من عام ٢٠١٣ بقرب قيام الولايات المتحدة بتقليص برنامج شراء السندات، وهو الأمر الذى تحقق فعلياً اعتباراً من يناير ٢٠١٤. وبدأت اليابان في ابريل ٢٠١٤ بتطبيق الزيادة المقررة على ضريبة المبيعات بهدف زيادة الايرادات العامة والحد من ارتفاع مستويات الدين. وأعلنت الحكومة الصينية عن مجموعة من الإجراءات تعد الأقوى منذ ثلاثين عاما بهدف تخفيف القيود المفروضة على الأسواق المالية والسماح بزيادة نسبة مشاركة القطاع الخاص فى بعض مجالات الاستثمار التى كان يحتكرها القطاع العام. كما شهدت فترة التقرير تصاعد الأزمة الروسية الأوكرانية، مما أسفر عن فرض عقوبات اقتصادية غربية على روسيا، وهو ما تسبب في تدهور سعر صرف الروبل وهروب رؤوس أموال ضخمة إلى الخارج.

وفيما يتعلق بأسواق المال العالمية، ارتفعت مؤشرات الأسهم فى معظم البورصات العالمية على خلفية تحسن النمو الاقتصادى بالولايات المتحدة، واستمرار الاقتصادات الكبرى فى الإبقاء على أسعار الفائدة المنخفضة لحفز اقتصاداتها، وتطبيق البنك المركزى الأوروبى مزيد من الإجراءات التوسعية. وشهدت أسواق الصرف انخفاض سعر صرف الدولار أمام اليورو والجنيه الاسترليني مع انحسار الإقبال على استثمارات الملاذ الآمن، فى حين ارتفع أمام الين مع استمرار بنك اليابان فى انتهاج برنامج التوسع الكمى. وفى أسواق السلع الأولية تصاعدت الأسعار العالمية للبترول فى ظل زيادة الطلب ونقص المعروض بسبب التوترات السياسية فى بعض مناطق إنتاجه، وانخفضت أسعار المعادن الأساسية مع تراجع الطلب عليها خاصة من جانب الصين، وكذلك انخفضت أسعار الحبوب مع زيادة الانتاج ووفرة المعروض.

وعلى الصعيد المحلى، شهدت السنة المالية ٢٠١٣/٢٠١٤ استقرار **معدل النمو الحقيقى للناتج المحلى الإجمالى** بتكلفة عوامل الإنتاج خلال السنة المالية ٢٠١٣/٢٠١٤ عند مستوى منخفض بلغ ٢,١٪، وهو نفس المستوى الذى تحقق خلال السنة المالية ٢٠١٢/٢٠١٣. ويعكس هذا المستوى المنخفض

فى جانب العرض، انخفاض مساهمات بعض القطاعات أهمها: الأنشطة الاستخراجية، والسياحة، وارتفاع مساهمات البعض الآخر مثل الصناعات التحويلية، وقناة السويس. أما فى جانب الطلب، فقد جاء معدل النمو المحقق بسعر السوق خلال سنة التقرير (والبالغ ٢,٢٪)، محصلة لمساهمة الطلب المحلى والتي بلغت ٤,٧ نقطة مئوية (٤,٠ نقطة للاستهلاك النهائي، و٠,٧ نقطة للتكوين الرأسمالي) ليظل بذلك هو المحرك الرئيسى للنمو، ومساهمة الطلب الخارجي والتي بلغت سالب ٢,٥ نقطة مئوية (سالب ٢,٣ نقطة لمساهمة الصادرات، و٠,٢ نقطة لمساهمة الواردات).

وقد بلغ إجمالى الاستثمارات المنفذة (بالأسعار الجارية) نحو ٢٦٥,١ مليار جنيه خلال السنة المالية ٢٠١٣/٢٠١٤، بارتفاع قدره ٢٣,٥ مليار جنيه بمعدل ٩,٧٪ مقارنة بالسنة المالية السابقة. وسجلت استثمارات القطاع الخاص نمواً بمعدل ١١,٧٪ لتبلغ نحو ١٦٥,٠ مليار جنيه، بما يمثل نحو ٦٢,٢٪ من الإجمالى خلال سنة التقرير مقابل ٦٠,٣٪ فى السنة المالية السابقة.

وفى مجال ادارة البنك المركزى للسياسة النقدية، جاءت قرارات لجنة السياسة النقدية فى اجتماعاتها الدورية (والتى بلغ عددها ثمانية اجتماعات) خلال السنة المالية ٢٠١٣/٢٠١٤، متوافقة مع تطورات معدل التضخم وكذا التوقعات الخاصة لحجم الضغوط التضخمية المستقبلية. فقد قررت اللجنة فى اجتماعاتها خلال النصف الأول من السنة (أربعة اجتماعات) بتخفيض الأسعار بواقع ٥٠ نقطة أساس فى الاجتماع الأول وكذلك فى الاجتماع الثانى، والتثبيت فى الاجتماع الثالث، ثم التخفيض بواقع ٥٠ نقطة أساس فى الاجتماع الرابع، ليصبح اجمالى التخفيض ١٥٠ نقطة أساس ليستقر سعرى عائد البنك المركزى للإيداع والإقراض لليلة واحدة عند مستوى ٨,٢٥٪ و ٩,٢٥٪ على التوالى، كما استقر سعر العمليات الرئيسية للبنك المركزى (سواء عمليات إعادة شراء أو مزادات الودائع والتى تحدد طبقا لحالة السيولة فى السوق) وسعر البنك المركزى للائتمان والخصم عند مستوى ٨,٧٥٪ فى نهاية سنة التقرير. وقد تم تثبيت هذه الأسعار خلال اجتماعات اللجنة (أربعة اجتماعات) فى النصف الثانى من سنة التقرير.

وتجدر الإشارة إلى أن اللجنة قررت فى اجتماعها الدورى المنعقد بتاريخ ١٧ يوليو ٢٠١٤ (خلال فترة إعداد التقرير) رفع كافة مستويات الأسعار بواقع ١٠٠ نقطة أساس ليستقر سعرى عائد البنك المركزى للإيداع والإقراض لليلة واحدة عند ٩,٢٥٪ و ١٠,٢٥٪ على التوالى، وسعر العمليات الرئيسية للبنك المركزى عند ٩,٧٥٪، وسعر البنك المركزى للائتمان والخصم عند ٩,٧٥٪. وقد جاء هذا القرار فى ضوء ما ارتأته اللجنة من ضرورة رفع أسعار العائد الأساسية للسيطرة على توقعات التضخم والحد من الارتفاع العام للأسعار لتجنب العواقب السلبية على الاقتصاد الكلى فى المدى المتوسط بعد قيام الحكومة بتعديل أسعار بعض السلع المحددة اداريا والمتضمنة فى سلة أسعار الرقم القياسى لأسعار المستهلكين. وعلى الرغم من أن اللجنة ترى أن هذه الاجراءات المالية لها أثر ايجابى فى الأجل المتوسط، إلا أنها ستؤدى إلى ارتفاع الأسعار مما سيؤدى إلى ارتفاع فى كل من معدلى التضخم العام والأساسى خلال الربع المنتهى فى سبتمبر ٢٠١٤. وفى اجتماعات لجنة السياسة النقدية بتاريخ الأول من سبتمبر، و١٦ أكتوبر، و٢٧ نوفمبر ٢٠١٤ قررت تثبيت أسعار العائد الأساسية.

وفيما يتعلق بأهم التطورات النقدية والائتمانية خلال السنة المالية ٢٠١٣/٢٠١٤، فقد حققت نقود الإحتياطى زيادة قدرها ٤٦,٥ مليار جنيه بمعدل ١٤,٦٪ خلال السنة المالية ٢٠١٣/٢٠١٤، مقابل ٥٤,٣ مليار جنيه بمعدل ٢٠,٦٪ خلال السنة المالية السابقة لتصل إلى ٣٦٤,٥ مليار جنيه فى نهاية

يونيو ٢٠١٤. وانعكست زيادة نقود الاحتياطى خلال سنة التقرير فى نمو النقد المتداول خارج البنك المركزى بنحو ٢٧,٨ مليار جنيه بمعدل ١٠,٧٪ ليصل رصيده إلى ٢٨٨,٧ مليار جنيه، وكذلك زيادة ودائع البنوك لديه بالعملة المحلية بمقدار ١٨,٧ مليار جنيه بمعدل ٣٢,٨٪ لتصل إلى ٧٥,٨ مليار جنيه فى نهاية يونيو ٢٠١٤.

وبلغت السيولة المحلية ١٥١٦,٦ مليار جنيه فى نهاية يونيو ٢٠١٤، مسجلة زيادة قدرها ٢٢٠,٥ مليار جنيه بمعدل ١٧,٠٪ خلال السنة المالية ٢٠١٣/٢٠١٤، مقابل ٢٠١,٧ مليار جنيه بمعدل ١٨,٤٪ خلال السنة المالية السابقة. وجاءت الزيادة فى السيولة المحلية خلال سنة التقرير كمحصلة لتصاعد صافى الأصول المحلية، وتراجع صافى الأصول الأجنبية. وكانت مساهمة صافى الأصول المحلية موجبة فى معدل نمو السيولة المحلية بمقدار ١٧,٣ نقطة مئوية، فى حين كانت مساهمة صافى الأصول الأجنبية سالبة بمقدار ٠,٣ نقطة مئوية. وانعكست الزيادة فى السيولة المحلية فى نمو الودائع بالعملة المحلية لدى البنوك والتى ارتفعت بنحو ١٧٨,٨ مليار جنيه بمعدل ٢١,٥٪ لتصل إلى ١٠٠٩,٧ مليار جنيه فى نهاية يونيو ٢٠١٤. كما ارتفع النقد المتداول خارج الجهاز المصرفى بنحو ٢٩,٨ مليار جنيه بمعدل ١٢,٤٪. فى حين اقتصرت الزيادة فى الودائع بالعملات الأجنبية على ما يعادل ١١,٩ مليار جنيه بمعدل ٥,٣٪.

وبالنسبة للتطورات المصرفية، انتهى البنك المركزى بالاتفاق مع البنوك من تطبيق مقررات بازل II، حيث صدر قرار مجلس إدارة البنك بتاريخ ١٨ ديسمبر ٢٠١٢ بإلزام البنوك العاملة فى مصر – عدا فروع البنوك الأجنبية– بالحفاظ على نسبة حدها الأدنى ١٠٪ بين عناصر القاعدة الرأسمالية وبين الأصول الخطرة المرجحة بأوزان، وذلك لمقابلة مخاطر المحور الأول المتمثلة فى الائتمان والسوق والتشغيل. وتلتزم البنوك بتطبيق ذلك اعتبارا من ديسمبر ٢٠١٢ أو يونيو ٢٠١٣ حسب السنة المالية لإعداد قوائمها المالية. أما مخاطر المحور الثانى من مقررات بازل والمتمثلة فى التركز والسيولة وسعر الفائدة فى محفظة البنوك فسوف تصدر التعليمات الخاصة بها بعد التأكد من استيعاب السوق للتعليمات التى صدرت والمتعلقة بالمحور الأول.

واستمراراً لدور البنك المركزى فى تطوير الجهاز المصرفى والحفاظ على سلامته واستقراره، صدرت خلال سنة التقرير عدة قرارات وتعليمات إلى البنوك يتناولها التقرير بشئ من التفصيل كما يتضمنها ملحقه الأول الخاص بالقرارات التى اتخذها البنك المركزى لتنظيم النشاط المصرفى.

وفيما يتعلق بالمركز المالى للبنوك العاملة فى مصر (بخلاف البنك المركزى)، فقد بلغ مجموع المركز المالى لها ١٨١٦,٩ مليار جنيه بزيادة قدرها ٢٥٣,٠ مليار جنيه بمعدل ١٦,٢٪ خلال سنة التقرير، مقابل زيادة بلغت ١٩٧,٧ مليار جنيه بمعدل ١٤,٥٪ خلال السنة المالية السابقة. وقد بلغت أرصدة الودائع بالبنوك ١٤٢٩,٤ مليار جنيه بما يمثل ٧٨,٧٪ من مجموع المركز المالى للبنوك فى نهاية يونيو ٢٠١٤ بزيادة قدرها ٢٤٢,٤ مليار جنيه بمعدل ٢٠,٤٪ مقابل زيادة بمقدار ١٦٣,٥ مليار جنيه بمعدل ١٦,٠٪ خلال السنة المالية السابقة. وارتفعت حقوق الملكية بمقدار ١٦,٧ مليار جنيه لتبلغ ١٢٤,٦ مليار جنيه فى نهاية يونيو ٢٠١٤، وزادت أرصدة المخصصات بنحو ١,٥ مليار جنيه لتبلغ ٦٢,٨ مليار جنيه فى نهاية يونيو ٢٠١٤. وبلغت أرصدة الإقراض والخصم ٥٨٧,٩ مليار جنيه بما يمثل ٣٢,٤٪ من مجموع المركز المالى للبنوك فى نهاية يونيو ٢٠١٤ بزيادة قدرها ٣٨,٧ مليار جنيه خلال سنة التقرير مقابل زيادة بلغت ٤٢,٤ مليار جنيه خلال السنة المالية السابقة. كما بلغت أرصدة الاستثمارات فى الأوراق المالية وأذون الخزانة ٨٢٥,٥ مليار جنيه بنسبة ٤٥,٤٪ من مجموع المركز المالى للبنوك فى نهاية

يونيو ٢٠١٤ بزيادة قدره ١٧١,٦ مليار جنيه بمعدل ٢٦,٢٪ مقابل زيادة بمقدار ٩٨,٦ مليار جنيه بمعدل ١٧,٧٪ خلال السنة المالية السابقة.

وفيما يتعلق بمؤشرات السلامة المالية للبنوك، فقد بلغ معدل كفاية رأس المال لديها وفقاً لمقررات بازل II نحو ١٣,٠٤٪ فى نهاية يونيو ٢٠١٤، مقابل حد أدنى مقرر ١٠,٠٪. وبلغ العائد على متوسط الأصول ١,٠٪، والعائد على متوسط حقوق الملكية ١٤,٥٪، وصافى هامش العائد ٣,٨٪ عن العام المالى ٢٠١٣، مقابل ١,٠٪، ١٣,٩٪، ٣,٥٪ على الترتيب عن العام المالى ٢٠١٢. وبلغت نسبة القروض والتسهيلات غير المنتظمة إلى إجمالى القروض والتسهيلات ٩,١٪ فى نهاية يونيو ٢٠١٤ مقابل ٩,٣٪ فى السنة المالية السابقة، وبلغت نسبة مخصصات القروض والتسهيلات إلى القروض والتسهيلات غير المنتظمة ٩٨,٠٪ مقابل ٩٩,٨٪ فى السنة المالية السابقة.

وفى مجال نظم الدفع وتكنولوجيا المعلومات، استمر البنك المركزى فى العمل على تطويرها وكان لتطبيق نظام التسوية اللحظية (RTGS) الأثر الأكبر فى استقرار النظام المالى والحد من المخاطر الائتمانية وزيادة السرعة وتحقيق المصداقية والسرية فى تسوية المدفوعات. ومن أهم الإجراءات فى هذا الإطار، التجهيز للاشتراك فى غرفة المقاصة الالكترونية لدول الكوميسا، وذلك بهدف دعم التبادل التجارى مع تلك الدول لما تمثله من بعد للأمن القومى المصرى. كما تم دراسة إنشاء نظام مطور لإدارة الأوراق المالية الحكومية وتقديم خدمات الحفظ والإيداع وإدارة الضمانات بشكل متقدم، بهدف دعم بنية الأسواق المالية فى مصر. وفى إطار العمل على المزيد من الشمول المالى وذلك بتقديم الخدمات المصرفية البسيطة الى غير القادرين، فقد تجاوز عدد المشتركين فى خدمة محفظة الهاتف المحمول المليون عميل حتى الآن. ويستهدف البنك المركزى التوسع فى تقديم الخدمة حتى تصل الى كل افراد المجتمع وخاصة غير القادرين.

وبالنسبة لأداء البورصة المصرية، فقد ارتفع مؤشرها الرئيسى (EGX 30) بمعدل ٧١,٨٪، ليصل إلى ٨١٦٢,٢ نقطة فى نهاية يونيو ٢٠١٤. كما ارتفع مؤشر البورصة محدد الأوزان (EGX 20 Capped) بمعدل ٨٩,٤٪ ليبلغ ٩٨٦٩,٧ نقطة فى نهاية يونيو ٢٠١٤. كما ارتفع مؤشرا الأسعار (EGX 70) و (EGX 100) بمعدل ٦٤,١٪ و ٦٠,٩٪ ليبلغا ٥٩١,١ نقطة و ١٠٣٤,٣ نقطة فى نهاية يونيو ٢٠١٤. أما بالنسبة لمؤشر النيل – والذى يعكس نشاط الشركات الصغيرة والمتوسطة داخل بورصة النيل – فقد تراجع بمعدل ٩,٠٪، ليصل إلى ٧٦٣,٨ نقطة فى نهاية يونيو ٢٠١٤.

وفيما يتعلق بسوق الصرف الأجنبى استمر البنك المركزى فى إدارته الناجحة لسوق الصرف من خلال آلية العطاءات الدورية التى تم تطبيقها منذ ديسمبر ٢٠١٢ (FX Auction)، إلى جانب نظام الانتربنك الدولارى. وقد بلغ حجم التعامل بآلية العطاءات الدورية FX Auction نحو ٥,٥ مليار دولار خلال السنة المالية ٢٠١٣/٢٠١٤، وبذلك يصل حجم العطاءات الدورية منذ إنشاء الآلية فى نهاية ديسمبر ٢٠١٢ وحتى نهاية السنة المالية ٢٠١٣/٢٠١٤ نحو ٨,٨ مليار دولار. وبالإضافة إلى تلك العطاءات الدورية، فإن البنك المركزى يعلن عن عطاءات استثنائية وفقاً لحاجة السوق. وخلال سنة التقرير قام البنك المركزي بإجراء ثلاث عطاءات استثنائية بقيمة اجمالية بلغت ٣,٩ مليار دولار، ليصل حجم العطاءات الاستثنائية منذ إنشاء الآلية وحتى نهاية سنة التقرير نحو ٥,٣ مليار دولار. وقد بلغ المتوسط المرجح لسعر صرف الدولار فى سوق الانتربنك ٧,١٤٠١ جنيهاً فى نهاية يونيو ٢٠١٤ مقابل ٧,٠٠٩٤ جنيهاً فى نهاية يونيو ٢٠١٣، بانخفاض فى سعر صرف الجنيه بلغ معدله ١,٨٪ خلال سنة التقرير. وأثناء إعداد التقرير وفى نهاية نوفمبر ٢٠١٤ ظل سعر صرف الجنيه ثابت دون تغيير عما كان عليه فى نهاية يونيو ٢٠١٤.

وبالنسبة لصافى الاحتياطيات الدولية لدى البنك المركزى فقد ارتفع بنحو ١,٨ مليار دولار بمعدل ١١,٧٪ خلال السنة المالية ٢٠١٣/٢٠١٤ ليصل إلى ١٦,٧ مليار دولار فى نهاية يونيو ٢٠١٤، وبما يغطى ٣,٣ شهرا من الواردات السلعية. وخلال فترة إعداد التقرير، تراجع صافى الاحتياطيات الدولية ليبلغ ١٥,٩ مليار دولار فى نهاية نوفمبر ٢٠١٤، وبما يغطى ٢,٩ شهراً من الواردات السلعية.

وبالنسبة للمعاملات الخارجية، أسفر أداء ميزان المدفوعات خلال السنة المالية ٢٠١٣/٢٠١٤ عن تحقيق فائض كلى بميزان المدفوعات بلغ نحو ١,٥ مليار دولار (مقابل فائض كلى اقتصر علي ٢٣٧,٠ مليون دولار خلال السنة المالية السابقة)، فقد تحسن العجز فى حساب المعاملات الجارية بمعدل ٦٣,١٪ ليقتصر على نحو ٢,٤ مليار دولار (مقابل نحو ٦,٤ مليار دولار)، وحقق حساب المعاملات الرأسمالية والمالية صافى تدفق للداخل بلغ نحو ٤,٩ مليار دولار (مقابل نحو ٩,٨ مليار دولار).

وجاء تحسن العجز فى حساب المعاملات الجارية نتيجة اساسية لارتفاع صافى التحويلات الجارية بدون مقابل بمعدل ٥٧,٦٪ ليبلغ نحو ٣٠,٤ مليار دولار(مقابل نحو ١٩,٣ مليار دولار). وذلك لارتفاع صافى التحويلات الرسمية (النقدية والسلعية) لتصل إلى نحو ١١,٩ مليار دولار (مقابل ٨٣٥,٦ مليون دولار). كما يرجع انخفاض صافى التدفق للداخل فى المعاملات الرأسمالية والمالية إلى تراجع صافي التغير على التزامات البنك المركزي المصري تجاه العالم الخارجي ليقتصر على صافى تدفق للداخل بلغ نحو ١,٩ مليار دولار خلال سنة العرض (مقابل نحو ٦,٥ مليار دولار)، انعكاسا لقيام البنك المركزى برد ودائع بعض الدول العربية لديه. كما تراجع صافي تدفق الاستثمارات بمحفظة الأوراق المالية فى مصر للداخل لتبلغ نحو ١,٢ مليار دولار (مقابل نحو ١,٥ مليار دولار).

وفى مجال المالية العامة، تشير البيانات الفعلية للموازنة العامة للدولة خلال السنة المالية ٢٠١٣/٢٠١٤ إلى أن إجمالى الإيرادات بقطاع الموازنة العامة بلغ نحو ٤٥٦,٨ مليار جنيه، وإجمالى النفقات بلغ نحو ٧٠١,٥ مليار جنيه، مما أسفر عن عجز نقدى بلغ ٢٤٤,٧ مليار جنيه. وبإضافة صافى حيازة الأصول المالية والبالغ نحو ١٠,٧ مليار جنيه، يصل بذلك العجز الكلى إلى نحو ٢٥٥,٤ مليار جنيه بما يمثل ١٢,٨٪ من الناتج المحلى خلال السنة المالية المذكورة.

بلغ **اجمالى الدين العام المحلى** ١٨١٦,٦ مليار جنيه أو ما نسبته ٩٠,٩٪ من الناتج المحلى الإجمالى فى نهاية يونيو ٢٠١٤. ويعادل رصيد الدين العام المحلى، صافى كل من الدين المحلى الحكومى، ومديونية الهيئات العامة الإقتصادية، ومديونية بنك الإستثمار القومى، مطروحاً منه المديونية البينية لكل من الهيئات العامة الإقتصادية والحكومة قبل البنك المذكور.

وقد ارتفع إجمالى **الدين العام المستحق على الحكومة** (المحلى والخارجى) بمعدل ١٩,٥٪ خلال السنة المالية ٢٠١٣/٢٠١٤ ليبلغ ١٧٤٥,٦ مليار جنيه فى نهاية يونيو ٢٠١٤، بما يمثل ٨٧,٤٪ من الناتج المحلى الإجمالى .

وبالنسبة لرصيد **الدين الخارجى** القائم (العام والخاص) مقوماً بالدولار الأمريكى، ارتفع إجمالي الدين الخارجي بنحو ٢,٨ مليار دولار ليبلغ ٤٦,١ مليار دولار في نهاية يونيو ٢٠١٤. وقد جاء هذا الارتفاع نتيجة لزيادة صافى الاستخدام من القروض والتسهيلات والسندات ليزيد رصيد الدين بنحو ٢,٤ مليار دولار، وارتفاع سعر صرف معظم العملات مقابل الدولار وهو ما ترتب عليه تزايد رصيد الدين بنحو ٤٧١,٧ مليون دولار.

وفي ضوء مقارنة مؤشرات الدين الخارجي لمصر بنظيراتها لمجموعات دول الأقاليم الاقتصادية، وفقاً لتصنيف صندوق النقد الدولي، يتضح أنها في الحدود الآمنة، حيث يأتي مؤشر الدين الخارجى كنسبة من الناتج المحلى الإجمالى (١٦,٤٪) ضمن أفضل المستويات العالمية والتي تراوحت ما بين ١٦,٤٪ لمجموعة الدول الآسيوية النامية، و٦٥,٨٪ لمجموعة دول شرق ووسط أوروبا. كذلك سجل مؤشر خدمة الدين الخارجى إلى حصيلة الصادرات من السلع والخدمات ٧,٣٪، وهو ما يقل عن المؤشرات العالمية المقدرة لعام ٢٠١٤ والتى تراوحت ما بين ١٣,٦٪ لمجموعة دول افريقيا جنوب الصحراء، ٥٦,٣٪ لمجموعة دول شرق ووسط أوروبا.

الفصل الأول : التطورات فى الاقتصاد العالمى

١/١- النمو الاقتصادى
٢/١- معدلات التضخم والبطالة
٣/١- أسعار الخصـــم والفائـدة
٤/١- أسعار الصـــرف
٥/١- أسعار المواد الأوليـــــة
٦/١- الاحتياطيات الدولية

الفصل الأول
التطورات فى الاقتصاد العالمى

تحسن أداء الاقتصاد العالمى خلال السنة المالية ٢٠١٣/٢٠١٤ وجاء ذلك بدعم من ارتفاع معدلات النمو فى الدول المتقدمة والناشئة. فقد ارتفع معدل نمو الناتج المحلى الاجمالى فى كل من الولايات المتحدة ومنطقة اليورو واليابان والمملكة المتحدة وكندا، وكذا فى الهند وتركيا وكوريا الجنوبية. بينما استقر فى الصين عند نفس مستواه المرتفع خلال العام السابق.

وشهدت السنة المالية ٢٠١٣/٢٠١٤ عدد من التطورات الاقتصادية والمصرفية الهامة، حيث حظيت قضية اصلاح القطاع المصرفي باهتمام كبير من صناع السياسة في العالم. فقد أعلنت **لجنة بازل للرقابة المصرفية** عن تخفيف بعض قواعد بازل الثالثة التي تحد من اقتراض البنوك لضمان سلامتها المالية. وفي إطار الجهود المبذولة لضمان سلامة القطاع المالي الاوروبي وعدم تكرار أزمة الديون السيادية، وافق الاتحاد الاوروبي فى اكتوبر ٢٠١٣ على إنشاء جهة رقابية مصرفية موحدة Single Supervisory Mechanism (SSM) يتولى مسئوليتها رسميا البنك المركزي الأوروبي اعتبارا من نوفمبر ٢٠١٤، يحق لها الإشراف المباشر على ١٢٠ بنكا من البنوك الكبرى.

وفيما يتعلق بالسياسات النقدية، أبقت البنوك المركزية الكبرى على المستويات المنخفضة لأسعار الفائدة الأساسية، وأجرى بعض منها مزيدا من الخفض مثل البنك المركزي الأوروبى، كما واصلت البنوك العمل بالإجراءات النقدية الاستثنائية التي تبنتها منذ احتدام الأزمة المالية العالمية. وقررت ست بنوك مركزية كبرى في أكتوبر ٢٠١٣ تحويل اتفاقات مبادلة السيولة "Liquidity Swap" التي تم إرساؤها أثناء الأزمة المالية العالمية، إلى اتفاقات دائمة لتعزيز السيولة بالعملات الدولية بينها. وفي الدول الناشئة، لجأت بعض البنوك المركزية إلى اتخاذ بعض الإجراءات ما بين تحفيزية وأخرى تقييدية لمنع هروب التدفقات الرأسمالية بعد ان سادت الاسواق المالية توقعات متزايدة منذ النصف الثاني من عام ٢٠١٣ بتقليص برنامج شراء السندات بالولايات المتحدة، وهو الأمر الذى تحقق فعلياً اعتباراً من يناير ٢٠١٤.

وعلى صعيد السياسات المالية، في الولايات المتحدة توصل الكونجرس الأمريكي في اكتوبر ٢٠١٣ إلى اتفاق مؤقت تم بموجبه السماح بتمويل الهيئات الحكومية حتى ١٥ يناير ٢٠١٤ والاقتراض حتى ٧ فبراير من نفس العام، وهو ما ترتب عليه إعادة فتح الهيئات الحكومية التي أغلقت جزئيا بداية من شهر أكتوبر. وشهد النصف الثانى من العام محل العرض، اتجاه عدد من الدول الى إجراء بعض التعديلات الضريبية سواء بغرض حفز النمو الاقتصادي أو خفض عجز الموازنة. فقد قررت **اليابان** في ابريل ٢٠١٤ زيادة الضريبة على المبيعات، صاحبها اتخاذ حزمة من الاجراءات لتعزيز الاستثمارات الرأسمالية للشركات وخلق فرص عمل لتخفيف التداعيات الاقتصادية الناجمة عن هذه الزيادة الضريبية. كما تقرر البدء فى خفض ضريبة أرباح الشركات من ٣٥٪ إلى ما يتراوح بين ٢٠٪ و٢٩٪ اعتبارا من العام المالي الذى يبدأ فى ابريل ٢٠١٥. وفي **بريطانيا** قررت وزارة الخزانة فرض ضريبة مؤقتة بواقع ٢٪ على الأرباح التي تتجاوز ١٨٠ ألف جنيه استرليني سنويًا، وتجميد الأجور لمدة عام لبعض العاملين بالدولة. وقدمت الحكومة **الفرنسية** فى منتصف يونيو ٢٠١٤ مسودة لموازنة تكميلية شملت خفض الإنفاق الحكومي، بينما سيتم خفض الضرائب المفروضة على القطاع العائلى بواقع مليار يورو.

وفى **الصين** تم منح إعفاءات ضريبية للشركات الصغيرة والمتوسطة، وأعلنت الحكومة عن مجموعة من الإجراءات تعد الأقوى منذ ثلاثين عاما تستهدف أساساً تخفيف القيود المفروضة على الأسواق المالية والسماح بزيادة نسبة مشاركة الاستثمارات الخاصة فى القطاع العام.

ومن أبرز التطورات خلال عام التقرير أيضاً تصاعد **الأزمة الروسية الأوكرانية**، وهو الأمر الذى ترتب عليه وقف فورى لمباحثات تعزيز التعاون الاقتصادي بين دول الاتحاد الأوروبي وروسيا، وفرض الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبى عقوبات اقتصادية على روسيا، وهو ما تسبب في تدهور سعر صرف الروبل، وهروب أموال ضخمة للخارج.

وفيما يتعلق **بالتصنيف الائتمانى**، أكدت مؤسسة Fitch للتصنيف الائتمانى فى أبريل ٢٠١٤ على درجة تقييمها للاقتصاد البريطانى عند +AA، وبالنسبة للآفاق المستقبلية منحته درجة مستقر، مرجعة ذلك إلى تحسن مؤشرات الاقتصاد الكلي. كما رفعت المؤسسة توقعاتها للاقتصاد الإيطالي من سلبى إلى مستقر فى منتصف يونيو من نفس العام ، وأكدت على تصنيفها الائتمانى عند مستوى +BBB مبررة ذلك بإعلان الحكومة عن إصلاحات هيكلية وانتهاء حالة الركود العميق الذى عانت منه ايطاليا لفترة، وتراجع تكلفة اقتراضها من الأسواق العالمية. هذا بينما خفضت مؤسسة Standard & Poors فى ٢٥ أبريل ٢٠١٤ تقييمها الائتمانى لروسيا إلى -BBB وذلك فى ظل هروب رؤوس الأموال منها خاصة مع تباطؤ الاقتصاد الروسى، وتوقع هروب مزيد من رؤوس الأموال.

وعلى صعيد **الاجتماعات الدولية**، عُقدت قمة قادة دول مجموعة العشرين G20 في بداية شهر سبتمبر ٢٠١٣ في روسيا، وكان من أهم انجازاتها وضع خطة لمحاربة التهرب الضريبي واطلاق مبادرة لتشجيع المؤسسات على الاستثمار في الأصول طويلة الأجل. كما اتفقت مجموعة البريكس (البرازيل وروسيا والصين والهند وجنوب أفريقيا) على إنشاء بنك للتنمية، وصندوق احتياطى للنقد الاجنبى للحفاظ على استقرار أسواق الصرف بها.

وبالنسبة **للتجارة الدولية**، وقعت كل من المفوضية الأوروبية وكندا فى أواخر ٢٠١٣ على اتفاق للتبادل التجارى الحر بينهما، وذلك بعد تسوية القضايا محل الخلاف المتعلقة بالقطاع الزراعى، ويهدف الاتفاق إلى تكثيف التبادل التجارى والاستثمارات بينهما، وخاصة من خلال إزالة الرسوم الجمركية على التجارة السلعية وفتح أسواقهما أمام الشركات العاملة فى مجال الخدمات وتعديل بعض القوانين التى تعوق التجارة.

١/١ – النمو الاقتصادى

ارتفع معدل نمو **الاقتصاد الأمريكى** خلال السنة المنتهية فى يونيو ٢٠١٤ إلى ٢,٥٪ مقابل ٢,٠٪ خلال السنة المنتهية فى يونيو ٢٠١٣. ويرجع ذلك بصورة رئيسية إلى الزيادة الكبيرة فى الإنفاق الاستهلاكى الذى يمثل ما يزيد عن ثلثى الاقتصاد الأمريكى، والذى سجل أكبر مساهمة فى الناتج المحلى الإجمالى منذ عام ٢٠١٠، خاصة بعد إنهاء الخلاف المتعلق بالموازنة الفيدرالية والذى أدى إلى الإغلاق الجزئى للهيئات الحكومية خلال النصف الأول من شهر أكتوبر ٢٠١٣. وجاء النمو مدعومًا أيضاً بالزيادة الكبيرة فى الاستثمار الخاص خاصة الاستثمار فى المعدات والاستثمارات غير العقارية، إلى جانب زيادة الصادرات بمعدل أكبر من الواردات، وخاصة الصادرات السلعية. وقد حد الإنفاق الحكومى من النمو المحقق نتيجة لاستمرار انخفاضه فى ظل تراجع الإنفاق من جانب الهيئات الفيدرالية تأثرًا بالتخفيضات التلقائية فى الإنفاق .

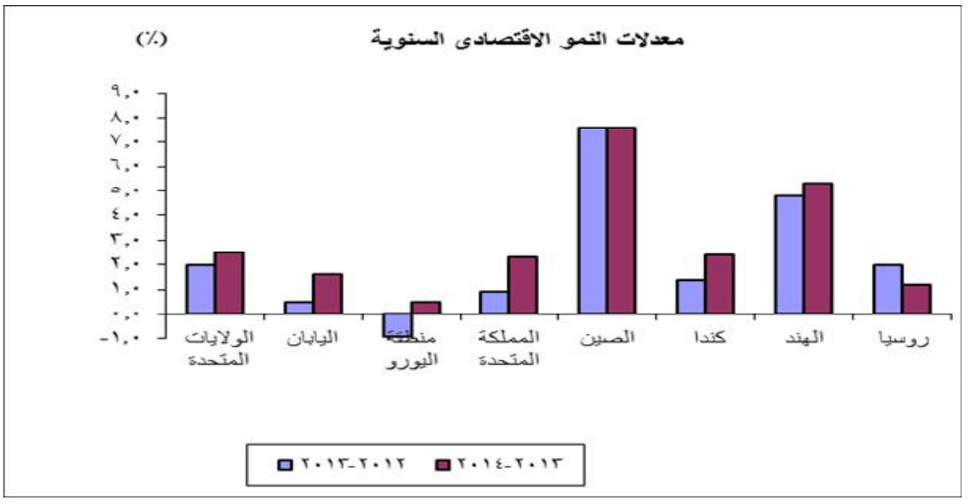

كما ارتفع معدل نمو **الاقتصاد اليابانى** خلال السنة المشار اليها إلى ١,٦٪ مقابل ٠,٥٪ فى نهاية العام السابق عليه، نتيجة للزيادة الكبيرة فى كل من إجمالى التكوين الرأسمالى الثابت، والصادرات من السلع والخدمات التى استفادت من السياسات التى اتبعتها الحكومة للتوسع فى القاعدة النقدية وللتغلب على انكماش الأسعار، مما ترتب عليه انخفاض سعر صرف الين الأمر الذى انعكس بالإيجاب على الصادرات. وحد من النمو تراجع كل من الإنفاق الحكومى والإنفاق الاستهلاكى الخاص عقب تفعيل المرحلة الأولى من الزيادة فى ضريبة المبيعات (من ٥٪ إلى ٨٪) فى بداية شهر أبريل ٢٠١٤، خاصة فى ظل ضعف الزيادة فى الأجور وارتفاع تكاليف المعيشة وزيادة تكلفة الواردات.

وتمكن **الاقتصاد البريطانى** من تحقيق نمو قوى بمعدل ٢,٣٪ مقابل ٠,٩٪ مدفوعًا بتحسن نمو القطاعات الرئيسية للاقتصاد، خاصة قطاع الإنشاءات (٦,٣٪ مقابل سالب ٥,٣٪)، يليه قطاع الخدمات، بينما قلت حدة انكماش قطاع الزراعة. وقد ارتفع إجمالى التكوين الرأسمالى الثابت بمعدل ٧,٣٪ مقابل انكماشه بمعدل ٠,٤٪ خلال العام المالى السابق، إلى جانب تصاعد نمو الإنفاق الخاص. هذا فى الوقت الذى تباطأ فيه بشكل طفيف الإنفاق الحكومى كما انخفضت الصادرات من السلع والخدمات.

وقد نجحت **منطقة اليورو** خلال السنة محل العرض فى الخروج من الكساد الذى دام نحو ثمانية عشر شهرًا، حيث حققت معدل نمو قدره ٠,٥٪ مقابل انكماش بمعدل ٠,٩٪ خلال سنة المقارنة. وجاء النمو مع تحسن الأداء الاقتصادى للدول الأربعة الكبرى بالمنطقة. فقد حققت **ألمانيا** نموًا بمعدل ١,٣٪ مقابل ٠,١٪ خلال السنة المالية السابقة عليها، وجاء ذلك مع تضاعف وتيرة نمو الإنفاق الخاص والنمو الملحوظ لكل من الصادرات والتكوين الرأسمالى الثابت. وزادت وتيرة نمو **الاقتصاد الفرنسى** ليسجل معدل ٠,٥٪ مقابل ٠,٢٪ مع إقرار الحكومة الفرنسية لمجموعة من الإجراءات لحفز الاقتصاد وزيادة فرص العمل. وتراجعت حدة انكماش **الاقتصاد الإيطالى** من معدل سالب ٢,٤٪ إلى سالب ٠,٩٪. كما نجحت **أسبانيا** فى الخروج من الكساد لتسجل نموًا بمعدل ٠,٣٪ مقابل انكماش بمعدل ٢,٣٪ خلال العام المالى السابق، نتيجة النمو القوى للصادرات وزيادة الإنفاق الاستهلاكى الخاص.

وعلى صعيد **الدول الناشئة**، استقر معدل النمو فى **الصين** خلال السنة المنتهية فى يونيو ٢٠١٤ عند نفس مستواه العام السابق (٧,٦٪). ويرجع ذلك بصفة رئيسية إلى جهود الحكومة الصينية لمواجهة تباطؤ سوق العقارات، فضلا عن زيادة الإنفاق الحكومى على مشروعات السكك الحديدية والقطاع الزراعى، وتشجيع البنوك على الإقراض من خلال خفض متطلبات الاحتياطي لبعض البنوك على أساس حجم القروض الممنوحة من جانبها لمقترضين بالمناطق الريفية والشركات الصغيرة. وقد حد من النمو بدرجة أكبر الإصلاحات الهيكلية التى قامت بها الحكومة للتحول إلى نمو أكثر استدامة يعتمد على الطلب المحلى بصورة أكبر من الاستثمارات والصادرات، وبعض الإجراءات التى استهدفت الحد من نمو الائتمان الموجه إلى الصناعات التى تعانى من فائض فى الطاقة الانتاجية، ومكافحة الفساد والتلوث. وفى **الهند** تصاعدت وتيرة معدل النمو ليصل الى ٥,٣٪ مقابل ٤,٨٪ مع زيادة الثقة فى الاقتصاد، خاصة عقب تولى حكومة جديدة فى مايو ٢٠١٤ ذات توجهات تدعم قطاع الأعمال وتؤيد إجراء إصلاحات اقتصادية.

وفى **روسيا** تباطأ معدل نمو الاقتصاد ليسجل ١,٢٪ فى نهاية السنة المشار اليها مقابل ٢,٠٪ خلال العام السابق نتيجة لتداعيات الأزمة الأوكرانية. وقد حذر البنك الدولى من أن تفاقم الأزمة وتصاعد العقوبات الاقتصادية المفروضة على موسكو من الدول الغربية سيفضى إلى انكماش الاقتصاد الروسى وهروب رؤوس أموال ضخمة إلى الخارج خلال عام ٢٠١٤. كما تراجع معدل نمو اقتصاد **البرازيل** إلى ١,٤٪ مقابل ٢,٠٪ خلال العام المالى السابق عليه، وذلك فى ظل تصاعد الضغوط التضخمية بما يتجاوز الحد المستهدف واتساع عجز الموازنة العامة وموجة الجفاف الشديدة التى تعرضت لها البلاد وأثرت على إنتاج الكهرباء المولدة من الموارد المائية.

وفيما يتعلق بأداء **البورصات العالمية**، واصل مؤشر ستاندرد آند بورز ١٢٠٠ العالمى تصاعده بمعدل ٢١,٢٪ خلال العام المالى ٢٠١٣/٢٠١٤ مقابل ١٥,٥٪ خلال العام السابق عليه. وجاء ذلك مع ارتفاع المؤشرات الرئيسية للأسهم بعدد من الدول الهامة إلى مستويات قياسية، وهو ما يرجع إلى عدة عوامل منها استمرار تسارع وتيرة نمو الاقتصاد الأمريكى فى ظل تحسن أوضاع سوق العمل وانخفاض معدل البطالة، فضلاً عن اطمئنان المتعاملين بالأسواق الناشئة إلى تعهد مجلس الاحتياطى الفيدرالى بالإبقاء على أسعار الفائدة عند مستواها القياسى المنخفض لفترة غير قصيرة بهدف حفز الاقتصاد، وكذا استمرار الثقة فى السياسات التى تنتهجها الحكومة اليابانية والتى تستهدف حفز الاقتصاد، وإنهاء حالة انكماش الأسعار التى يعانى منها الاقتصاد اليابانى. ويضاف إلى ما سبق، خروج منطقة اليورو من الكساد، وارتفاع مؤشرات الثقة فى الاقتصاد الألمانى، وزيادة التوقعات بتبنى البنك المركزى الأوروبى مزيد من الإجراءات التوسعية وهو ما حدث بالفعل فى يونيو ٢٠١٤. وكذا تسارع وتيرة نمو الاقتصـــاد

البريطانى وانخفاض معدلات البطالة بها بشكل ملحوظ. كما ساهم فى ارتفاع المؤشر، تفاؤل المتعاملين بشأن الإصلاحات التى أعلنتها الصين بهدف تغيير نمط النمو الاقتصادى ليعتمد بصورة أكبر على الإنفاق الاستهلاكى.

٢/١ – معدلات التضخم والبطالة

تباينت معدلات التضخم وفقا للرقم القياسى لأسعار المستهلكين على مستوى دول العالم في نهاية السنة المالية ٢٠١٣/٢٠١٤، فى كل من الدول المتقدمة ودول الاقتصادات الناشئة.

فى **الولايات المتحدة الأمريكية** أدى تحسن النمو الاقتصادي إلى ارتفاع معدل التضخم الى ٢,١٪، والذي يمثل أعلى مستوى له منذ اكتوبر ٢٠١٢، مقابل ١,٨٪. وجاء الارتفاع كنتيجة أساسية لزيادة مؤشر أسعار الطاقة (بمكوناته الرئيسية الجازولين والغاز الطبيعي).

وارتفع معدل التضخم في **اليابان** الى ٣,٦٪ في يونيو ٢٠١٤ مقابل ٠,٢٪ في الفترة المناظرة.

أما في **المملكة المتحدة** فقد استمر معدل التضخم في الانخفاض تدريجياً من ٢,٩٪ في يونيو ٢٠١٣ الى ١,٩٪ في يونيو ٢٠١٤، وهو ما يقل عن الحد المستهدف من بنك انجلترا (٢,٠٪).

وفي **منطقة اليورو**، انخفض معدل التضخم السنوى الى ٠,٥٪ مقابل ١,٦٪، وجاء ذلك كنتيجة أساسية لتراجع أسعار الخضر والفاكهة والاتصالات. فقد سجلت اليونان والبرتغال انكماشا في الاسعار، في حين تراجعت في ألمانيا وفرنسا وإيطاليا. وبذلك يتدنى هذا المعدل كثيرا عن مستواه المستهدف من البنك المركزي الأوروبي والمقدر في حدود ٢٪.

وبالنسبة **لدول الاقتصادات الناشئة** ارتفعت معدلات التضخم في روسيا وتركيا وجنوب افريقيا، وشهدت تباطؤً في كل من الصين والبرازيل وبدرجة أكبر في الهند. ففي **الصين**، تباطأ معدل التضخم السنوي الى ٢,٣٪ مقابل ٢,٧٪ كنتيجة أساسية لتراجع أسعار لحم الخنزير والخضروات الطازجة والدخان والمشروبات الكحولية. ويعد هذا المعدل أدنى من الحد المستهدف للتضخم في الصين (٤٪) خلال عام ٢٠١٤.

معدلات التضخم والبطالة

	معدل التضخم (٪)		معدل البطالة (٪) في نهاية يونيو	
	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٣	٢٠١٤
الولايات المتحدة	١,٨	٢,١	٧,٥	٦,١
اليابان	٠,٢	٣,٦	٣,٩	٣,٧
منطقة اليورو	١,٦	٠,٥	١٢,٠	١١,٥
ألمانيا	١,٨	١,٠	٦,٦	٦,٥
فرنسا	٠,٩	٠,٥	٩,٧	٩,٨
إيطاليا	١,٢	٠,٣	١١,٦	١١,٢
كندا	١,٢	٢,٤	٦,٦	٦,٧
المملكة المتحدة	٢,٩	١,٩	٧,٨	٦,٣
الصين	٢,٧	٢,٣	٤,١	٤,١
روسيا	٦,٩	٧,٨	٥,٤	٤,٩
تركيا	٨,٣	٩,٢	٨,٨	٩,١
البرازيل	٦,٧	٦,٥	٦,٠	٤,٨
جنوب أفريقيا	٥,٥	٦,٦	٢٥,٦	٢٥,٥

المصدر : IFS , The Economist

وفيما يتعلق بمعدلات البطالة، فقد تراجعت في العديد من الدول المتقدمة خلال سنة التقرير مع تحسن أسواق العمل بها . وجاءت **الولايات المتحدة الأمريكية** في المقدمة حيث استمر تراجع معدل البطالة بها ليصل إلى ٦,١٪ نهاية يونيو ٢٠١٤، وهو أدنى مستوى منذ سبتمبر ٢٠٠٨، مقابل ٧,٥٪ في نهاية يونيو ٢٠١٣. ويعكس التحسن تراجع عدد العاطلين بنحو ٢,٣ مليون مع مساهمة كافة قطاعات الاقتصاد (خاصة المهن وخدمات الأعمال وتجارة التجزئة) فى توفير فرص عمل جديدة.

وتباطأ المعدل في **اليابان** إلى ٣,٧٪ مقابل ٣,٩٪، مدعوما بالتحسن الملحوظ الذى شهده سوق العمل في اليابان خلال الاشهر السابقة على شهر يونيو ٢٠١٤.

وبالنسبة **للمملكة المتحدة** استمر معدل البطالة في التراجع ليسجل ٦,٣٪ (أدنى معدل منذ أواخر عام ٢٠٠٨)، مقابل ٧,٨٪ ليقتصر بذلك عدد العاطلين على ٢,١ مليون بانخفاض ٤٣٧ ألف عاطل عن نفس الشهر من العام الماضي.

وفي **منطقة اليورو**، ورغم استمرار ضعف النمو الاقتصادي تراجع معدل البطالة خلال العام بصورة تدريجية ليصل إلى ١١,٥٪ في نهاية يونيو ٢٠١٤ والذي يمثل أدنى مستوى له منذ سبتمبر من عام ٢٠١٢، ليتراجع عدد العاطلين في المنطقة إلى ١٨,٤ مليون، بانخفاض ٧٨٣ ألف عاطل عن نفس الشهر من العام الماضي. وجاء الانخفاض مع تراجع معدلات البطالة في بعض اقتصادات الدول الرئيسية بالمنطقة مثل ألمانيا التي انخفضت فيها ولكن بدرجة طفيفة، بينما استمر عند مستوى مرتفع في دول أخرى مثل اليونان.

وعلى مستوى **الدول الناشئة**، تباينت معدلات البطالة حيث ارتفعت في تركيا واستقرت في الصين وتراجعت في روسيا والبرازيل.

٣/١- أسعار الخصم والفائدة

استمرت البنوك المركزية في الدول الصناعية المتقدمة انتهاج سياسات نقدية توسعية، حيث حافظت على المستويات المنخفضة لأسعار الفائدة، وأقر البعض منها مزيداً من الخفض لأسعار الفائدة. فى حين تبنى عدد من البنوك المركزية بالدول الناشئة سياسات تقييدية.

في الولايات المتحدة الأمريكية، اتخذ **مجلس الاحتياطي الفيدرالي** خلال السنة المالية محل العرض عدد من القرارات الهامة، حيث خفض قيمة مشترياته الشهرية من السندات، فى اطار برنامج التوسع الكمى الذى يستهدف حفز النمو الاقتصادى، بمقدار ٢٠ مليار دولار خلال يناير ٢٠١٤، وذلك في إطار استراتيجية السحب التدريجي للبرنامج لتنخفض قيمته إلى ٦٥ مليار دولار. وساعد على ذلك تحسن مؤشرات سوق العمل، ووتيرة النمو الاقتصادي. غير انه أبقى على سعر الفائدة منخفضا، حيث استبعد اعضاء مجلس الاحتياطي الفيدرالي رفع هذا السعر قبل عام ٢٠١٥.

خفض **البنك المركزي الأوروبى** في الخامس من يونيو ٢٠١٤ سعر الفائدة على الودائع إلى مستوى سالب بلغ ٠,١٪ مقابل صفر٪، كما خفض سعر الإقراض الأساسي (اعادة الشراء) إلى ٠,١٥٪ مقابل ٠,٥٠٪. فضلاً عن منحه قروض للبنوك بسعر فائدة منخفض تبلغ قيمتها ٤٠٠ مليار يورو (تعادل ٥٤٥ مليار دولار). وذلك بغرض الحد من تراجع معدل التضخم على مستوى منطقة اليورو. والجدير بالذكر أن البنك الأوروبى كان قد قام خلال اجتماعه المنعقد بتاريخ ٧ نوفمبر٢٠١٣ بخفض سعر الاقراض الأساسى

(إعادة الشراء) بمقدار ربع درجة مئوية ليصل إلى ٠,٢٥٪، وأبقى على سعر الايداع عند مستوى صفر. جاءت هذه القرارات مع صدور تقارير رسمية تفيد زيادة مخاطر تراجع معدلات التضخم و بقاء معدلات البطالة عند مستوى مرتفع. بالإضافة الى انخفاض تنافسية الصادرات الاوروبية نتيجة ارتفاع سعر صرف اليورو خلال السنة المالية محل العرض .

قرر **بنك انجلترا** الإبقاء على المعدل المنخفض لأسعار الفائدة الاساسية عند ذات المستوى الذى تبناه (٠,٥٪) منذ اوائل ٢٠٠٩، والذى يعد أدنى مستوى له على مدار تاريخ البنك، حتى فى حالة وصول معدل البطالة إلى الحد المستهدف البالغ ٧٪، والذى سبق أن أعلن البنك فى أغسطس ٢٠١٣ أنه لن يرفع أسعار الفائدة إلا بعد الوصول إليه. وفى اجتماعه فى فبراير ٢٠١٤، أعلن البنك عن إجراء تعديلات رئيسية على الدليل المستقبلي لمسار السياسة النقدية، حيث أقر امتصاص فائض الطاقة الإنتاجية في الاقتصاد (تتراوح نسبتها من الناتج المحلى الإجمالي ما بين ١,٠٪ الى ١,٥٪) في غضون عامين أو ثلاث أعوام، كشرط أساسى لرفع أسعار الفائدة. وأرجع البنك عدوله عن ربط أسعار الفائدة بمعدل البطالة بأن معظم الوظائف المتوافرة كانت بنظام الدوام الجزئي. وكان البنك قد أعلن في ٢٨ نوفمبر ٢٠١٣ عن الغاء الدعم (قروض منخفضة الفائدة) الموجه لتشجيع البنوك على منح قروض عقارية وتوجيهه بدلا من ذلك إلى القروض الممنوحة للشركات الصغيرة و المتوسطة.

كما قرر **بنك اليابان** تثبيت أسعار الفائدة الأساسية عند مستوياتها المنخفضة التي تقترب من الصفر، ومواصلة العمل بالحد المستهدف للقاعدة النقدية للبنك دون زيادة (٦٠ إلى ٧٠ تريليون يـن سنويًا) للقضاء على انكماش الأسعار ولتحقيق معدل التضخم المستهدف (٢,٠٪). وجاءت هذه القرارات على خلاف التوقعات باتخاذ مزيد من الإجراءات التوسعية لامتصاص الأثر الإنكماشى الناجم عن تطبيق الزيادة المقررة في ضريبة المبيعات اعتباراً من بداية أبريل ٢٠١٤. وكان البنك، فى اجتماعه فى ١٨ فبراير ٢٠١٤، قد قام بزيادة الإقراض الممنوح للبنوك من خلال مد العمل باثنين من برامج الإقراض الرئيسية (لمدة عام آخر) حتى مارس ٢٠١٥، ومضاعفة قيمة القروض المقدمة من خلالهما من ٣,٥ تريليون ين إلى ٧ تريليون ين (٦٨ مليار دولار)، بهدف دعم قدرة المؤسسات المالية على الإقراض وتشجيع الشركات والقطاع العائلي على الاقتراض.

أبقى **بنك كندا** على أسعار الفائدة الأساسية لمدة ليلة واحدة عند (١,٠٪) خلال اجتماعه المنعقد في ٤ يونيو٢٠١٤. وجاء ذلك رغم ارتفاع معدل التضخم بما يفوق المعدل المستهدف (٢٪)، غير أن معدل التضخم الأساسى قد جاء أقل من المستهدف .

وفيما يتعلق **بدول الاقتصادات الناشئة**، تدخلت البنوك المركزية في عدد منها فى أسواق الصرف لدعم العملات الوطنية ورفع أسعار الفائدة الاساسية بغرض الحد من هروب رؤوس الأموال الأجنبية منها، عقب تدهور عملاتهم الوطنية تأثرا بقيام الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي بالبدء في سحب اجراءاته النقدية التوسعية، وكان من أبرزها الهند، البرازيل، تركيا، وإندونيسيا.

أسعـار الفائــدة الأساسيـــة

(٪)

	في نهايـــــــة يونيو	
	٢٠١٣	٢٠١٤
الولايات المتحدة	(٠,٢٥–٠,٠٠)	(٠,٢٥–٠,٠٠)
اليابـــــــــان	(٠,١٠–٠,٠٠)	(٠,١٠–٠,٠٠)
منطقة اليـــورو*	٠,٥٠	٠,١٥
المملكة المتحدة *	٠,٥٠	٠,٥٠
كنـــــــدا	١,٠٠	١,٠٠

المصدر: www.ft.com, www.boj.or.jp, www.bankofcanada.ca

* سعر اعادة الشراء.

٤/١ – أسعار الصرف

تباينت أسعار صرف **الدولار الأمريكي** أمام بعض العملات الرئيسية الأخرى حيث ارتفع أمام كل من الدولار الكندي والين مع استمرار مجلس الاحتياطى الفيدرالي الأمريكي في سحب برنامج التوسع الكمي، واتساع الفارق بين العائد على السندات الأمريكية ونظيرتها اليابانية، بينما انخفض الدولار أمام كل من الإسترليني و اليورو مع تراجع الطلب عليه كملاذ آمن للاستثمار نتيجة الجدل (فى ذلك الوقت) بشأن زيادة سقف الدين في الموازنة الفيدرالية مما كان ينذر بحدوث اضطرابات حادة داخل الأسواق المالية المحلية و الدولية .

وسجل سعر صرف **اليورو** ارتفاعًا أمام الدولار خلال السنة المالية محل العرض نظرًا للتحسن الملحوظ في كل من المالية العامة واستقرار الجهاز المصرفي على مستوى دول منطقة اليورو، خاصة فيما يتعلق بمستوى الدين في الدول التي تعرضت لأزمة الديون السيادية. فضلا عن موافقة البرلمان الأوروبي على منح البنك المركزي الأوروبي سلطة الرقابة على نحو ٦٠٠٠ بنك كخطوة لإنشاء اتحاد مصرفي في منطقة اليورو. وأكد البنك على اتخاذه كافة الاجراءات لدعم منطقة اليورو، واستعداده لمنح البنوك الاوروبية مزيدا من القروض طويلة الأجل بتكلفة منخفضة فى اطار عمليات اعادة التمويل طويلة الاجل Long Term Refinance Operation لمنع أى ارتفاع فى أسعار الفائدة السوقية. كما اعلنت فرنسا عن مشروع موازنتها العامة لعام ٢٠١٤ التي تبنت هدفين رئيسيين وهما تحفيز النمو وزيادة فرص العمل. ومما ساهم في الارتفاع أيضا اقرار انضمام لاتفيا الى منطقة اليورو اعتبارا من يناير ٢٠١٥، وهى احدى الدول التى حققت أسرع معدلات نمو خلال العامين الماضيين، وكذا تباطؤ معدلات النمو فى العديد من الدول الناشئة فضلا عن أزمة سقف الدين الأمريكي.

وارتفع سعر صرف **الجنيه الإسترليني** أمام الدولار عقب تصريح بنك انجلترا بعدم الحاجة الى زيادة برنامج التوسع الكمي في ضوء المؤشرات التي تدل على تحسن الاقتصاد البريطاني و زيادة وتيرة النمو الاقتصادى، وانخفاض معدل البطالة ليقترب من الحد الذي قرره بنك انجلترا (٧٪) للبدء في رفع أسعار الفائدة وتحسن أداء قطاع الانشاءات، مما زاد من احتمال قيام بنك انجلترا برفع سعر الفائدة الأساسي. فضلا عن تصريح رئيس الوزراء البريطاني بأن التحسن الاقتصادي بالمملكة المتحدة سيتيح للحكومة فرصة لخفض الضرائب. ومما ساهم في الارتفاع أيضا، قيام صندوق النقد الدولي برفع توقعاته الخاصة بنمو الاقتصاد البريطاني خلال العامين ٢٠١٣ و٢٠١٤.

فى حين تراجع سعر صرف **الين اليابانى** أمام الدولار خلال العام محل العرض تـأثرا بتعهـد بنـك اليابان باستمرار سياسته التوسعية التي تستهدف الخروج من حالة انكماش الأسعار، فضلا عـن تراجـع الطلب على الين كملاذ آمن للاستثمار. وخاصة مع زيادة جاذبية الأسهم بالبورصة اليابانية مع اسـتمرار ارتفاع أسعارها.

وتراجع **الدولار الكندي** أمام نظيره الأمريكي وسط توقعات باتجاه بنك كندا الى خفض أسعار الفائدة الأساسية بصورة أكبر نتيجة لتباطؤ نمو التوظيف وارتفاع معدل البطالة، وإعلان البنك خلال العام عن قلقه إزاء استمرار المستوى المنخفض للتضخم. ومما ساهم أيضا في دعم الدولار الأمريكي تجاه العملة الكندية استمرار مجلس الفيدرالي الأمريكي في سحب برنامج التوسع الكمي.

أسعار صرف العملات الرئيسية مقابل الدولار الأمريكي

(وحدة من العملة لكل دولار أمريكي)

	نهاية يونيو		معدل التغير (٪)
	٢٠١٣*	٢٠١٤	
اليورو	٠,٧٦٩٣	٠,٧٣٠٤	(٥,٠٦)
الين الياباني	٩٩,٣٣٥٠	١٠١,٣٠٥٠	١,٩٨
الجنيه الاسترليني	٠,٦٥٩٣	٠,٥٨٤٨	(١١,٣٠)
الدولار الكندي	١,٠٥٥٠	١,٠٦٥٢	٠,٩٧
وحدة حقوق السحب الخاصة	٠,٦٦٦٧	٠,٦٤٥٩	(٣,١٢)

المصدر : IMF, IFS

* ٢٨ يونيو ٢٠١٣

١/٥- أسعار المواد الأولية

تشير بيانات صندوق النقد الدولي إلى ارتفاع الرقم القياسي لأسعار المواد الأولية (٢٠١٠= ١٠٠) بمعدل ٣,٣٪ خلال السنة المالية ٢٠١٣/٢٠١٤، كنتيجة أساسية لارتفاع أسعار المشروبات بنحو ٢٦,١٪، وأسعار الطاقة بنحو ٦,٧٪. بينما حد من الارتفاع انخفاض أسعار المواد الغذائية بنحو ٥,١٪ وأسعار المعادن بنحو ٤,٦٪، وأسعار الخامات الزراعية بصورة طفيفة بنحو ٠,٥٪.

وفيما يتعلق **بأسعار الطاقة**، فقد ارتفعت أسعار البترول بنحو ٩,٩٪ خلال السنة المالية ٢٠١٣/٢٠١٤ مع زيادة الطلب العالمي عليه خاصة من الدول خارج منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية "OECD" مثل الصين، ثاني كبرى الدول المستهلكة له بعد الولايات المتحدة. فضلا عن تراجع مخزون الولايات المتحدة منه مع تحسن أداء الاقتصاد الأمريكى، ونقص المعروض العالمي منه نتيجة تزايد التوترات السياسية في منطقة الشرق الأوسط ،خاصة مع سيطرة المسلحين على أهم موانئ التصدير في شرق ليبيا. هذا بالإضافة الى زيادة حدة الازمة الاوكرانية الروسية، كما ارتفعت أسعار الغاز الطبيعي بمعدل كبير بلغ ١٩,٤٪، و الجازولين بمعدل ٦,٤٪.

أما أسعار **المواد الغذائية** فقد انخفضت أغلبها خلال العام نتيجة التراجع الحاد الذى شهدته أسعار الحبوب ،حيث انخفضت أسعار الذرة بنحو ٣١,٨٪ مع زيادة محصول الولايات المتحدة (كبرى الدول المنتجة لها) ، بالإضافة الى تصاعد انتاج كل من البرازيل والأرجنتين نتيجة الظروف الجوية المواتية للزراعة في أمريكا الجنوبية، وكذا انخفضت أسعار القمح بمعدل ٢,٢٪ نتيجة زيادة الانتاج العالمي منه تأثرا بزيادة محصول الولايات المتحدة (كبرى الدول المنتجة). كما تراجعت أسعار الأرز بنحو ٢٠٪ نتيجة ارتفاع مخزون وانتاج تايلاند منه. هذا وقد انخفضت أسعار فول الصويا مع توقع زيادة الانتاج العالمى نتيجة اتساع المساحة المزروعة منه فى الولايات المتحدة وأمريكا الجنوبية. هذا وانخفضت أيضا أسعار **الخامات الزراعية** مع التراجع الملحوظ في أسعار المطاط بنحو ٢١,٧٪ كنتيجة لزيادة المعروض وضعف الطلب، خاصة من جانب الصين. بينما ارتفعت أسعار **المشروبات** كنتيجة أساسية لارتفاع أسعار البن بنحو ٧,٨ ٪.

وتراجعت أسعار **المعادن الأساسية**، كنتيجة لضعف نمو الطلب من جانب الصين التي أصبحت تستحوذ على نحو ٤٥٪ من الاستهلاك العالمي منذ نهاية عام ٢٠١٢ مقابل نسبة لم تتعد ٥٪ منذ عشرين عاما، وذلك كنتيجة لتباطؤ نمو الاستثمارات بها في إطار الجهود الحكومية للحد من تصاعد الأسعار في السوق العقاري، وتزامن ذلك مع وفرة المعروض. وقد انخفضت أسعار النحاس بنحو ٢,٦٪. هذا بينما ارتفعت أسعار القصدير، والنيكل الذى فرضت اندونيسيا حظرا على صادراتها منه منذ شهر يناير ٢٠١٤، بالإضافة الى المخاوف من تراجع امدادات روسيا، حيث تستحوذ الدولتان على نحو ٤٠٪ من المعروض العالمي من المعدن.

وسجلت أسعار الذهب تراجعا بنحو ٤,٨٪ نتيجة لتراجع اقبال المستثمرين علي شراؤه كملاذ آمن للاستثمار عقب اعلان مجلس الاحتياطي الفيدرالي عن البدء في خفض برنامج التوسع الكمي منذ يناير ٢٠١٤ مع تحسن اداء الاقتصاد الأمريكي ، هذا بالإضافة الى قيام الهند (أكبر الدول المستهلكة له) بفرض قيود على واردتها منه لتقليص عجز الحساب الجاري .

٦/١ – الاحتياطيات الدولية

ارتفع إجمالى **الاحتياطيات الدولية** (بخلاف الذهب) على الصعيد العالمى ليبلغ نحو ٨,٠ تريليون وحدة حقوق سحب خاصة فى نهاية يونيو ٢٠١٤ مقابل ٧,٧ تريليون وحدة فى نهاية يونيو ٢٠١٣، بمعدل زيادة ٤,٦٪. ومثلت احتياطيات الدول الناشئة والنامية النصيب الأكبر من إجمالى الاحتياطيات بنسبة ٦٦,٠٪، فى حين اقتصرت نسبة مساهمة الدول المتقدمة على ٣٤٪.

وفيما يتعلق **بالدول المتقدمة**، فقد ارتفعت احتياطياتها ككل بمعدل ٣,٨٪ لتبلغ ٢,٧ تريليون وحدة حقوق سحب خاصة مقابل ٢,٦ تريليون وحدة فى نهاية يونيو ٢٠١٣. وبالنسبة **لمنطقة اليورو** ككل، زادت احتياطياتها بمعدل ٢٪ لتصل الى ٢٢٠,١ مليار وحدة. وقد احتلت اليابان المركز الثانى على مستوى العالم من حيث حجم الاحتياطيات، مع زيادتها بمقدار ٦,١ مليار وحدة وبما نسبته ٠,٨٪ لتصل إلى نحو ٨١٠ مليار وحدة. كما ارتفعت احتياطيات سويسرا بمقدار ٢٠,٧ مليار وحدة (٦,٧٪) لتصل إلى ٣٣١,٧ مليار وحدة، والمملكة المتحدة بمقدار ٤,٤ مليار وحدة (٧,٤٪) لتبلغ ٦٤,٣ مليار وحدة، وكذلك كندا بمقدار ٣,٣ مليار وحدة (٧,٢٪) لتصل إلى ٤٩,٠ مليار وحدة، واستراليا بمقدار ٦,٢ مليار وحدة (٢٠,٨٪) لتبلغ ٣٦,١ مليار وحدة. وقد تراجعت احتياطيات الولايات المتحدة الأمريكية بمقدار ٢,٧ مليار وحدة (٣,١٪) لتقتصر على ٨٦,٨ مليار وحدة، والدنمارك بمقدار ٤,٠ مليار وحدة (٧,٢٪) لتقتصر على ٥٠,٨ مليار وحدة. كما تراجعت احتياطيات ألمانيا بمقدار ١,٢ مليار وحـــدة (٢,٦٪) لتبلغ ٤٢,٨ مليار وحدة، والسويد بمقدار ١,٥ مليار وحدة (٢,٤٪) لتقتصر على ٣٩,٣ مليار وحدة.

وارتفعت احتياطيات **الدول النامية والناشئة** ككل بمعدل ٥,٣٪ لتصل إلى ٥,٣ تريليون وحدة حقوق سحب خاصة، مع زيادة احتياطيات الدول النامية والناشئة بآسيا بمعدل ٩,٧٪ لتبلغ ٣,٢ تريليون وحدة وبما يمثل ٥٩,٥٪ من احتياطيات الدول النامية والناشئة على مستوى العالم. ويعزى الارتفاع بصفة رئيسية الى زيادة احتياطيات **الصين** بمقدار ٢٥٩ مليار وحدة (١١,١٪) لتصل إلى ٢,٦ تريليون وحدة مقابل ٢,٣ تريليون وحدة، لتستمر فى مركز الصدارة على مستوى العالم من حيث حجم احتياطياتها. كما زادت احتياطيات المملكة العربية السعودية بمقدار ٢٢,٩ مليار وحدة (٥,٠٪) لتصل إلى ٤٧٧,٦ مليار وحدة. وارتفعت احتياطيات الهند بمقدار ١٨ مليار وحدة (١٠,٣٪) لتصل إلى ١٩٢,٨ مليار وحدة، وتركيا بمقدار ٢,٢ مليار وحدة (٣,٢٪) لتصل إلى ٧٢,٤ مليار وحدة، ودولة الإمارات العربية المتحدة بمقدار ٨,٦ مليار وحدة (٢١,٧٪) لتبلغ ٤٨,٤ مليار وحدة، وقطر بمقدار ٣,٤ مليار وحدة (١٤,٩٪) لتصل إلى ٢٧ مليار وحدة. وقد حد مـــن ارتفاع احتياطيات الدول النامية والناشئة، تراجع احتياطيات **روسيا** بمقدار ٣٦,٣ مليار وحدة (١١,٥٪) لتقتصر على ٢٧٩,٤ مليار وحدة مع قيامها بالسحب من احتياطياتها للحد من هبوط سعر صرف الروبل الذى تأثر بشكل حاد بالعقوبات المفروضة على روسيا من قبل دول الغرب عقب اندلاع الأزمة السياسية مع أوكرانيا. وقد انخفضت احتياطيات البرازيل بمقدار ٣,٩ مليار وحدة (١,٦٪) لتصل إلى ٢٣٩,٨ مليار وحدة، وانخفضت احتياطيات ماليزيا بمقدار ٥,١ مليار وحدة (٥,٧٪) لتبلغ ٨٤,٣ مليار وحدة.

الفصل الثانى : البنك المركزى المصرى

٢/١- السياسة النقدية

٢/٢- نقود الاحتياطى

٢/٣- نظم الدفع وتكنولوجيا المعلومات

٢/٣/١- خدمة التحويلات المحلية من خلال نظام التسوية اللحظية (RTGS)

٢/٤- السيولة المحلية والأصول المقابلة لها

٢/٥- نشاط قطاع الرقابة والإشراف

٢/٦- إدارة سوق الصرف والاحتياطيات الدولية

٢/٦/١- سوق الصرف الأجنبى والانتربنك الدولارى

٢/٦/٢- الاحتياطيات الدولية وادارتها

٢/٧- الدين العام المحلى والدين الخارجى

٢/٧/١- الدين العام المحلى

٢/٧/١/١- صافى الدين المحلى الحكومى

٢/٧/١/٢- صافى مديونية الهيئات العامة الاقتصادية

٢/٧/١/٣- صافى مديونية بنك الاستثمار القومى

٢/٧/١/٤- المديونية البينية

٢/٧/١/٥- أعباء خدمة الدين

٢/٧/٢- الدين الخارجى

٢/٨- تنمية الموارد البشرية فى القطاع المصرفى

٢/٨/١- نشاط المعهد المصرفى

٢/٨/٢- برامج للعاملين بالبنك المركزى

الفصل الثاني
البنك المركزى المصرى

١/٢ – السياسة النقدية

يسعى البنك المركزى المصرى إلى تحقيق الهدف النهائى للسياسة النقدية المتمثل فى استقرار الأسعار، وذلك من خلال العمل على الوصول بمعدل التضخم إلى مستوى ملائم ومستقر يساهم فى بناء الثقة ودعم الاستثمار، بالإضافة الى تحقيق معدلات النمو الاقتصادى المستهدف.

ويعتبر سعر العائد على المعاملات بين البنوك لليلة واحدة Overnight Inter-bank Interest Rate هو الهدف التشغيلى للسياسة النقدية، حيث يتم تنفيذ السياسة النقدية باستخدام هيكل لأسعار العائد يعتمد على نظام Corridor System، ويمثل سعر عائد الإقراض لليلة واحدة من البنك المركزى حده الأقصى، وسعر عائد الإيداع لليلة واحدة لديه حده الأدنى.

ونورد فيما يلى قرارات السياسة النقدية التي تم اتخاذها خلال السنة المالية ٢٠١٣/٢٠١٤

جاءت قرارات لجنة السياسة النقدية بالبنك المركزى فى اجتماعاتها الدورية (والتى بلغ عددها ثمانية اجتماعات) خلال السنة المالية ٢٠١٣/٢٠١٤، متوافقة مع تطورات معدل التضخم وكذا التوقعات الخاصة لحجم الضغوط التضخمية المستقبلية، حيث قررت اللجنة فى ثلاثة اجتماعات خفض كل من سعرى عائد البنك المركزى للإيداع والإقراض لليلة واحدة، وكذا سعر البنك المركزى للائتمان والخصم وسعر العمليات الرئيسية للبنك المركزى بواقع ١٥٠ نقطة أساس. بينما أبقت على هذه الاسعار دون تغيير فى خمسة اجتماعات ليستقر سعرى عائد البنك المركزى للإيداع والإقراض لليلة واحدة عند مستوى ٨,٢٥٪ و ٩,٢٥٪ على التوالى، كما استقر سعر عائد العمليات الرئيسية للبنك المركزى (سواء عمليات إعادة شراء أو مزادات الودائع طبقا لحالة السيولة فى السوق) وسعر البنك المركزى للائتمان والخصم عند مستوى ٨,٧٥٪ في نهاية سنة التقرير.

ويوضح الجدول التالى تطور أسعار العائد الأساسية وكذا سعر عائد العمليات الرئيسية للبنك المركزى، بالإضافة إلى سعر الائتمان والخصم لدى البنك المركزى، وفقا لقرارات لجنة السياسة النقدية فى اجتماعاتها خلال سنة التقرير:–

البيان / التاريخ	سعر عائد الإيداع لليلة واحدة	سعر عائد الإقراض لليلة واحدة	سعر عائد العمليات الرئيسية للبنك المركزى	سعر الائتمان والخصم
٢٠ يونيو ٢٠١٣	**٩,٧٥٪**	**١٠,٧٥٪**	**١٠,٢٥٪**	**١٠,٢٥٪**
١ أغسطس ٢٠١٣	٩,٢٥٪	١٠,٢٥٪	٩,٧٥٪	٩,٧٥٪
١٩ سبتمبر ٢٠١٣	٨,٧٥٪	٩,٧٥٪	٩,٢٥٪	٩,٢٥٪
٣١ أكتوبر ٢٠١٣	تثبيت	تثبيت	تثبيت	تثبيت
٥ ديسمبر ٢٠١٣	٨,٢٥٪	٩,٢٥٪	٨,٧٥٪	٨,٧٥٪
١٦ يناير ٢٠١٤	تثبيت	تثبيت	تثبيت	تثبيت
٢٧ فبراير ٢٠١٤	تثبيت	تثبيت	تثبيت	تثبيت
٢٨ أبريل ٢٠١٤	تثبيت	تثبيت	تثبيت	تثبيت
٢٩ مايو ٢٠١٤	تثبيت	تثبيت	تثبيت	تثبيت

وتجدر الإشارة إلى أن اللجنة قررت فى اجتماعها الدورى المنعقد بتاريخ ١٧ يوليو ٢٠١٤ (خلال فترة إعداد التقرير) رفع كافة مستويات أسعار العائد بواقع ١٠٠ نقطة أساس ليستقر سعرى عائد البنك المركزى للإيداع والإقراض لليلة واحدة عند ٩,٢٥٪ و١٠,٢٥٪ على التوالى، وسعر العمليات الرئيسية للبنك المركزى عند ٩,٧٥٪، وسعر البنك المركزى للائتمان والخصم عند ٩,٧٥٪. وقد جاء هذا القرار بعد قيام الحكومة بتعديل أسعار العديد من السلع المحددة اداريا والمتضمنة فى سلة أسعار الرقم القياسى لأسعار المستهلكين، وعلى الرغم من أن هذه الاجراءات المالية لها أثر ايجابى فى الأجل المتوسط، الا أنها ستؤدى إلى ارتفاع الأسعار مما سيؤدى إلى ارتفاع فى كل من معدلى التضخم العام والأساسى خلال الربع المنتهى فى سبتمبر ٢٠١٤. ولذلك فقد ارتأت اللجنة ضرورة رفع الأسعار للسيطرة على توقعات التضخم والحد من الارتفاع العام للأسعار لتجنب العواقب السلبية على الاقتصاد الكلى فى المدى المتوسط.

كما قررت لجنة السياسة النقدية فى اجتماعيها بتاريخى الأول من سبتمبر و ١٦ أكتوبر ٢٠١٤، تثبيت كل من سعرى عائد البنك المركزى للإيداع والاقراض لليلة واحدة، وكذا سعر البنك المركزى للائتمان والخصم وسعر العمليات الرئيسية للبنك المركزى.

أولا : تطورات أسعار العائد

انعكست قرارات لجنة السياسة النقدية التى تم اتخاذها خلال السنة المالية ٢٠١٣/٢٠١٤ على مستويات اسعار العائد فى سوق النقد للمعاملات بين البنوك لليلة واحدة، وكذا أسعار العائد على الودائع والقروض بالعملة المحلية لدى البنوك وذلك كما يلى:-

١- أسعار العائد على المعاملات بين البنوك لليلة واحدة

نظراً إلى التصاعد المستمر فى مستوى السيولة لدى الجهاز المصرفى، فقد تراجع المتوسط المرجح لسعر العائد على المعاملات بين البنوك لليلة واحدة، وهو ما يوضحه الرسم التالى:-

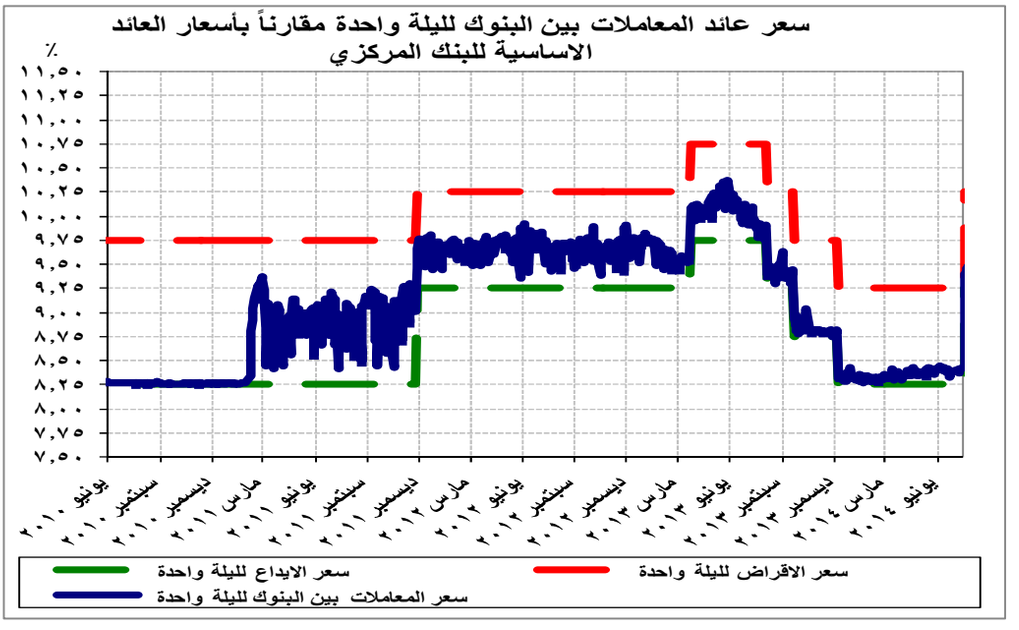

٢- أسعار العائد على الودائع والقروض بالعملة المحلية

انعكست قرارات لجنة السياسة النقدية بتخفيض أسعار العائد الأساسية للبنك المركزى بمقدار ١٥٠ نقطة أساس خلال سنة التقرير على مستويات أسعار العائد فى السوق، وذلك وفقا لما يلي:

المتوسط المرجح لأسعار العائد

(٪سنويا)

خلال شهر	يونيو ٢٠١٣	يونيو ٢٠١٤
الودائع		
لمدة أكبر من شهر واقل من أو تساوى ثلاثة أشهر	٨,٠	٦,٧
لمدة أكبر من ثلاثة أشهر وأقل من أو تساوى ستة أشهر	٨,١	٧,٣
لمدة أكبر من ستة أشهر وأقل من أو تساوى سنة	٩,٣	٨,٤
القروض*		
لمدة أقل من أو تساوى سنة	١٢,٦	١١,٣

———————————

* سعر العائد على القروض للشركات بعد تطبيق نظام Domestic Money Monitoring System (DMMS)

ثانيا : عمليات السوق المفتوح

اعتبارا من الربع الثانى من العام المالى ٢٠١٣/٢٠١٤، ومع تزايد حجم السيولة بالعملة المحلية، قام البنك المركزى بإعادة استخدام آلية ربط ودائع للبنوك لأجل ٧ أيام كعملية رئيسية لامتصاص فائض السيولة المتزايد لدى الجهاز المصرفى، ويوضح الجدول التالى تطور فائض السيولة خلال السنة المالية:-

تطور متوسط فائض السيولة بالعملة المحلية لدى الجهاز المصرفى

(القيمة بالمليار جنيه)

البيان / التاريخ	متوسط عمليات الإيداع لليلة واحدة	متوسط عمليات الإقراض لليلة واحدة	متوسط عمليات إعادة الشراء (REPO)	متوسط عمليات ربط ودائع لأجل ٧ ايام	متوسط فائض (عجز) السيولة
يونيو ٢٠١٣	٢٠,٧	(٠,٣)	(٦,٣)	٢,٠	١٦,١
يوليو ٢٠١٣	٢٠,٤	٠	(١٢,٢)	٠	٨,٢
أغسطس ٢٠١٣	١٨,٣	٠	(٠,٢)	٠	١٨,١
سبتمبر ٢٠١٣	١٥,٩	٠	٠	٠	١٥,٩
أكتوبر ٢٠١٣	١٤,٥	٠	٠	٢٠,٤	٣٤,٩
نوفمبر ٢٠١٣	١٦,٤	٠	٠	٣٤,٣	٥٠,٧
ديسمبر ٢٠١٣	١٦,٠	٠	٠	٤٨,٧	٦٤,٧
يناير ٢٠١٤	١٧,٧	٠	٠	٥٦,١	٧٣,٨
فبراير ٢٠١٤	١٦,٩	٠	٠	٦١,٤	٧٨,٣
مارس ٢٠١٤	١١,٠	٠	٠	٥٧,١	٦٨,١
ابريل ٢٠١٤	١٤,٥	٠	٠	٤٧,٣	٦١,٨
مايو ٢٠١٤	١٤,٢	٠	٠	٣٩,٥	٥٣,٧
يونيو ٢٠١٤	١٣,٩	(٠,١)	٠	٣٦,٥	٥٠,٣

٢/٢- نقود الاحتياطى

بلغت نقود الاحتياطى ٣٦٤,٥ مليار جنيه فى نهاية يونيو ٢٠١٤ بزيادة قدرها ٤٦,٥ مليار جنيه بمعدل ١٤,٦٪ خلال السنة المالية ٢٠١٣/٢٠١٤، مقابل زيادة قدرها ٥٤,٣ مليار جنيه بمعدل ٢٠,٦٪ خلال السنة المالية السابقة. وقد انعكست الزيادة فى نقود الاحتياطى خلال سنة التقرير فى نمو النقد المتداول خارج البنك المركزى، وودائع البنوك لديه بالعملة المحلية.

نقود الاحتياطى والأصول المقابلة*

(القيمة بالمليون جنيه)

	الأرصدة فى نهاية يونيو ٢٠١٤	التغير خلال السنة المالية +(–)	
		٢٠١٣/٢٠١٢ قيمة	٢٠١٤/٢٠١٣ قيمة
أ- نقود الاحتياطى	**٣٦٤٤٧٣**	**٥٤٢٧٦**	**٤٦٥٢٩**
– النقد المتداول خارج البنك المركزى	٢٨٨٦٥١	٥٥٩٧٩	٢٧٨٠٢
– ودائع البنوك بالعملة المحلية	٧٥٨٢٢	(١٧٠٣)	١٨٧٢٧
ب- الأصول المقابلة	**٣٦٤٤٧٣**	**٥٤٢٧٦**	**٤٦٥٢٩**
صافى الأصول الأجنبية	**٣٧٣٩٥**	**(٣٧٨٢٤)**	**(٨٤٠)**
الأصول الأجنبية	١١٥٧٧٠	٩٥١٦	١٤٠٨٥
الخصوم الأجنبية	٧٨٣٧٥	٤٧٣٤٠	١٤٩٢٥
صافى الأصول المحلية	**٣٢٧٠٧٨**	**٩٢١٠٠**	**٤٧٣٦٩**
المطلوبات من الحكومة (صافى)	٤١٩٢١٨	١٣٤٤٣٢	١١٩٤١٢
المطلوبات من البنوك (صافى)	–٩٠٤٥	(٣١٠٥)	(٣٢٣٤)
صافى البنود الموازنة	–٨٣٠٩٥	(٣٩٢٢٧)	(٦٨٨٠٩)

* مشتقة من ميزانية البنك المركزى .

وقد سجل النقد المتداول خارج خزائن البنك المركزى (المكون الأول لنقود الاحتياطى) زيادة قدرها ٢٧,٨ مليار جنيه بمعدل ١٠,٧٪ خلال سنة التقرير، مقابل ٥٦,٠ مليار جنيه بمعدل ٢٧,٣٪ خلال السنة المالية السابقة ليصل رصيده إلى ٢٨٨,٧ مليار جنيه فى نهاية يونيو ٢٠١٤. وجاءت الزيادة فى النقد المتداول خارج خزائن البنك المركزى خلال سنة التقرير بدورها انعكاساً لزيادة النقد المصدر (بدون العملة المعاونة) بمقدار ٢٥,٧ مليار جنيه بمعدل ٩,٧٪ ليصل إلى ٢٨٩,٩ مليار جنيه فى نهاية يونيو ٢٠١٤.

يقابل النقد المصدر غطاءً مكوناً من الذهب، وسندات الحكومة المصرية، ونقد أجنبى وصكوك أجنبية، وقد بلغت قيمة سندات الحكومة المصرية ١٧٤,٥ مليار جنيه وبما يمثل ٦٠,٢٪ من هيكل غطاء الإصدار فى نهاية يونيو ٢٠١٤، وبالنسبة للصكوك الأجنبية بلغت ما يعادل ٥٣,٤ مليار جنيه وبما يمثل ١٨,٤٪، والنقد الأجنبى بلغ ما يعادل ٤٣,٠ مليار جنيه وبما يمثل ١٤,٩٪. أما الذهب فقد بلغت قيمته ما يعادل ١٩,٠ مليار جنيه وبما يمثل ٦,٥٪.

النقد المصـــدر*

(القيمة بالمليون جنيه)

نهاية يونيو	رصيد النقد المصدر	التغير خلال السنة	
		القيمة	٪
٢٠١٠	١٤٦٢٢٠	١٨٣٠٨	١٤,٣
٢٠١١	١٨٠١١٨	٣٣٨٩٨	٢٣,٢
٢٠١٢	٢٠٧٨٢٤	٢٧٧٠٦	١٥,٤
٢٠١٣	٢٦٤٥٠٥	٥٦٦٨١	٢٧,٣
٢٠١٤	٢٩٠٢٨٣	٢٥٧٧٨	٩,٧

* يتضمن العملة المعاونة التى تصدرها وزارة المالية.

ويشير توزيع النقد المتداول خارج خزائن البنك المركزى إلى استمرار تصاعد الأهمية النسبية للمتداول من فئة المائتى جنيه، لتبلغ ٤٦,٦٪ فى نهاية يونيو ٢٠١٤ مقابل ٤٤,٨٪ فى نهاية يونيو ٢٠١٣. وذلك مقابل انخفاض أو ثبات المتداول من فئات النقد الأخرى.

النقد المتداول حسب الفئات*

(القيمة بالمليون جنيه)

فئات النقد	يونيو ٢٠١٣		يونيو ٢٠١٤		معدل التغير خلال السنة المالية +(–)	
	القيمة	الأهمية النسبية	القيمة	الأهمية النسبية	٢٠١٣/٢٠١٢	٢٠١٤/٢٠١٣
الاجمالى	**٢٦٠٨٤٩**	**١٠٠,٠**	**٢٨٨٦٥١**	**١٠٠,٠**	**٢٧,٣**	**١٠,٧**
البنكنوت المتداول	**٢٦٠٤٧٢**	**٩٩,٩**	**٢٨٨٢٤٣**	**٩٩,٨**	**٢٧,٤**	**١٠,٧**
٢٥ قرشـــا	١٤٢	٠,١	١٤٥	٠,١	(٣,٤)	٢,١
٥٠ قرشـــا	٢٩٢	٠,١	٣١٤	٠,١	(١,٤)	٧,٥
١ جنيـــه	٩١٠	٠,٤	٩٤١	٠,٣	٢,٥	٣,٤
٥ جنيهات	١٨٣٩	٠,٧	١٧٦٣	٠,٦	(٣,١)	(٤,١)
١٠ جنيهات	٢٩٤٩	١,١	٣٢٦٣	١,١	٥,٤	١٠,٦
٢٠ جنيهـــا	٦٤٦٥	٢,٥	٦٦٦٨	٢,٣	(١٤,١)	٣,١
٥٠ جنيهـــا	٢٤٧٦٥	٩,٥	٢٥١٥٤	٨,٧	٢٠,١	١,٦
١٠٠ جنيـــه	١٠٦١٩٢	٤٠,٧	١١٥٤٠٢	٤٠,٠	٢٨,٠	٨,٧
٢٠٠ جنيـــه	١١٦٩١٨	٤٤,٨	١٣٤٥٩٣	٤٦,٦	٣٣,٨	١٥,١
العملة المعاونة	**٣٧٧**	**٠,١**	**٤٠٨**	**٠,٢**	**٧,٤**	**٨,٢**

* يمثل الفرق بين النقد المصدر والنقدية بخزائن البنك المركزى.

أما ودائع البنوك بالعملة المحلية لدى البنك المركزى (المكون الثانى لنقود الاحتياطى) فقد ارتفعت بمقدار ١٨,٧ مليار جنيه بمعدل ٣٢,٨٪ خلال سنة التقرير مقابل تراجع بمقدار ١,٧ مليار جنيه بمعدل ٢,٩٪ خلال سنة المقارنة لتصل إلى ٧٥,٨ مليار جنيه فى نهاية يونيو ٢٠١٤.

وتعزى الزيادة فى نقود الاحتياطى خلال سنة التقرير إلى زيادة صافى الأصول المحلية من جهة، وتراجع صافى الأصول الأجنبية من جهة أخرى. وكان لصافى الأصول المحلية مساهمة موجبة فى معدل نمو نقود الاحتياطى بنحو ١٤,٩ نقطة مئوية، بينما كان لصافى الأصول الأجنبية مساهمة سالبة بنحو ٠,٣ نقطة مئوية.

١- صافى الأصول المحلية

ارتفع صافى الأصول المحلية بمقدار ٤٧,٣ مليار جنيه خلال السنة المالية ٢٠١٣/٢٠١٤ مقابل زيادة بلغت ٩٢,١ مليار جنيه خلال السنة المالية السابقة، ليصل إلى ٣٢٧,١ مليار جنيه فى نهاية يونيو ٢٠١٤. وجاء ارتفاع صافى الأصول المحلية نتيجة للتغيرات التالية:

صافى المطلوبات من الحكومة

ارتفاع صافى مطلوبات البنك المركزى من الحكومة بمقدار ١١٩,٤ مليار جنيه، نتيجة لزيادة المطلوبات منها بمقدار ٥٨,٩ مليار جنيه بمعدل ١٤,٥٪، (كمحصلة لزيادة القروض المقدمة للحكومة بمقدار ٥٧,٤ مليار جنيه، وزيادة الأوراق المالية الحكومية بمقدار ١,٥ مليار جنيه)، وتراجع الودائع الحكومية لديه بنحو ٦٠,٥ مليار جنيه بمعدل ٥٧,٦٪. هذا وتجدر الإشارة إلى أن الودائع الحكومية بالعملات الأجنبية وأيضاً المطلوبات من الحكومة قد تأثرا بالتسوية التى تمت فى نوفمبر ٢٠١٣ بين البنك المركزى والحكومة وفقاً لقرار رئيس الجمهورية رقم ١٠٥ لسنة ٢٠١٣، الذى تم بموجبه شراء البنك المركزى لرصيد المبالغ الواردة من بعض الدول العربية والذى بلغ ٨,٧٨ مليار دولار.

صافى بنود الموازنة

ارتفاع الرصيد السالب لصافى البنود الموازنة بمقدار ٦٨,٨ مليار جنيه، نتيجة لزيادة الرصيد السالب لعمليات السوق المفتوح بنحو ٣٩,٦ مليار جنيه (محصلة لزيادة ودائع البنوك المربوطة بنحو ٢٣,٦ مليار جنيه، وتراجع رصيد اتفاقات إعادة الشراء بكامل قيمته بنحو ١٦,٠ مليار جنيه)، وزيادة الرصيد السالب لصافى الأصول والخصوم غير المبوبة بنحو ٢٩,٢ مليار جنيه.

صافى المطلوبات من البنوك

انخفاض صافى مطلوبات البنك المركزى من البنوك بمقدار ٣,٣ مليار جنيه كمحصلة لتراجع المطلوبات منها بمقدار ٢,٠ مليار جنيه، وارتفاع ودائع البنوك لديه بالعملات الأجنبية بما يعادل ١,٣ مليار جنيه.

٢- صافى الأصول الأجنبية

تراجع صافى الأصول الأجنبية لدى البنك المركزى بما يعادل ٠,٨ مليار جنيه بمعدل ٢,٢٪، مقابل تراجع بما يعادل ٣٧,٨ مليار جنيه بمعدل ٤٩,٧٪، ليصل إلى ما يعادل ٣٧,٤ مليار جنيه فى نهاية يونيو ٢٠١٤. ويعد هذا التراجع محصلة لارتفاع الخصوم الأجنبية لدى البنك المركزى بما يعادل ١٤,٩ مليار جنيه بمعدل ٢٣,٥٪ خلال السنة المالية ٢٠١٣/٢٠١٤، (مقابل زيادة بما يعادل ٤٧,٣ مليار جنيه خلال السنة المالية السابقة)، لتصل إلى ما يعادل ٧٨,٤ مليار جنيه فى نهاية يونيو ٢٠١٤. وارتفاع الأصول الأجنبية لدى البنك المركزى بما يعادل ١٤,١ مليار جنيه بمعدل ١٣,٩٪ خلال السنة المالية ٢٠١٣/٢٠١٤، (مقابل زيادة بما يعادل ٩,٥ مليار جنيه بمعدل ١٠,٣٪)، لتبلغ ١١٥,٨ مليار جنيه فى نهاية يونيو ٢٠١٤.

وقد جاءت تلك التطورات فى الأصول والخصوم الأجنبية لدى البنك المركزى محصلة لورود منح وودائع من بعض الدول العربية خلال سنة التقرير، ورد ودائع لدولة عربية أخرى.

٣/٢- نظم الدفع وتكنولوجيا المعلومات

استمر البنك المركزى المصرى فى العمل على تطوير نظم الدفع وتكنولوجيا المعلومات بهدف تعزيز سلامة واستقرار النظام المالى والحد من المخاطر الائتمانية، وزيادة السرعة وتحقيق المصداقية والسرية فى تسوية المدفوعات، وذلك من خلال استمرار العمل بنظام التسوية اللحظية (RTGS). ومن الإجراءات التى تم اتخاذها فى هذا المجال مايلى:

فى إطار نظم الدفع

- التجهيز للاشتراك فى النظام الإقليمى للمدفوعات والتسويات (REPSS) الذى تشرف عليه غرفة المقاصة الإلكترونية لدول الكوميسا، ويهدف هذا النظام إلى دعم التبادل التجارى مع تلك الدول لما تمثله من بعد للأمن القومى المصرى. وجاري دراسة قواعد وإجراءات العمل الداخلية بالبنك، وتوقيع الاتفاقيات الخاصة بالمشروع مع منظمة الكوميسا وبنك موريشيوس المركزى.
- دراسة إنشاء نظام مطور لإدارة الأوراق المالية الحكومية وتقديم خدمات الحفظ والإيداع وإدارة الضمانات بشكل متقدم، بهدف دعم بنية الأسواق المالية فى مصر، ويتم وضع الاتفاق النهائى مع البنك الأوروبى لإعادة الإعمار والتنمية من أجل تمويل المشروع.
- العمل على المزيد من الشمول المالى، حيث يسعى البنك المركزى على تقديم الخدمات المصرفية البسيطة الى غير القادرين. ومن أمثلة ذلك خدمة محفظة الهاتف المحمول، حيث تجاوز عدد المشتركين فيها المليون عميل حتى الأن ويستهدف البنك التوسع فى تقديم الخدمة حتى تصل إلى كل أفراد المجتمع وخاصة غير القادرين.

فى إطار تكنولوجيا المعلومات

- الانتهاء من إعداد كراسة الشروط والمواصفات الخاصة بتجهيز البنية الأساسية لإنشاء مركز معلومات بديل لمركز المعلومات الرئيسى الحالى بمبنى الجمهورية ليتم استخدامه فى حالة عدم توافر الخدمة من المركز الرئيسى الحالى، وتم طرحها على الشركات المتخصصة فى هذا الشأن واستلام العروض وجارى تقييمها فنيا بمعرفة اللجان المتخصصة.
- وبالنسبة لإتاحة موقع عمل بديل Business Continuity Site للعاملين بقطاع الاستثمارات والعلاقات الخارجية والوحدات المرتبطة به فى العمل، وكذا قطاع العمليات المصرفية يمكن اللجوء إليه فى حالات الطوارئ والعمل على أنظمة البنك المختلفة، تم الانتهاء جزئيا من التجهيز والتشغيل لوحدة الـ RMU، وجارى الإعداد والتجهيز لباقى قطاعات البنك المحددة سلفا.
- الانتهاء من تطوير كافة الأنظمة الإلكترونية بدار طباعة النقد وتشغيلها فعليا كما تم تشغيل نظام الحسابات المعمول به بالبنك المركزى المصرى والمسمى CAS بفرع البنك المركزى المصرى بالمهندسين.
- جارى العمل فى مشروع تركيب وتشغيل وكذا إتاحة البنية التكنولوجية والتأمين اللازم لتطبيق نظام المقاصة الإلكتروني ذو التأثير الآلى المباشر الـ STP – ACH، ويهدف المشروع إلى ربط البنك المركزى بالمقاصة الإلكترونية القائمة بين البنوك حالياً ACH، بما يتيح للبنك استقبال التحويلات الالكترونية الواردة من البنوك والتأثير التلقائى والمباشر لها على حسابات الحكومة بنظام الحسابات المركزى (CAS) بالبنك، وهو ما يزيد من كفاءة وسرعة تسوية المتحصلات الحكومية الواردة عبر المقاصة الإلكترونية.
- جارى تحديث نظام حسابات المركز الرئيسى على جهاز Main Frame وتحويله الى قواعد بيانات Oracle ليتماشى مع باقى الأنظمة المعمول بها بالبنك المركزى المصرى.

١/٣/٢- خدمة التحويلات المحلية من خلال نظام التسوية اللحظية (RTGS) وشبكة السويفت

سجلت بيانات التحويلات المصرفية المحلية بالجنيه المصرى والمنفذة بنظام التسوية اللحظية (RTGS) خلال السنة المالية ٢٠١٣/٢٠١٤، انخفاضاً فى عدد الرسائل المنفذة لتبلغ ١٠٣٤,٥ ألف رسالة مقابل ١٢٣٠,٢ ألف رسالة خلال السنة المالية السابقة، فى حين ارتفعت قيمة تلك الرسائل لتبلغ ١٦٤٢١,٢ مليار جنيه، مقابل ١٢٢٩٣,٨ مليار جنيه. وتجدر الإشارة إلى أن هذه التحويلات تشمل تحويلات البنوك والعملاء وعمليات أذون الخزانة ومصر للمقاصة والمحول القومى، وعمليات الكوريدور والإيداعات لأغراض السياسة النقدية.

خدمة التحويلات المحلية من خلال نظام التسوية اللحظية (RTGS) وشبكة السويفت بالعملة المحلية

خلال السنة المالية	عدد الرسائل المنفذة (بالوحدة)	قيمة التحويلات المنفذة (بالمليون جنيه)	التغير خلال السنة +(-) العدد	التغير خلال السنة +(-) القيمة
٢٠١١/٢٠١٠	١٢٤٨٦٩٢	١٥٨٧٩٧٠١	٥٧٣١٨	٢٦٠٥٠٢٥
٢٠١٢/٢٠١١	١٢٩٨٧٦٣	٩٤٠٢٣٠٠	٥٠٠٧١	(٦٤٧٧٤٠١)
٢٠١٣/٢٠١٢	١٢٣٠١٩٧	١٢٢٩٣٧٧٩	(٦٨٥٦٦)	٢٨٩١٤٧٩
٢٠١٤/٢٠١٣	١٠٣٤٥٤٩	١٦٤٢١٢١٦	(١٩٥٦٤٨)	٤١٢٧٤٣٧

وتشير متابعة إحصاءات غرفة المقاصة الإلكترونية بالبنك المركزى المصرى، والتى تعمل بنظام (RTGS) إلى انخفاض عدد الأوراق المتبادلة ليبلغ ١٢٨٨٦ ألف ورقة مقابل ١٣٢٦٦ ألف ورقة، بينما ارتفعت قيمة هذه الأوراق لتبلغ ٧٨٩,٢ مليار جنيه مقابل ٧٢٧,٧ مليار جنيه خلال السنة المالية السابقة. وقد ترتب على ذلك تصاعد متوسط قيمة الورقة إلى ٦١,٢ ألف جنيه خلال السنة مقابل ٥٤,٩ ألف جنيه خلال السنة المالية السابقة.

نشاط غرفة المقاصة بالبنك المركز ى المصرى

خلال السنة المالية	عدد الأوراق (بالألف)	قيمة الأوراق (بالمليون جنيه)	معدل التغير +(-) العدد	معدل التغير +(-) القيمة
٢٠١١/٢٠١٠	١٣٠١٢	٦٢٦٧٥٧	٠,١	٧,٢
٢٠١٢/٢٠١١	١٢٨٢٩	٦٦١١٩٦	(١,٤)	٥,٥
٢٠١٣/٢٠١٢	١٣٢٦٦	٧٢٧٦٧٧	٣,٤	١٠,١
٢٠١٤/٢٠١٣	١٢٨٨٦	٧٨٩٢٤١	(٢,٩)	٨,٥

وقد أظهرت العمليات المنفذة بالعملات الأجنبية وفقاً لنظام (Fin-Copy) ـ باستخدام نظام السويفت ـ انخفاضاً فى كل من عددها وقيمتها، حيث بلغ عدد العمليات المنفذة ٤,٨ ألف عملية قيمتها ٨,٥ مليار دولار مقابل ٩,٩ ألف عملية بقيمة قدرها ٣٤,٥ مليار دولار خلال السنة المالية السابقة.

خدمة التحويلات المحلية من خلال شبكة السويفت بالدولار الأمريكى

خلال السنة المالية	عدد الرسائل المنفذة (بالوحدة)	قيمة التحويلات المنفذة (بالمليون دولار)	التغير خلال السنة +(-) العدد	التغير خلال السنة +(-) القيمة
٢٠١١/٢٠١٠	١٥٠٦٦	٨٨٠٥٢	٢٨٦٢	١٨٠٤٤
٢٠١٢/٢٠١١	١٤٠٨٠	٦٢٣٢١	(٩٨٦)	(٢٥٧٣١)
٢٠١٣/٢٠١٢	٩٨٨٥	٣٤٥٢٣	(٤١٩٥)	(٢٧٧٩٨)
٢٠١٤/٢٠١٣	٤٨٤٢	٨٤٦٨	(٥٠٤٣)	(٢٦٠٥٥)

٤/٢ – السيولة المحلية والأصول المقابلة لها

بلغت السيولة المحلية ١٥١٦,٦ مليار جنيه فى نهاية يونيو ٢٠١٤، مسجلة زيادة قدرها ٢٢٠,٥ مليار جنيه بمعدل ١٧,٠٪ خلال السنة المالية ٢٠١٣/٢٠١٤، مقابل ٢٠١,٧ مليار جنيه بمعدل ١٨,٤٪ خلال السنة المالية السابقة. وجاءت الزيادة فى السيولة المحلية خلال سنة التقرير كمحصلة لتصاعد صافى الأصول المحلية، وتراجع صافى الأصول الأجنبية. وكانت مساهمة صافى الأصول المحلية موجبة فى معدل نمو السيولة المحلية بمقدار ١٧,٣ نقطة مئوية، فى حين كانت مساهمة صافى الأصول الأجنبية سالبة بمقدار ٠,٣ نقطة مئوية. وتعكس الزيادة فى السيولة المحلية أساساً نمو الودائع بالعملة المحلية لدى البنوك والتى ارتفعت بنحو ١٧٨,٨ مليار جنيه بمعدل ٢١,٥٪ لتصل إلى ١٠٠٩,٧ مليار جنيه تمثل ٦٦,٦٪ من جملة السيولة المحلية فى نهاية يونيو ٢٠١٤.

وبتحليل الزيادة فى السيولة المحلية خلال سنة التقرير إلى مكونيها (المعروض النقدى، وأشباه النقود)، يتضح ارتفاع المعروض النقدى (وسائل الدفع الجارية) بمقدار ٦٦,٤ مليار جنيه بمعدل ١٩,٣٪ خلال سنة التقرير، مقابل ٦٩,٦ مليار جنيه بمعدل ٢٥,٤٪ خلال السنة المالية السابقة، ليصل إلى ٤١٠,٦ مليار جنيه وبما يمثل ٢٧,١٪ من اجمالى السيولة المحلية فى نهاية يونيو ٢٠١٤. ويعكس الارتفاع أساسا زيادة كل من النقد المتداول خارج الجهاز المصرفى، والودائع الجارية بالعملة المحلية. فقد ارتفع النقد المتداول خارج الجهاز المصرفى بمقدار ٢٩,٨ مليار جنيه بمعدل ١٢,٤٪، مقابل ٤٧,٠ مليار جنيه بمعدل ٢٤,٢٪ ليصل الى ٢٧٠,٩ مليار جنيه فى نهاية يونيو ٢٠١٤.

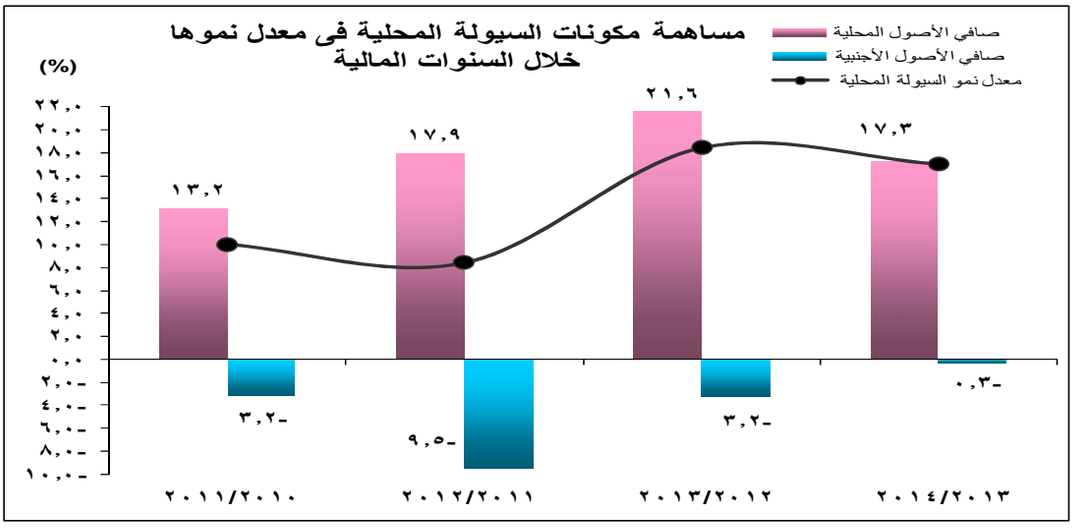

أما الودائع الجارية بالعملة المحلية فقد سجلت زيادة كبيرة بلغت ٣٦,٦ مليار جنيه بمعدل ٣٥,٥٪ خلال سنة التقرير، مقابل ٢٢,٦ مليـــار جنيه بمعدل ٢٨,١٪ خلال السنة المالية السـابقة، لتصـل إلى ١٣٩,٧ مليار جنيه فى نهاية يونيو ٢٠١٤. وتعزى هذه الزيادة أساسا خلال السنة الى نمو ودائع قطـاع الأعمال الخاص بنحو ٢٠,٦ مليار جنيه، وودائع القطاع العائلى بنحو ١٤,٢ مليار جنيه.

وفيما يتعلق بأشباه النقود (الودائع غير الجارية بالعملة المحلية، والودائع الجارية وغير الجارية بالعملات الأجنبية) فقد ارتفعت بمقدار ١٥٤,١ مليار جنيه بمعدل ١٦,٢٪ خلال سنة التقرير، مقابل ١٣٢,١ مليار جنيه بمعدل ١٦,١٪ خلال السنة المالية السابقة، لتصل إلى ١١٠٦,٠ مليار جنيه وبما يمثل ٧٢,٩٪ من جملة السيولة المحلية فى نهاية يونيو ٢٠١٤. وتعكس هذه الزيادة نمو كل من الودائع غير الجارية بالعملة المحلية، والودائع بالعملات الأجنبية.

فقد زادت الودائع غير الجارية بالعملة المحلية بمقدار ١٤٢,٢ مليار جنيه بمعدل ١٩,٥٪ لتصـل إلى ٨٧٠,٠ مليار جنيه وبما يمثل ٧٨,٧٪ من إجمالى أشباه النقـود فـى نهايـة يونيـو ٢٠١٤. وتعـد الزيـادة محصلة لنمو ودائع القطاع العائلى بمقدار ١٣١,٣ مليـار جنيـه، وودائـع قطـاع الأعمـال الخـاص بنحـو ١٠,٤ مليار جنيه، وودائع قطاع الأعمال العام بنحو ٠,٥ مليار جنيه

كما اقتصر نمو الودائع بالعملات الأجنبيـة (جارية وغير جاريـــة) على ما يعادل ١١,٩ مليار جنيه بمعدل ٥,٣٪ (مقابل ما يعادل ٣٨,٢ مليار جنيه بمعدل ٢٠,٥٪) لتصل إلى ما يعادل ٢٣٦,٠ مليار جنيه فى نهاية يونيو ٢٠١٤. ويعزى النمو فى تلك الودائع خلال سنة التقرير إلى زيادة ودائع القطاع العائلى بما يعادل ١٢,٥ مليار جنيه، وودائع قطاع الأعمال العام بما يعادل ١,١ مليار جنيه، حد منها تراجع ودائع قطاع الأعمال الخاص بما يعادل ١,٧ مليار جنيه.

وقد أسفرت التطورات السابقة عن تراجع نسبة الودائع بالعملات الأجنبية إلى إجمالى الودائع (معدل الدولرة) ليصل إلى ١٩,٠٪ فى نهاية يونيو ٢٠١٤ مقابل ٢١,٣٪ فى نهاية يونيو ٢٠١٣.

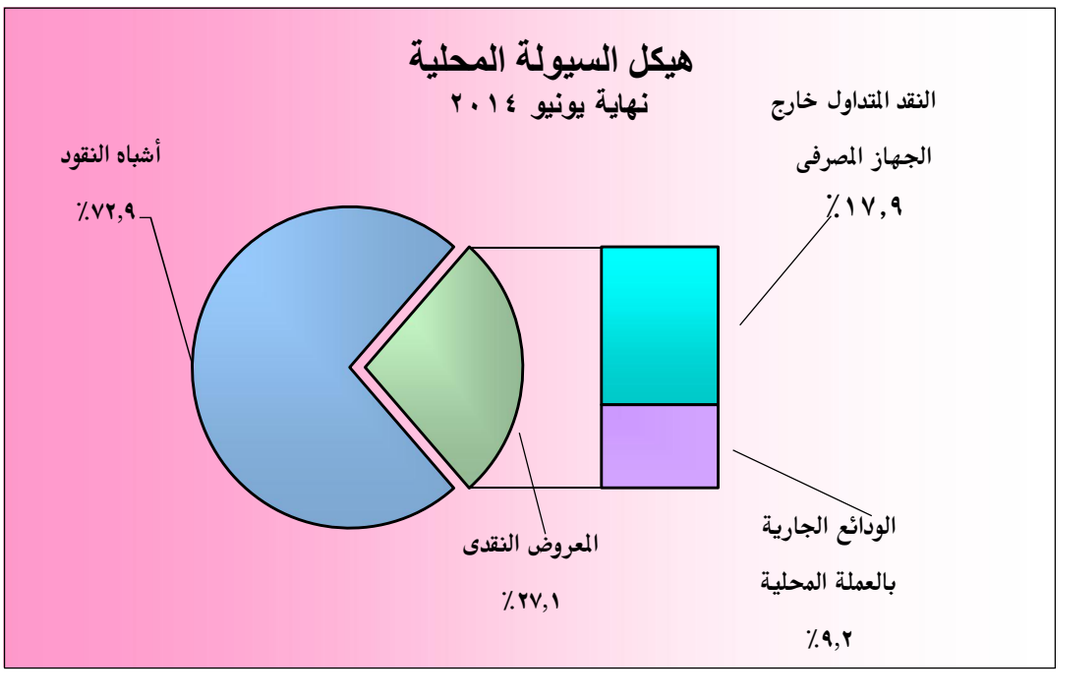

وقد سجل صافى الأصول المحلية خلال سنة التقرير زيادة قدرها ٢٢٤,٥ مليار جنيه بمعدل ١٩,١٪، مقابل ٢٣٦,١ مليار جنيه بمعدل ٢٥,٢٪ خلال السنة المالية السابقة ليصل إلى نحو ١٣٩٧,٤ مليار جنيه فى نهاية يونيو ٢٠١٤ .

وتعكس الزيادة فى صافى الأصول المحلية خلال سنة التقرير ارتفاع الائتمان المحلى بمقدار ٢٨٢,٠ مليار جنيه بمعدل ٢١,٠٪ ، مقابل ٢٧٠,٦ مليار جنيه بمعدل ٢٥,٢٪ خلال السنة المالية السابقة ليصل إلى ١٦٢٥,١ مليار جنيه فى نهاية يونيو ٢٠١٤، وحد من هذه الزيادة الأثر الانكماشى لصافى البنود الموازنة.

التغير فى الائتمان المحلى

(القيمة بالمليون جنيه)

خلال السنة المالية	٢٠١٣/٢٠١٢		٢٠١٤/٢٠١٣	
	قيمة	معدل النمو ٪	قيمة	معدل النمو ٪
– صافى المطلوبات من الحكومة والهيئات العامة الاقتصادية	٢٢٣٨٨٥	٣٨,٧	٢٤٢٦٤٧	٣٠,٢
– مطلوبات من قطاع الأعمال العام*	٢٢٤٦	٥,٥	٢٥٥١	٦,٠
– مطلوبات من قطاع الأعمال الخاص	٢٨٩٤٩	٨,٥	١٩٤٦١	٥,٣
– مطلوبات من القطاع العائلـــــــى	١٥٤٩٤	١٣,٨	١٧٣٤٢	١٣,٦
إجمالى التغير	**٢٧٠٥٧٤**	**٢٥,٢**	**٢٨٢٠٠١**	**٢١,٠**

* يتضمن شركات القطاع العام الخاضعة للقانون ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ وشركات القطاع العام الأخرى غير الخاضعة له.

وقد استأثرت الحكومة (شاملة الهيئات العامة الاقتصادية) بنحو (٨٦,٠٪) من الزيادة فى الائتمان المحلى خلال سنة التقرير، حيث تصاعد صافى الائتمان المقدم لها بمقدار ٢٤٢,٦ مليار جنيه بمعدل ٣٠,٢٪، مقابل ٢٢٣,٩ مليار جنيه بمعدل ٣٨,٧٪ خلال السنة المالية السابقة، ليبلغ هذا الصافى ١٠٤٥,٢ مليار جنيه وبما يمثل ٦٤,٣٪ من إجمالى الائتمان المحلى فى نهاية يونيو ٢٠١٤. وجاءت تلك الزيادة انعكاسا لارتفاع ما فى حوزة البنوك من الأوراق المالية الحكومية بمقدار ١٧١,٦ مليار جنيه، وزيادة القروض المقدمة للحكومة بمقدار ٦٢,٤ مليار جنيه، حد منها تراجع الودائع الحكومية بمقدار ٨,٦ مليار جنيه. وتجدر الإشارة إلى أن مساهمة البنك المركزى فى تمويل العجز الكلى للموازنة العامة بلغت نحو ١١٩,٣ مليار جنيه، وبلغت مساهمة البنوك نحو ١٢٥,٠ مليار جنيه، وذلك وفقاً لبيانات وزارة المالية عن السنة المالية ٢٠١٣/٢٠١٤.

كما زاد الائتمان الممنوح لقطاع الأعمال الخاص بمقدار ١٩,٥ مليار جنيه بمعدل ٥,٣٪، مقابل ٢٩,٠ مليار جنيه بمعدل ٨,٥٪، ليبلغ ٣٨٩,٣ مليار جنيه وبما يمثل ٢٤,٠٪ من إجمالى الائتمان فى نهاية يونيو ٢٠١٤.

وارتفع الائتمان المقدم للقطاع العائلى بمقدار ١٧,٣ مليار جنيه بمعدل ١٣,٦٪، مقابل ١٥,٥ مليار جنيه بمعدل ١٣,٨٪، لتصل مديونيته إلى ١٤٥,٢ مليار جنيه. واقتصرت الزيادة فى الائتمان الممنوح لقطاع الأعمال العام على ٢,٦ مليار جنيه بمعدل ٦,٠٪ مقابل ٢,٢ مليار جنيه بمعدل ٥,٥٪ لتبلغ مديونيته ٤٥,٤ مليار جنيه.

وفيما يتعلق بصافى البنود الموازنة (مجموع حسابات رأس المال ، وصافى المديونية والدائنية بين البنوك تجاه بعضها البعض وتجاه البنك المركزى، وصافى الأصول والخصوم غير المبوبة). فقد كان لهذا البند أثراً إنكماشياً على السيولة المحلية خلال سنة التقرير ، حيث زاد رصيده السالب بنحو ٥٧,٥ مليار جنيه كمحصلة لتدعيم البنوك لحسابات رأس المال بمقدار ٣٣,٣ مليار جنيه، وتراجع كل من صافى الأصول والخصوم غير المبوبة بمقدار ٢٣,١ مليار جنيه، وصافى المديونية والدائنية بين البنوك بمقدار ١,١ مليار جنيه.

وبالنسبة لصافى الأصول الأجنبية لدى الجهاز المصرفى فقد اقتصر تراجعه على ما يعادل ٤,٠ مليار جنيه بمعدل ٣,٣٪ خلال سنة التقرير، مقابل تراجع بما يعادل ٣٤,٤ مليار جنيه بمعدل ٢١,٨٪ خلال السنة المالية السابقة ليصل إلى ما يعادل ١١٩,٢ مليار جنيه فى نهاية يونيو ٢٠١٤. وقد جاء التراجع فى صافى الأصول الأجنبية لدى الجهاز المصرفى خلال سنة التقرير كمحصلة لتراجع صافى الأصول الأجنبية لدى البنوك بما يعادل ٣,٢ مليار جنيه بمعدل ٣,٨٪، وتراجع صافى الأصول الأجنبية لدى البنك المركزى بما يعادل ٠,٨ مليار جنيه بمعدل ٢,٢٪.

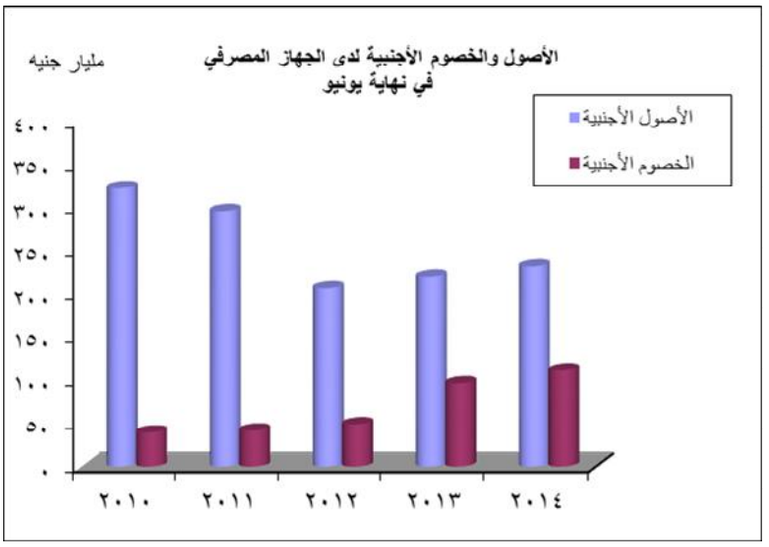

٥/٢ – نشاط قطاع الرقابة والإشراف

يتولى البنك المركزى المصرى الإشراف على البنوك العاملة فى مصر للتأكيد على سلامة المراكز المالية لها وتقييم أدائها آخذاً فى الاعتبار تحقيق مفهوم الرقابة بالمخاطر إلى جانب التزام البنوك بالمعايير الرقابية التى يصدرها البنك المركزى المصرى. ومن بين هذه المعايير، الحدود الدنيا لنسب الإحتياطى والسيولة والحدود القصوى للتوظيفات لدى العميل الواحد والأطراف المرتبطة به، والتوظيفات بالخارج، وكذا مدى توافق آجال استحقاقات الأصول والالتزامات لكل عملة على حده. فضلا عن بعض المعايير النوعية والتى تكفل – بجانب ما تقدم – حسن أداء البنوك وضمان أموال المودعين مثل قواعد الحوكمة وكفاءة نظم المعلومات ومعايير اللياقة والملاءمة بالنسبة لمسئولى ومديرى القطاعات الرئيسية بالبنوك.

وقد أوضحت تداعيات الأزمات والأحداث الأخيرة أن التعليمات الموضوعة والسياسات الإصلاحية التى سبق وأن قام بها البنك المركزى فيما يعرف ببرنامج تطوير القطاع المصرفى، والذى تم من خلاله إعادة هيكلة البنوك وزيادة رؤوس أموالها وتدعيم إدارة المخاطر بها، قد ساهمت إلى حد كبير فى استيعاب آثارها والحفاظ على تماسك القطاع المصرفى وتعزيز قدرته على مواجهة الأوضاع غير المواتية وتجاوزها .

هذا وتجدر الإشارة إلى أن أحد أهم نتائج برنامج تطوير القطاع المصرفى هو تطبيق مقررات بازلII، حيث قرر مجلس إدارة البنك المركزى المصرى بجلسته المنعقدة بتاريخ ١٨ ديسمبر ٢٠١٢ الموافقة على التعليمات الخاصة بالحد الأدنى لمعيار كفاية رأس المال فى إطار تطبيق المقررات المشار إليها بعاليه وذلك مع ضرورة مراعاة ما يلى:

تلتزم البنوك العاملة في مصر – فيما عدا فروع البنوك الأجنبية بالحفاظ على نسبة حدها الأدنى ١٠٪ بين عناصر القاعدة الرأسمالية (بسط المعيار) وبين الأصول الخطرة المرجحة بأوزان (مقام المعيار)، وذلك لمقابلة مخاطر الائتمان والسوق والتشغيل. أما بالنسبة لفروع البنوك الأجنبية فيسري عليها الضوابط الواردة بالتعليمات المرفقة فيما عدا الاحتفاظ بالنسبة المشار إليها آنفا.

ويتعين على البنوك العاملة فى مصر الالتزام بتطبيق الضوابط الواردة بتلك التعليمات اعتبارا من ديسمبر ٢٠١٢ وذلك بالنسبة للبنوك التى تعد قوائمها المالية السنوية آخر ديسمبر من كل عام واعتبارا من يونيو ٢٠١٣ بالنسبة للبنوك التى تعد قوائمها المالية السنوية آخر يونيو من كل عام على أن تحدد فترة انتقالية لمدة أقصاها ستة أشهر يتم خلالها قيام البنوك بتقديم بياناتها وفقا للضوابط السابق صدورها بشأن معيار كفاية رأس المال إلى جانب الضوابط الجديدة بالتوازى وذلك حتى يتم التأكد من سلامة الأنظمة بما يضمن صحة البيانات.

أما بالنسبة لمخاطر المحور الثاني من مقررات بازل II والمتمثلة في مخاطر التركز والسيولة وسعر الفائدة فى المحفظة البنكية فسوف تصدر التعليمات الخاصة بها بعد التأكد من استيعاب السوق للتعليمات التى صدرت مؤخرا والمتعلقة بالمحور الأول (الحد الأدنى لمعيار كفاية رأس المال).

وجدير بالذكر أن البنك المركزى قام بوضع تطبيقات بازل III " والتى من المتوقع تطبيقها فى السوق المصرفية العالمية عام ٢٠١٩" فى الاعتبار خلال الإعداد لتطبيقات بازل II لتيسير تطبيقها بالقطاع المصرفى المصرى فى المستقبل. هذا وقد اتخذ البنك المركزى بعد ثورتى ٢٥ يناير ٢٠١١، ٣٠ يونيو ٢٠١٣ عدة خطوات لدعم التجارة والحفاظ على معاملات القطاع المصرفى وتدشين آليات تُدعم من السيولة وتشجيع التحويلات من الخارج ووضع ضوابط لاستيراد السلع الأساسية وتدشين مبادرات والإعداد لمبادرات أخرى لتدعيم قطاعات النشاط الاقتصادى.

ونورد فيما يلى أهم القرارات والتعليمات الصادرة من البنك المركزى إلى البنوك خلال سنة التقرير وما بعدها:-

- مد فترة استثناء عمليات استيراد اللحوم والدواجن بجميع أنواعها والسكر بجميع أنواعه بالإضافة إلى الأدوية والأمصال والمواد الكيماوية الخاصة بها، ألبان الأطفال، المواد الغذائية (قمح/ زيوت/ حبوب)، الأعلاف (الذرة/ الصويا/ باقى المستلزمات)، الأسمدة والمبيدات الحشرية، من الحد الأدنى لنسبة التأمين النقدى البالغ ٥٠٪ وذلك لمدة ٦ أشهر إضافية تنتهى فى آخر شهر ديسمبر ٢٠١٤.

- مد فترة العمل بمبادرة دعم قطاع السياحة الصادرة من البنك المركزي فى ١٣ مارس ٢٠١٣ لتنتهى فى نهاية ديسمبر ٢٠١٤، وإضافة نشاط النقل الجوى للركاب إلى نطاق تطبيق المبادرة.

- اطلاق مبادرة تنشيط قطاع التمويل العقارى لمحدودى ومتوسطى الدخل وفقاً لقرار مجلس إدارة البنك المركزى بجلسة ١٨ فبراير ٢٠١٤، ووضع القواعد والإجراءات التفصيلية لها . وفى هذا الشأن تم رفع قيمة الوحدات السكنية التى سيتم تمويلها فى إطار مبادرة التمويل العقارى لشريحة متوسطى الدخل إلى ٤٠٠ ألف جنيه بدلاً من ٣٠٠ ألف جنيه للوحدة الواحدة .

- اصدار البنك المركزى عقد الإتفاق المنظم لعملية إصدار شهادات إستثمار تطوير وتنمية قناة السويس بين البنوك الأربعة المصدرة لها (الأهلى المصرى – مصر – القاهرة – قناة السويس) التى عهدت هيئة قناة السويس لها عملية الاصدار ، وباقى البنوك غير المصدرة.

- السماح للبنوك بتنفيذ طلبات عملائها بالتحويل للخارج بما لا يجاوز الحد المقرر بواقع مئة ألف دولار أمريكى أو ما يعادلها للعميل الواحد وذلك مرة واحدة خلال العام، بذات الشروط والاستثناءات السارية، اعتبارا من يناير ٢٠١٤ دون التطبيق بأثر رجعى على السنوات المنقضية.

- حظر استيفاء البنوك أية عمولات إضافية – تحت أى مسمى– على عمليات بيع العملة الأجنبية للعملاء. وحظر قيام البنوك بتدبير النقد الأجنبى للعملاء الذين لديهم موارد تغطى احتياجاتهم بالعملة الأجنبية. والتنبيه على البنوك بإعطاء الأولوية فى تدبير العملات الأجنبية للعملاء اللذين قاموا بالتنازل عن حصيلة النقد الأجنبى الخاص بهم اعتباراً من أول أغسطس ٢٠١٣ وذلك فى حدود القدر الذى تم التنازل عنه.

- استثناء بعض البعثات الدبلوماسية الخارجية من الحد الاقصى للسحب النقدى اليومى (٣٠ ألف دولار أمريكي) أو ما يعادله من العملات الأجنبية.

- التعزيز بحظر إجراء تعاملات محلية عن تصرفات عقارية (بيع وشراء أراضى وعقارات) بالعملات الأجنبية.

- اتخاذ الإجراءات اللازمة بخصوص بطاقات الائتمان كمرحلة أولى – بتفعيل آلية إرسال رسالة قصيرة SMS للعميل عبر الهاتف المحمول عقب استخدام بطاقة الائتمان مباشرة فى موعد غايته نهاية سبتمبر ٢٠١٤، والالتزام بإصدار بطاقات الائتمان الجديدة بالشريحة الذكية فى موعد غايته نهاية ديسمبر ٢٠١٤.

- توحيد مدد الإفصاح بين العملاء غير المنتظمين فى السداد لدى كل من البنك المركزي المصري والشركة المصرية للاستعلام الائتماني.

- وضع ضوابط للقروض الشخصية للعملاء بغرض تمويل اشتراكات النوادى الرياضية مقابل التزام الشركة المالكة للنادى بسداد قيمة الرصيد المدين للقرض حال تخلف هؤلاء العملاء عن السداد.

- التأكيد على ضرورة التعاقد والتطبيق والإعلان عن معدلات العائد الفعلية السنوية على المنتجات المصرفية المقدمة للعملاء (الودائع، القروض، .....)، وفى حالة التعاقد مع بعض الجهات لتمويل شراء السلع والخدمات بالتقسيط، فإنه يتعين أن يتضمن العقد المبرم مع تلك الجهات ضرورة التعاقد والتطبيق والإعلان عن معدلات العائد الفعلية والإفصاح عنها وفقاً لما تقدم. كما يحظر التعاقد أو التطبيق أو الإعلان بمعدلات عائد مقطوع من خلال البنك أو موردى السلع والخدمات.

- وضع تعليمات رقابية خاصة بتطوير نظم الرقابة الداخلية بالبنوك –كحد أدنى– ومنح البنوك مهلة قدرها ستة أشهر لتوفيق الأوضاع مع تلك التعليمات على أن تقوم بتقديم خطة زمنية محددة التواريخ إلى قطاع الرقابة والإشراف عن مدى الالتزام بها خلال فترة توفيق الأوضاع.

- موافاة البنك المركزى قبل اتخاذ الإجراءات الفعلية للمساهمة فى أى من الشركات المالية أو غير المالية بنسبة تزيد عن ٥٪ من رأس المال المصدر للشركة، وبمدة لا تقل عن شهرين ببيانات وافية عن الشركة المزمع مساهمة البنك بها (سواء كانت هذه المساهمة جديدة أو زيادة فى رأسمال شركة قائمة) وإنه فى حالة وجود ملاحظات من جانب البنك المركزى سيتم إخطار البنك بذلك.

- موافاة البنك المركزى بأسماء المرشحين الممثلين للبنوك لعضوية أو رئاسة مجلس إدارة أى من البنوك الشقيقة أو التابعة بالخارج والمدير التنفيذى بالنسبة لفروع البنوك بالخارج، وذلك للحصول على موافقة البنك المركزى المسبقة.

- التأكد على قيام البنوك بتجنيب أى أوراق نقد غير مطابقة للمواصفات مع الحرص على عدم تداولها من جانبها أو من جانب أى من الشركات التى تقدم خدمات الفرز أو تغذية ماكينات الصرف نيابة عنها.

- يتعين على البنوك الراغبة فى مزاولة عمليات تلقى الاكتتاب نيابة عن بعض الجهات التقدم بطلب للبنك المركزى للحصول على موافقته لكل حالة على حده قبل الدخول فى أية عملية تلقى اكتتاب.

- انشاء صندوق باسم "تحيا مصر" على حساب ٠٣٧٠٣٧ بالبنك المركزى المصرى لقبول الايداعات والتبرعات من المواطنين والشخصيات الاعتبارية بكافة البنوك المصرية.

وقد تم خلال سنة التقرير التأشير فى سجل البنوك بإضافة عدد (١١٥) عضو مجلس إدارة بالمناصب المختلفة بمجالس ادارات البنوك، وعدد (٥٧) مدير تنفيذى وفقاً لما تقضى به المادة ٤٣ من قانون البنك المركزى والجهاز المصرفى والنقد رقم ٨٨ لسنة ٢٠٠٣، تطبيقاً لمعايير الكفاءة والملاءة "Fit and Proper" المعمول بها. وفى ضوء ما تقضى به المادة ٣/٣٢ من القانون سالف الذكر بأن يعتمد محافظ البنك المركزى بعد موافقة مجلس إدارته النظام الأساسى للبنك وكل تعديل له، فقد تم خلال

سنة التقرير تعديل بعض مواد النظـــام الأساسى لعدد (١٠) بنوك. كما تم إضافـــة عدد (٩١) فرعا جديدا لعدد (٢٥) بنكا وفقاً للضوابط الموضوعة من قبل البنك المركزى، والتى تأخذ بعين الاعتبار سلامة المراكز المالية ونظم الرقابة الداخلية وقدرة وكفاءة نظم المعلومات بالبنوك المتقدمة بطلبات لفتح فروع جديدة، فضلاً عن كفاية رؤوس أموالها بهدف ضمان مواجهة أفضل للمخاطر الناجمة عن الزيادة فى حجم النشاط. وفى ضوء القواعد المنظمة لخدمات الدفع الإلكترونية المعمول بها تمت الموافقة لعدد (١٧) بنكا على تقديم (٤٢) خدمة مصرفية إلكترونية.

كما نود الإشارة فى هذا الصدد إلى أنه خلال سنة التقرير، استمرت الرقابة الميدانية بالبنك المركزى فى أداء الدور المنوط بها فى التفتيش على البنوك من خلال مجموعات التفتيش، وفقاً للخطة الموضوعة. وذلك بغرض التأكد من قوة وسلامة المراكز المالية للبنوك وتأكيد ضمان وحماية كافة أموال المودعين لديها، وهو ما استلزم تطوير أسلوب الفحص، بحيث يتم التفتيش على أساس تقدير حجم المخاطر التى قد يتعرض لها البنك ومدى قدرة الإدارة على مواجهة تلك المخاطر. وقد ساهم ذلك فى تحسين إدارة المخاطر لدى العديد من البنوك وتحديث نظم تكنولوجيا المعلومات لديها وتعزيز نظم الضبط والرقابة الداخلية والإهتمام بجودة عمليات منح ومتابعة الائتمان وبما يحد من حجم الديون غير المنتظمة.

هذا ومن ناحية أخرى قامت الرقابة الميدانية باستكمال دورها الرقابى فى مجال متابعة مدى إلتزام البنوك بتطبيق مقررات بازل II بشأن الحد الأدنى لمعيار رأس المال، وكذا مدى إلتزام البنوك بالتعليمات الرقابية الصادرة من البنك المركزى بهدف الحفاظ على احتياطى النقد الأجنبى عند المستوى الآمن.

٦/٢- إدارة سوق الصرف و الاحتياطيات الدولية

١/٦/٢- سوق الصرف الأجنبى والانتربنك الدولارى

أداء سوق الصرف وتطورها

استمر البنك المركزى فى إدارته الناجحة لسوق الصرف الأجنبى من خلال آلية العطاءات الدورية التى تم تطبيقها منذ ديسمبر ٢٠١٢ (FX Auction)، إلى جانب نظام الانتربنك الدولارى.

وقد بلغ حجم التعامل بآلية العطاءات الدورية FX Auction نحو ٥,٥ مليار دولار خلال السنة المالية ٢٠١٣/٢٠١٤، وبذلك يصل حجم العطاءات الدورية منذ إنشاء الآلية فى نهاية ديسمبر ٢٠١٢ وحتى نهاية السنة المالية ٢٠١٣/٢٠١٤ نحو ٨,٨ مليار دولار. وبالإضافة إلى تلك العطاءات الدورية، فإن البنك المركزى يعلن عن عطاءات استثنائية وفقاً لحاجة السوق. وخلال سنة التقرير قام البنك المركزي بإجراء ثلاث عطاءات استثنائية بقيمة اجمالية بلغت ٣,٩ مليار دولار، ليصل حجم العطاءات الاستثنائية منذ إنشاء الآلية وحتى نهاية سنة التقرير نحو ٥,٣ مليار دولار.

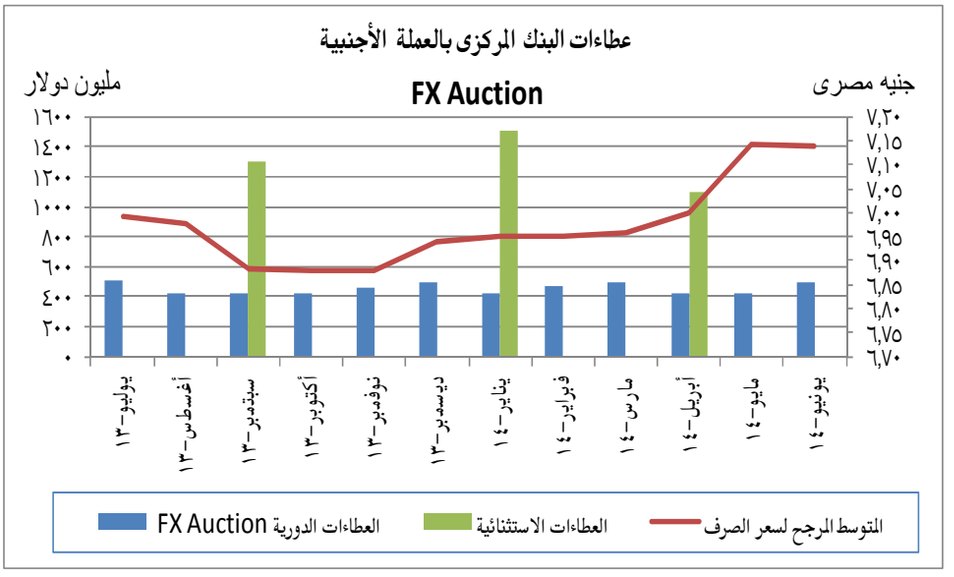

وقد بلغ المتوسط المرجح لسعر صرف الدولار فى سوق الانتربنك ٧,١٤٠١ جنيهاً فى نهاية يونيو ٢٠١٤ مقابل ٧,٠٠٩٤ جنيهاً فى نهاية يونيو ٢٠١٣، بانخفاض فى سعر صرف الجنيه بلغ معدله ١,٨٪ خلال سنة التقرير. وأثناء إعداد التقرير وفى نهاية نوفمبر ٢٠١٤ ظل سعر صرف الجنيه ثابتاً عند نفس مستواه فى نهاية يونيو ٢٠١٤.

٢/٦/٢- الاحتياطيات الدولية وادارتها

وبالنسبة **لصافى الاحتياطيات الدولية** لدى البنك المركزى فقد ارتفع بنحو ١,٨ مليار دولار بمعدل ١١,٧٪ خلال السنة المالية ٢٠١٣/٢٠١٤ ليصل إلى ١٦,٧ مليار دولار فى نهاية يونيو ٢٠١٤، وبما يغطى ٣,٣ شهرا من الواردات السلعية. وخلال فترة اعداد التقرير انخفض صافى الاحتياطيات الدولية ليبلغ ١٥,٩ مليار دولار فى نهاية نوفمبر ٢٠١٤، وبما يغطى ٢,٩ شهراً من الواردات السلعية.

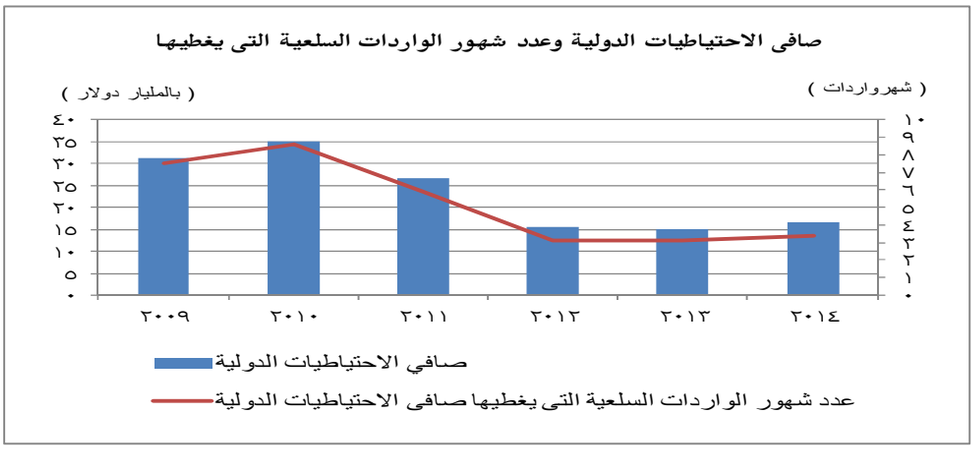

٧/٢- الدين العام المحلى والدين الخارجى

١/٧/٢ – الدين العام المحلى

بلغ رصيد الدين العام المحلى* ١٨١٦,٦ مليار جنيه أو ما نسبته ٩٠,٩٪ من الناتج المحلى الإجمالي بسعر السوق الجارى فى نهاية يونيو ٢٠١٤، مسجلا زيادة قدرها ٢٨٩,٢ مليار جنيه بمعدل ١٨,٩٪ خلال السنة المالية ٢٠١٣/٢٠١٤.

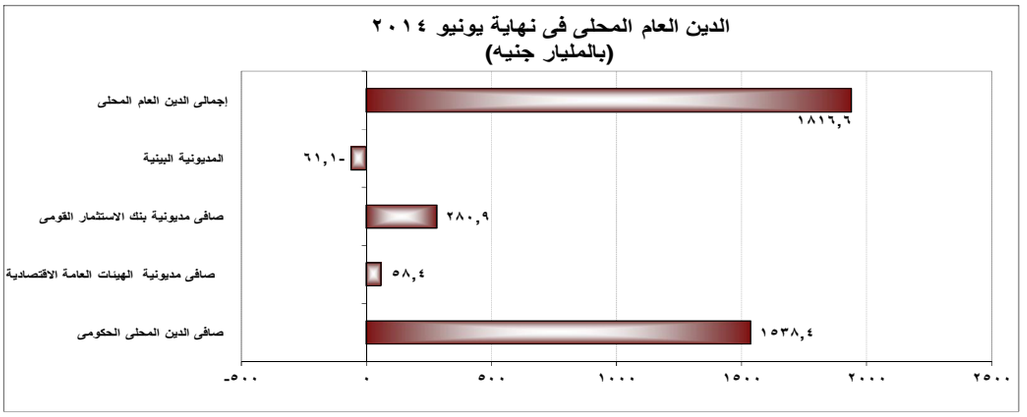

١/١/٧/٢ – صافى الدين المحلى الحكومى

ارتفع صافى رصيد الدين المحلى المستحق على الحكومة بنحو ٢٧٧,٣ مليار جنيه بمعدل ٢٢,٠٪ خلال السنة المالية ٢٠١٣/٢٠١٤ ليصل إلى ١٥٣٨,٤ مليار جنيه بما نسبته ٧٧,٠٪ من الناتج المحلى الإجمالى فى نهاية يونيو ٢٠١٤. وجاءت هذه الزيادة كمحصلة لارتفاع أرصدة السندات والأذون الصادرة على الخزانة العامة بمقدار ٢٠٩,٦ مليار جنيه، وما أسفر عنه التغير في رصيد حسابات الحكومة لدى الجهاز المصرفي من زيادة بمقدار ٧٦,٦ مليار جنيه خلال السنة المذكورة (نتيجة لزيادة القروض الحكومية بمقدار ٥٤,٨ مليار جنيه، وتراجع الودائع الحكومية بمقدار ٢١,٨ مليار جنيه)، وزيادة قيمة المصدر من شهادة المصري الدولارية بنحو ٠,٨ مليار جنيه. هذا فى حين تراجع الاقتراض من جهات محلية أخرى بنحو ٩,٧ مليار جنيه.

صافى الدين المحلى الحكومى

(القيمة بالمليار جنيه)

الأرصدة فى نهاية	يونيو ٢٠١٣		يونيو٢٠١٤		التغير (+) (–) ٢٠١٤/٢٠١٣
	قيمة	٪	قيمة	٪	
صافى الدين المحلى الحكومى	**١٢٦١,١**	**١٠٠,٠**	**١٥٣٨,٤**	**١٠٠,٠**	**٢٧٧,٣**
– **الأرصدة من السندات والأذون**	**١٢٦٩,٣**	**١٠٠,٧**	**١٤٧٨,٩**	**٩٦,١**	**٢٠٩,٦**
. سندات	٧٨٦,٠	٦٢,٤	٩٤٤,٢	٦١,٤	١٥٨,٢
منها : المتداول بالبورصات	٣٢١,١	٢٥,٥	٤٤٢,٨	٢٨,٨	١٢١,٧
. أذون على الخزانة العامة	٤٨٣,٣	٣٨,٣	٥٣٤,٧	٣٤,٧	٥١,٤
– **تسهيلات ائتمانية من صندوقى التأمين الاجتماعى**	**١,٢**	**٠,١**	**١,٢**	**٠,١**	**=**
– **اقتراض من جهات أخرى**	**٢٥,٣**	**٢,٠**	**١٥,٦**	**١,٠**	**(٩,٧)**
– **شهادة المصرى الدولارية**	**١,٤**	**٠,١**	**٢,٢**	**٠,٢**	**٠,٨**
– **صافى ارصدة حسابات الحكومة لدى الجهاز المصرفى**	**(٣٦,١)**	**(٢,٩)**	**٤٠,٥**	**٢,٦**	**٧٦,٦**
. التسهيلات	١٤٧,١	١١,٦	٢٠١,٩	١٣,١	٥٤,٨
. الودائع (–)	١٨٣,٢	١٤,٥	١٦١,٤	١٠,٥	٢١,٨
صافى الدين المحلى الحكومى/الناتج المحلى الإجمالى (٪)	**٧١,٩**		**٧٧,٠**		

المصدر: وزارة المالية، البنك المركزى المصرى، وبنك الاستثمار القومى
النسب محسوبة على القيم بالمليون جنيه.

* يتضمن رصيد الدين العام المحلى صافى كل من الدين المحلى الحكومى، ومديونية الهيئات العامة الاقتصادية، ومديونية بنك الاستثمار القومى مطروحا منه المديونية البينية لكل من الهيئات العامة الاقتصادية والاستثمارات فى الأوراق المالية الحكومية (أذون وسندات) قبل البنك المذكور.

وجـــاءت الزيـــادة في رصيد السندات الحكوميـــــة والأذون البالغـــــة ٢٠٩,٦ مليار جنيه، محصلة لما يلى:

أ- ارتفاع رصيد السندات الحكومية بما قيمته ١٥٨,٢ مليار جنيه ليبلغ ٩٤٤,٢ مليار جنيه فى نهاية يونيو ٢٠١٤، وذلك كنتيجة أساسية لما يلى:-

١-زيادة رصيد السندات الصادرة على الخزانة المصرية بما قيمته ١٢١,١ مليار جنيه تمثلت في: اصدارات جديدة وزيادات بقيمة ١٨٨,٨ مليار جنيه، وحلول أجل استهلاك بعض الدفعات بقيمة ٦٧,٧ مليار جنيه خلال السنة المالية ٢٠١٣/٢٠١٤.

٢-زيادة سندات على الخزانة العامة لصالح البنوك التجارية بالدولار الأمريكى وبما يعادل ٢١,٤ مليار جنيه.

٣-زيادة رصيد سندات صندوقي التأمينات الاجتماعية بنحو ١٤,٢ مليار جنيه لإصدار سندات جديدة في ٢٠١٣/٧/١، ويمثل جانب من مستحقات صندوقي التأمين الاجتماعى طرف وزارة المالية.

٤-إصدار سند على الخزانة العامة بمقدار ١,٥ مليار جنيه فى ٢٠١٣/٧/١ لصالح البنك المركزى.

٥- زيادة رصيد السندات المطروحة في الخارج بالدولار الأمريكي بما يعادل ٠,٦ مليار جنيه.

٦- تراجع رصيد السندات المطروحة لصالح شركة بروة للاستثمار العقارى بنحو ٠,٦ مليار جنيه.

ب – ارتفاع الرصيد القائم للأذون على الخزانة العامة بنحو ٥١,٤ مليار جنيه ليصل إلى نحو ٥٣٤,٧ مليار جنيه فى نهاية يونيو ٢٠١٤ وذلك لزيادة كل من: (الأذون على الخزانة العامة الصادرة بالجنيه المصري بنحو ٤٥,٧ مليار جنيه، وبالدولار الأمريكي بما يعادل ٤,٢ مليار جنيه، وباليورو بما يعادل نحو ١,٥ مليار جنيه).

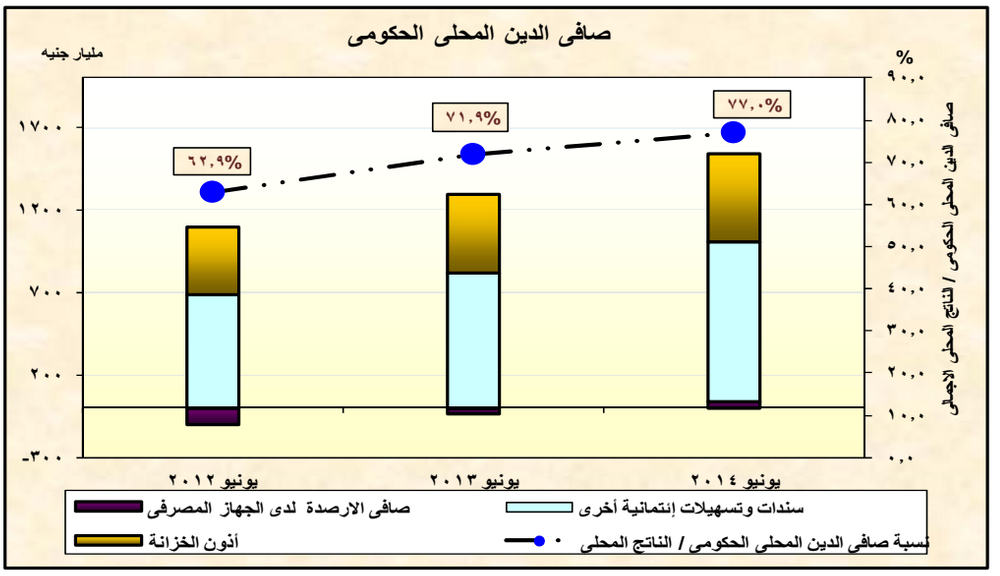

٢/١/٧/٢ – صافى مديونية الهيئات العامة الاقتصادية

تراجع صافى المديونية المستحقة على الهيئات العامة الاقتصادية بمقدار ٤,٩ مليار جنيه خلال السنة المالية ٢٠١٣/٢٠١٤ ليبلغ ٥٨,٤ مليار جنيه في نهاية يونيو ٢٠١٤. وجاء هذا التراجع كمحصلة لتراجع اقتراضها من الجهاز المصرفى بنحو ٥,٦ مليار جنيه (والذى يرجع أساساً إلى زيادة ودائعها بنحو ١٣,١ مليار جنيه، وزيادة مطلوباتها بمقدار ٧,٥ مليار جنيه)، وزيادة اقتراضها من بنك الاستثمار القومى بمقدار ٠,٧ مليار جنيه.

٣/١/٧/٢ – صافى مديونية بنك الاستثمار القومى

بلغ صافى مديونية بنك الاستثمار القومى (متضمناً المديونية البينية)، نحو ٢٨٠,٩ مليار جنيه في نهاية يونيو ٢٠١٤ وبزيادة قدرها نحو ١٤,٣مليار جنيه خلال السنة المالية ٢٠١٣/٢٠١٤. وجاءت هذه الزيادة نتيجة زيادة إجمالى الموارد المستثمرة لديه بمقدار ١٤,٣ مليار جنيه ليصل إلى ٢٨٢,٧ مليار جنيه.

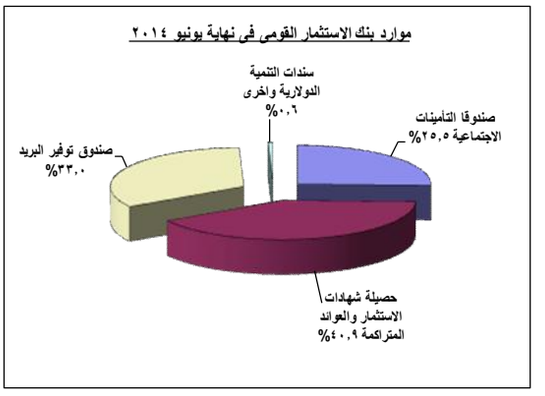

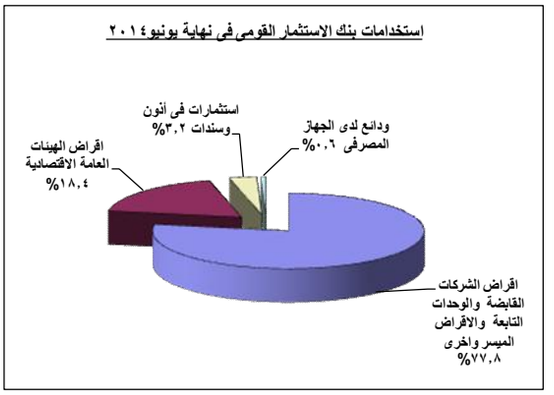

٤/١/٧/٢ – المديونية البينية

بلغت المديونية البينية لكل من الهيئات العامة الاقتصادية والحكومة قبل بنك الاستثمار القومى، نحو ٦١,١ مليار جنيه فى نهاية يونيو ٢٠١٤، مقابل ٦٣,٦ مليار جنيه فى نهاية يونيو ٢٠١٣. فقد بلغت القروض الممنوحة من بنك الاستثمار لتلك الهيئات نحو ٥٢,٠ مليار جنيه بزيادة بنحو ٠,٧ مليار جنيه خلال السنة المالية ٢٠١٣/٢٠١٤، وبلغت استثمارات البنك فى الأوراق المالية الحكومية (أذون وسندات) ٩,١ مليار جنيه، بتراجع ٣,٢ مليار جنيه خلال الفترة المذكورة.

٥/١/٧/٢– أعباء خدمة الدين

فيما يتعلق بأعباء خدمة الدين العام المحلى بالموازنة العامة للدولة خلال السنة المالية ٢٠١٣/٢٠١٤، فقد بلغت ٢٦٢,١ مليار جنيه ، بزيادة قدرها ٥٨,٩ مليار جنيه مقارنة بالسنة المالية السابقة. ويعزى ذلك إلى ارتفاع الأقساط التى تم سدادها خلال السنة بنحو ٣٣,٨ مليار جنيه ليصل رصيدها ٩٣,٩ مليار جنيه، وكذلك الفوائد المدفوعة خلال السنة بنحو ٢٥,١ مليار جنيه لتبلغ ١٦٨,٢ مليار جنيه. وقد ارتفعت بذلك نسبة أعباء خدمة الدين العام المحلى بالموازنة العامة إلى الناتج المحلى الإجمالى لتبلغ ١٣,١٪ مقابل ١١,٦٪ خلال السنة المالية السابقة بينما تراجعت نسبة هذه الأعباء إلى إجمالى الإيرادات العامة بقطاع الموازنة العامة لتصل إلى ٥٧,٤٪، مقابل ٥٨,٠٪.

٢/٧/٢- الدين الخارجى

الدين الخارجى

ارتفع إجمالي الدين الخارجي (العام والخاص) بكافة آجاله بنحو ٢,٨ مليار دولار ليبلغ ٤٦,١ مليار دولار في نهاية يونيو ٢٠١٤. وقد جاء هذا الارتفاع محصلة لزيادة صافى الاستخدام من القروض والتسهيلات والسندات ليرتفع رصيد الدين بنحو ٢,٤ مليار دولار، وارتفاع سعر صرف معظم العملات مقابل الدولار وهو ما ترتب عليه زيادة رصيد الدين بنحو ٤٧١,٧ مليون دولار.

ونورد فيما يلى عرضا تفصيليا للدين الخارجى متضمنا:

١- هيكل الدين.
٢- القطاعات المدينة.
٣- أهم العملات
٤- أهم الدول والجهات الدائنة.

١- هيكل الدين الخارجى

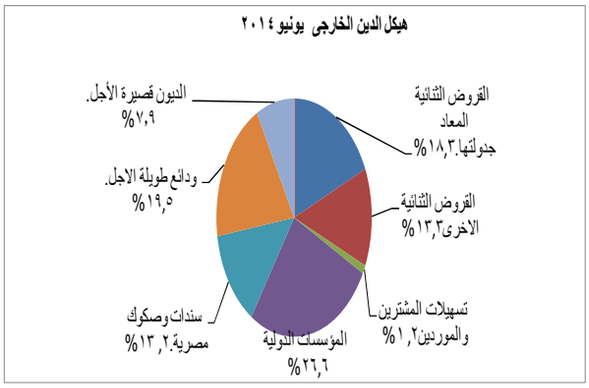

تشير بيانات الدين الخارجى، أن الديون متوسطة وطويلة الأجل (مضمونة وغير مضمونة) تمثل ٩٢,١٪ من إجمالي الدين الخارجي، ليبلغ نحو ٤٢,٤ مليار دولار فى نهاية يونيو ٢٠١٤ (٣٦,٣ مليار دولار قروض وتسهيلات وودائع، ونحو ٦,١مليار دولار سندات وصكوك). وتمثل الديون قصيرة الأجل ٧,٩٪ من إجمالى الدين الخارجى ، لتبلغ ٣,٧ مليار دولار.

وفيما يلى عرض تحليلى لهيكل الدين الخارجى فى نهاية يونيو ٢٠١٤:

- تراجعت المديونية المستحقة للدول أعضاء نادى باريس من الديون متوسطة وطويلة الأجل* بمعدل ٧,٥٪ لتصل إلى نحو ١٢,٦مليار دولار (٢٧,٤٪ من إجمالى الدين).
- ارتفعت الديون المستحقة للدول غير الأعضاء فى نادى باريس بمعدل ٢,٧٪ لتصل إلى نحو ٢,٥مليار دولار (٥,٤٪ من إجمالي رصيد الدين).
- ارتفعت المديونية المستحقة للمؤسسات الدولية والإقليمية بمعدل ٢,٢٪ لتصل إلى نحو ١٢,٢مليار دولار (بما يمثل ٢٦,٦٪ من إجمالي رصيد الدين).
- ارتفع رصيد السندات والصكوك المصرية(حيازة غير المقيمين)، ليصل إلى نحو ٦,١ مليار دولار (بما يمثل ١٣,٢٪ من إجمالى الدين الخارجى)، وتتضمن:

- سندات حكومية مضمونة بقيمة ١٢٥٠مليون دولار (مصدرة فى سبتمبر ٢٠٠٥ وتستحق فى سبتمبر ٢٠١٥).
- سندات سيادية مصدرة فى الخارج فى أبريل ٢٠١٠ بقيمة ٨٣٥,٣ مليون دولار وتستحق على شريحتين بحلول عامى ٢٠٢٠ و ٢٠٤٠.

* هى عبارة عن قروض ثنائية

- سندات حكومية* مصدرة فى الخارج بقيمة ٥٠٠,٠ مليون دولار (إصدار يونيو ٢٠١٢ وتستحق فى يونيو ٢٠١٧).
- سندات أذنية متوسطة الأجل بنحو ٣,٥ مليار دولار (تم إصدارها فى مايو ٢٠١٣ لأجل ١٨ شهر).

- ارتفعت الودائع طويلة الأجل من الدول العربية بنحو ٦,٠ مليار دولار لتصل إلى ٩,٠ مليار دولار بنسبة ١٩,٥٪ من إجمالى الدين الخارجى خلال السنة المالية ٢٠١٣/٢٠١٤، تمثلت فى الودائع من الدول العربية.
- تراجعت الديون غير المضمونة المستحقة على القطاع الخاص بمعدل ٣٤,٧٪ لتصل إلى ١١,٣مليون دولار.
- تراجع رصيد الدين قصير الأجل بمعدل ٤٨,٢٪ ليصل إلى نحو ٣,٧ مليار دولار، وذلك محصلة لكل من تراجع الودائع قصيرة الأجل لغير المقيمين بمقدار ٣,٩ مليار دولار لتبلغ نحو ١,٤مليار دولار ،و ارتفاع التسهيلات التجارية قصيرة الأجل بنحو ٥٠٥,٨ مليون دولار بمعدل ٢٨,٩٪ لتصل إلى نحو ٢,٣ مليار دولار.

٢- الدين الخارجى حسب القطاعات المدينة

ارتفع رصيد الدين الخارجى المستحق على الحكومة المركزية ووحدات الحكم المحلى بنحو ٥٦٤,٤ مليون دولار في نهاية يونيو ٢٠١٤ ليصل إلى نحو ٢٩,١ مليار دولار، وعلي السلطة النقدية (البنك المركزى) بمقدار ١,٩ مليار دولار ليصل إلى نحو ١١,٠ مليار دولار، و على القطاعات الأخرى بنحو ٣٨٤,٦ مليون دولار ليبلغ نحو ٤,٥ مليار دولار. فى حين انخفض الدين المستحق علي البنوك بنحو ٥٥,٦ مليون دولار ليبلغ ١,٥ مليار دولار.

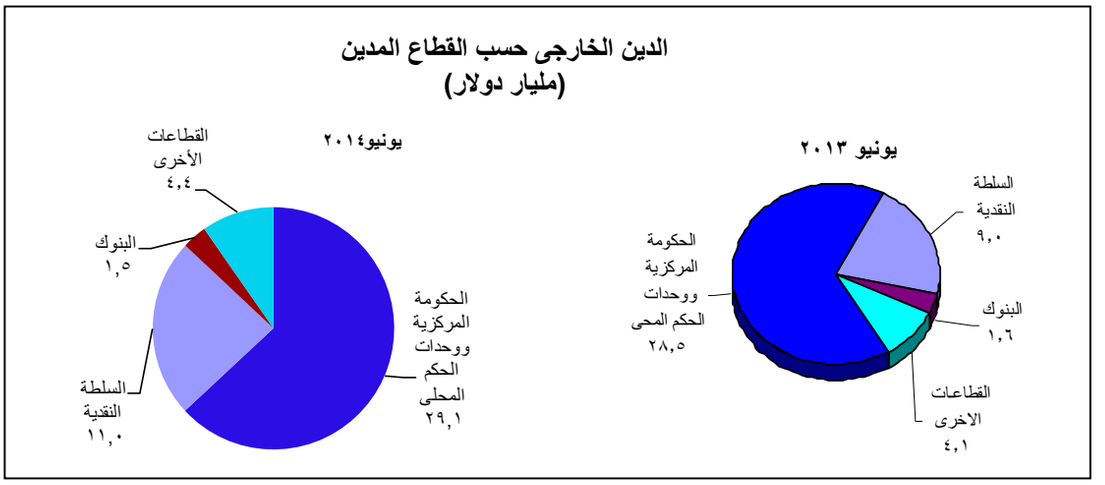

*مصدرة من قبل وزارة المالية لصالح صندوق التنمية السعودى

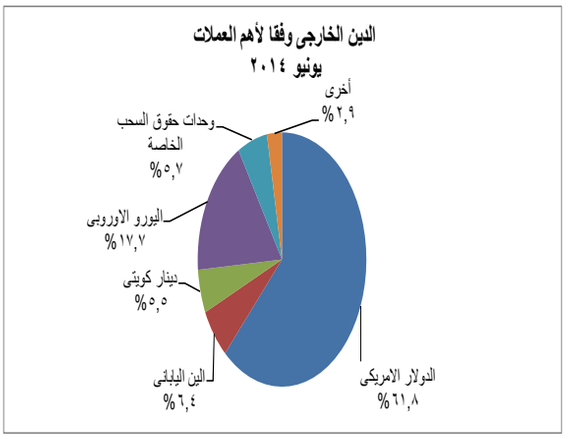

٣- الدين الخارجى حسب العملات

يعكس توزيع الدين الخارجى حسب العملات الرئيسية المكونة له، استحواذ الدولار الأمريكى على النصيب الأكبر من إجمالى المديونية الخارجية بأهمية نسبية ٦١,٨٪، نظرا لوجود التزامات قائمة بالدولار الأمريكى تستحق لمؤسسات ودول دائنة بخلاف الولايات المتحدة. ويحتل اليورو المركز الثانى بما نسبته ١٧,٧٪، فالين اليابانى (٦,٤٪)،يليه وحدات حقوق السحب الخاصة (٥,٧٪)، ثم الدينار الكويتى (٥,٥٪) وتمثل هذه العملات مجتمعة بخلاف الدولار ما نسبته ٣٥,٣٪ من الاجمالى، بينما تستحوذ باقى العملات على ٢,٩٪.

٤- الدين الخارجى حسب الدول والجهات الدائنة

يتضح من توزيع الدين الخارجي وفقا للدول والجهات الدائنة أن ٢٤,٣٪ من إجمالى رصيد الدين يستحق لأهم أربع دول أعضاء فى نادى باريس هى ألمانيا (٧,٧٪)، واليابان (٦,٢٪)، و(٥,٢٪) لكل من الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا . فى حين يستحق للدول العربية ما نسبته ٢٤,٩٪ (تمثل أغلبها فى السعودية * ٧,٥٪، الكويت ٦,٧٪، والامارات٤,٥٪، ليبيا ٤,٤٪)، ويستحق للمؤسسات الدولية والإقليمية ٢٦,٦٪.

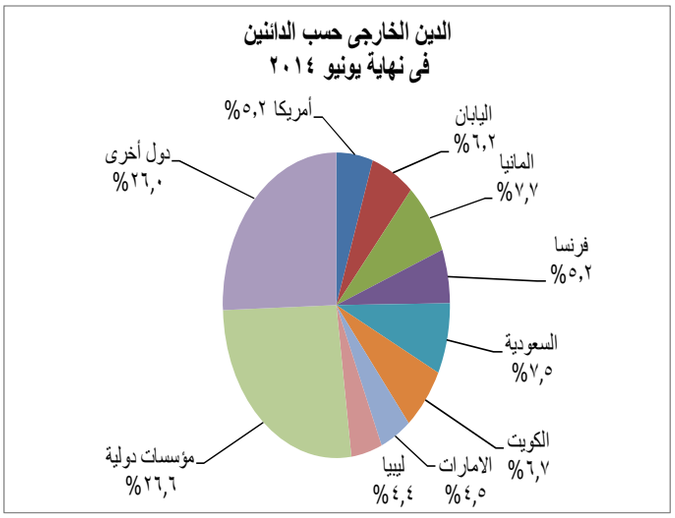

* متضمنة ٣,٠ مليار دولار قيمة الوديعة طويلة الأجل من صندوق التنمية السعودى لدى البنك المركزى المصرى، بينما لا تتضمن ٥٠٠ مليون دولار المتمثلة فى السندات المصرية المصدرة من قبل وزارة المالية لصندوق التنمية السعودى لإدراجها ضمن مديونية السندات والصكوك.

الدين الخارجى حسب الدول والجهات الدائنة

(مليون دولار)

	يونيو٢٠١٣		يونيو٢٠١٤ *	
	القيمة	الأهمية النسبية	القيمة	الأهمية النسبية
إجمالى الدين الخارجى	**٤٣٢٣٣,٤**	**١٠٠,٠**	**٤٦٠٦٧,١**	**١٠٠,٠**
الولايات المتحدة الأمريكية	**٢٦٠٥,٧**	**٦,٠**	**٢٣٩٢,٦**	**٥,٢**
اليابان	**٣١٠٠,٦**	**٧,٢**	**٢٨٥١,٦**	**٦,٢**
إجمالى دول الاتحاد الأوروبى منها:	**٨٩٩٤,٤**	**٢٠,٨**	**٨٦٣١,٢**	**١٨,٧**
فرنسا	٢٧٢٥,٦	٦,٣	٢٤١٠,٢	**٥,٢**
ألمانيا	٣٣٨٧,٥	٧,٨	٣٥٢٤,٥	**٧,٧**
المملكة المتحدة	١٢٨٧,٨	٣,٠	١٢٧٨,٣	٢,٨
أسبانيا	٥١٩,٨	١,٢	٤٤٣,٨	١,٠
إيطاليا	٣٥٩,١	٠,٨	٢٩٨,٩	٠,٦
النمسا	٢٦٢,٤	٠,٦	٢١٩,٠	٠,٥
الدانمارك	٢٤٤,١	**٠,٦**	٢١٤,٣	**٠,٥**
هولندا	٨٩,٥	**٠,٢**	٩٢,٠	**٠,٢**
بلجيكا	٦٠,٥	**٠,١**	٥٧,٢	**٠,١**
السويد	٣٢,٣	**٠,١**	٧٠,٠	**٠,١**
إجمالى الدول العربية منها:	**٩١٣١,٢**	**٢١,١**	**١١٤٥٧,٢**	**٢٤,٩**
الكويت	٩٧٨,٨	٢,٣	٣٠٨٠,٢	٦,٧
السعودية	١٢٩٦,٨	٣,٠	٣٤٥٨,٩	٧,٥
الإمارات	٧٢,٤	٠,٢	٢٠٨٨,٣	٤,٥
ليبيا	٢٠٤٨,٤	٤,٧	٢٠٥٤,٥	٤,٤
قطر	٤٥٢٦,٢	١٠,٥	٥٢٠,٩	١,٢
الأردن	٢٦,٢	٠,١	٢٦,٧	٠,١
فلسطين	٥٣,٩	٠,١	٤٨,٤	٠,١
السودان	٢٥,٧	٠,١	٢٣,٦	٠,١
باقى دول العالم	**٢٢٧٩,٦**	**٥,٢**	**٢٤٢٠,٦**	**٥,٢**
إجمالى المؤسسات الدولية والإقليمية منها:	**١١٩٦٣,٣**	**٢٧,٧**	**١٢٢٢٨,٦**	**٢٦,٦**
هيئة التنمية الدولية	١١٩٧,٠	٢,٨	١١٥١,٢	٢,٥
الصندوق العربى للإنماء الاقتصادى والاجتماعى	١٤٧٤,٩	٣,٤	١٥٥٣,٦	٣,٤
بنك الاستثمار الأوروبى	١٩٣٣,٢	٤,٥	١٨٧٥,٨	٤,١
البنك الدولى	٣٢٩٦,٢	٧,٦	٣٥٦٦,٠	٧,٧
صندوق النقد العربى	٣٤٥,٣	٠,٨	٢٦٧,٠	٠,٦
صندوق وبنك التنمية الأفريقيين	١٧٣٠,٥	٤,٠	١٨٧٥,٨	٤,١
البنك الإسلامى للتنمية بجدة	٢١٢,٩	٠,٥	٢٢٧,١	٠,٥
سندات وصكوك مصرية	**٥١٥٨,٦**	**١٢,٠**	**٦٠٨٥,٣**	**١٣,٢**

* أرقام مبدئية

– الارتباطات الجديدة على القروض والتسهيلات

بلغت الارتباطات الجديدة على القروض والتسهيلات خلال السنة المالية ٢٠١٣/٢٠١٤، نحو ٢,٣ مليار دولار. وتمثلت فى قروض من المؤسسات الدولية والإقليمية بلغت نحو ٢,١ مليار دولار بنسبة ٩٢,٤٪ من اجمالى الارتباطات، وكذلك قروض ثنائية بنحو ١٧٦,٣ مليون دولار بنسبة ٧,٦٪ من إجمالى الارتباطات. وبذلك تكون جملة الارتباطات قد انخفضت بنحو ١,٥مليار دولار عن مستوى العام السابق.

مؤشرات الدين الخارجى:

تظهر مؤشرات الدين الخارجى ارتفاع نسبة أعباء خدمة الدين إلى الصادرات من السلع والخدمات إلى ٧,٣٪ مقابل ٦,٣٪ خلال السنة المالية السابقة، و كذا ارتفاع متوسط نصيب الفرد من المديونية الخارجية إلى ٥٠٦,٤ دولار مقابل ٤٧٥,٣ دولار خلال السنة المالية السابقة. هذا فى حين انخفضت كل من نسبة رصيد الدين الخارجى إلى الناتج المحلى الاجمالى لتبلغ ١٦,٤٪ مقابل ١٧,٣٪ ، وكذا نسبة الدين قصير الأجل إلى صافى الاحتياطيات الدولية إلى ٢١,٩٪ مقابل ٤٧,٢ ٪ ، وكذا نسبة الدين قصير الاجل الى اجمالى الدين الخارجى لتبلغ ٧,٩٪ مقابل ١٦,٣٪ خلال سنة المقارنة.

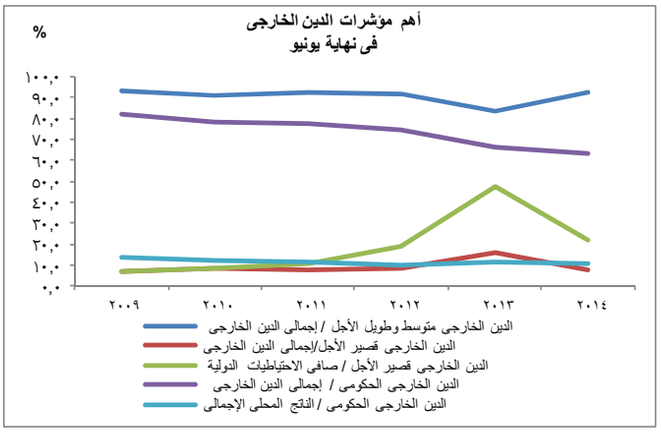

أهم مؤشرات الدين الخارجى

(٪)

السنة الماليـــــة	٢٠١٢/٢٠١١	٢٠١٣/٢٠١٢	٢٠١٤/٢٠١٣*
رصيد الدين الخارجى / الناتج المحلى الإجمالى	١٣,٢	١٧,٣	١٦,٤
الدين قصير الأجل / صافى الاحتياطيات الدولية	١٨,٧	٤٧,٢	٢١,٩
الدين قصير الأجل / إجمالى الدين الخارجى	٨,٥	١٦,٣	٧,٩
أعباء خدمة الدين** / الصادرات من السلع و الخدمات	٦,٣	٦,٣	٧,٣
أعباء خدمة الدين** / الحصيلة الجارية (بما فيها التحويلات)	٤,٥	٤,٥	٤,٣
متوسط نصيب الفرد من الدين الخارجى (دولار)	٣٨٧,٧	٤٧٥,٣	٥٠٦,٤

* مبدئى

** تتضمن العوائد المدفوعة على السندات السيادية الدولارية.

وفي ضوء مقارنة مؤشرات الدين الخارجي لمصر بنظيراتها لمجموعات دول الأقاليم الاقتصادية، وفقاً لتصنيف صندوق النقد الدولي، يتضح أنها في الحدود الآمنة، حيث يأتي مؤشر الدين الخارجى كنسبة من الناتج المحلى الإجمالى (١٦,٤)٪ ضمن أفضل المستويات العالمية والتي تراوحت ما بين ١٦,٤٪ لمجموعة الدول الآسيوية النامية، و٦٥,٨٪ لمجموعة دول شرق ووسط أوروبا. كذلك سجل مؤشر خدمة الدين الخارجى إلى حصيلة الصادرات من السلع والخدمات ٧,٣٪ ، وهو ما يقل عن المؤشرات العالمية المقدرة لعام ٢٠١٤ والتى تراوحت ما بين ١٣,٦٪ لمجموعة دول افريقيا جنوب الصحراء، ٥٦,٣٪ لمجموعة دول شرق ووسط أوروبا.

يوضح الجدول التالى أهم مؤشرات الدين الخارجى لعدد من المجموعات الإقليمية :

	رصيد الدين/الناتج المحلي الاجمالى		خدمة الدين/ الصادرات من السلع و الخدمات	
	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٣	٢٠١٤
شرق ووسط اوروبا	٦٤,٧	٦٥,٨	٥٨,٢	٥٦,٣
اسيا النامية	١٥,٨	١٦,٤	٢٤,٧	٢٦,٧
افريقيا جنوب الصحراء	٢٥,١	٢٦,٣	١٣,٢	١٣,٦
الشرق الاوسط وشمال افريقيا	٢٦,١	٢٤,٦	١٦,٠	١٦,٢

المصدر: أفاق الاقتصاد العالمى الصادر عن صندوق النقد الدولى، أبريل٢٠١٤، تقديرات عام ٢٠١٤.

٨/٢ – تنمية الموارد البشرية فى القطاع المصرفى

استمر البنك المركزى خلال سنة التقرير فى العمل على رفع مستوى كفاءة وتطوير الموارد البشرية بالجهاز المصرفى، حيث يقوم المعهد المصرفى التابع للبنك المركزى بإعداد برامج تدريبية متخصصة فى كافة المجالات المصرفية لتنمية الكوادر البشرية بما يحقق التطوير المؤسسى والأداء المتميز للقطاع المصرفى والذى يعد الآلية الأساسية فى منظومة التنمية المستدامة.

١/٨/٢ – نشاط المعهد المصرفى

ارتفع عدد البرامج التدريبية التى قدمها المعهد المصرفى خلال عام ٢٠١٣/٢٠١٤ بنسبة ٦,٥٪، وتضمنت هذه البرامج برنامج "إعداد القيادات المصرفية" لما له من أهمية بالغة فى إعداد القيادات المستقبلية للقطاع المصرفى ، حيث تم تخريج الدفعتين السادسة عشر والسابعة عشر من البرنامج خلال هذا العام. فضلا عن شهادة تأهيل شباب المصرفيين من خلال برنامج Emerging Leaders، والذى يهدف إلى تطوير أداء شباب المصرفيين، وبناء شخصيات قيادية شابة قادرة على الابتكار إلى جانب تطبيق المهارات الإدارية والتدريب على التفكير غير النمطى والذى يساهم فى التطوير المؤسسى . هذا ويقدم البرنامج من خلال أجزائه المختلفة المهارات التى تتيح للمشاركين بناء رؤية موضوعية لفريق العمل، ووضع الخطط لرفع كفاءة أعضاء الفريق وتطوير مهاراتهم الفنية والإدارية.

ولتقديم المزيد من الدعم للقطاع المصرفى، فضلا عن دعم القدرات البحثية للعاملين بالقطاع المصرفى وخلق كوادر مصرفية جديدة على دراية تامة بجميع ما تشهده الساحة المصرفية من مستجدات متلاحقة، يقوم المعهد سنويا بتنظيم مسابقة بحثية لشباب العاملين بالقطاع المصرفى، يقدم خلالها المشاركون الدراسات البحثية التى تتناول أهم الموضوعات المصرفية الملحة على الساحة الاقتصادية. ويتم اختيار الموضوعات ومراجعة جميع الأبحاث من قبل أعضاء اللجنة البحثية للمسابقة . ويقوم المعهد المصرفى بإصدار مجلة مصرفية واقتصادية ربع سنوية بعنوان " **المصرفيون**" تتطرق لجميع القضايا المطروحة على الساحة المصرفية وكيفية مواجهتها كما تعرض كذلك الانشطة التى يقدمها المعهد.

ويوضح الشكل التالي إجمالي عدد المشاركين والساعات التدريبية خلال السنة المالية ٢٠١٣/٢٠١٤ مقارنة بالسنة السابقة لها:

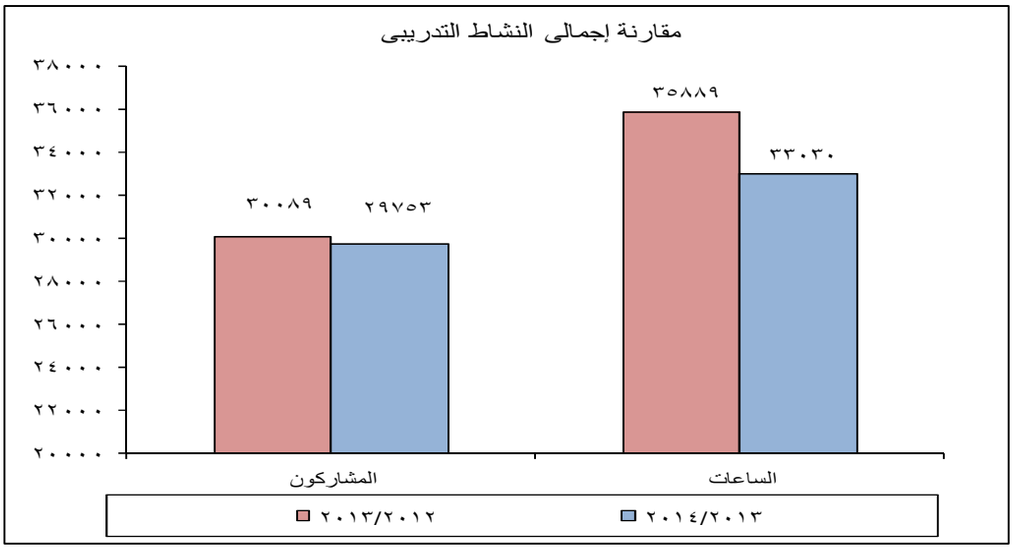

ويوضح الشكل البياني التالي توزيع أعداد المشاركين وفقاً لمجموعات البرامج التدريبية خلال السنة المالية ٢٠١٣/٢٠١٤.

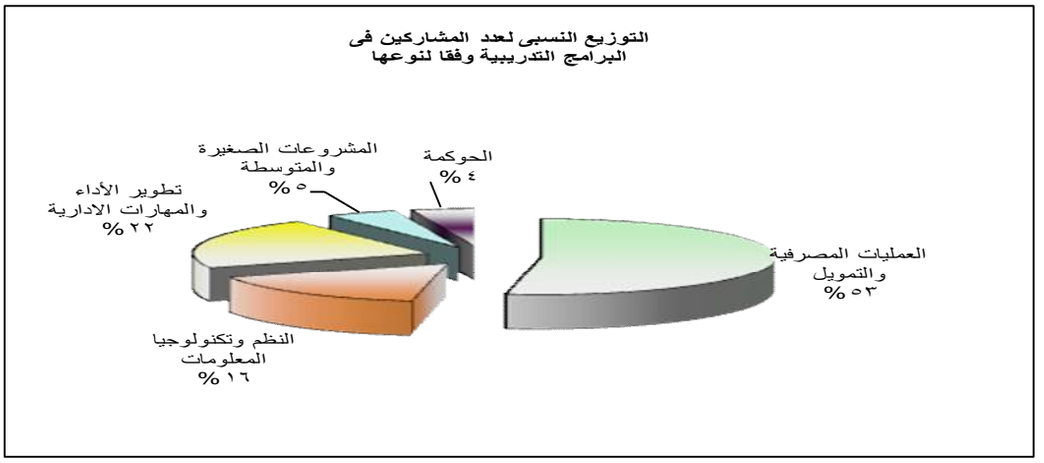

ويقوم المعهد المصرفى من خلال مركز التقييم والتطويرAssessment and Development Center بتنفيذ العديد من مشروعات التقييم لعدد من البنوك والمؤسسات المصرية سواء لغرض التعيين أو الترقيات أو المشاركة فى برامج تدريبية. ونظرا لأهمية تلك الخدمات وزيادة الطلب عليها من قبل المؤسسات المصرفية فقد وافق مجلس ادارة المعهد برئاسة السيد محافظ البنك المركزى بإنشاء مركزا للتقييم والتطوير متضمنا تطبيق أحدث الأدوات المستخدمة فى هذا المجال، والتى سوف يتم تقديم خدماتها مع بداية عام ٢٠١٥. وفى ضوء هذه الموافقة فإن مركز التقييم والتطوير يعكف حاليا على تطوير منهجيات التقييم المتبعة، كما سيتم خلال الفترة القادمة تقديم عدد من الأدوات الجديدة الخاصة بقياس القدرات السلوكية والمهارات الادارية طبقا لأفضل الممارسات العالمية . كما تم إجراء استطلاع للرأى شمل ٤١ بنكا مصريا وذلك بغرض تحديد الاحتياجات الخاصة بالقطاع المصرفى لهذه النوعية من الخدمات بالإضافة الى تفهم الممارسات الحالية الخاصة بخدمات التقييم التى سوف تسهم نتائجه بشكل مباشر فى الخروج بمركز تقييم وتطوير ذى خدمات عالية الجودة والمهنية وذلك فى ظل التعاون المرتقب مع مراكز التقييم المتميزة عالمياً.

ونظرا لاهتمام البنك المركزى **بتيسير التمويل للمشروعات الصغيرة والمتوسطة**، ولأهمية التعرف على أحدث الخبرات العالمية فى هذا المجال فقد قام المعهد بتنفيذ عدد من الزيارات الميدانية لبعض الدول التى لديها تجارب ناجحة فى مجال تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة لتبادل الخبرات والتعرف على أسس تطبيق أفضل الممارسات الدولية. حيث تم **تنظيم زيارة ميدانية لدولة كينيا** بالتعاون مع المعهد المصرفى الكينى وقد قام المشاركون بزيارة عدد من المؤسسات من أهمها البنك المركزى الكينى، واتحاد البنوك الكينية،Equity Bank وذلك لتميزها فى مجال المشروعات الصغيرة متناهية الصغر.

هذا ويقوم المعهد المصرفى من خلال وحدة **الحوكمة** بنشر الوعى بنظم وتعليمات الحوكمة بالتعاون مع وحدة التعليمات الرقابية بقطاع الرقابة والاشراف بالبنك المركزى، وذلك من خلال حزمة من البرامج التدريبية للإدارة العليا والمتوسطة بهدف زيادة الوعى بتطبيقات الحوكمة والمساعدة فى بناء الكوادر المؤهلة لتنفيذ تعليمات البنك المركزى فى هذا الشأن والوصول الى أفضل الممارسات العالمية للحوكمة فى قطاع الخدمات المالية. حيث تم تنفيذ زيارة ميدانية لأعضاء مجالس ادارات البنوك الى المملكة المتحدة بالتعاون مع Institute of Directors ومؤسسة CCL Academy وبنك Standard Chartered UK لتطوير أداء أعضاء مجالس الادارات بما يتوافق والممارسات الدولية فى مجال الحوكمة المصرفية.

وتتويجا لمجهودات المعهد فى تفعيل مبادرة "التثقيف من أجل التضمين المالى" التى تهدف الى تثقيف جميع فئات المجتمع وتوعيتها ماليا، فازت جمهورية مصر العربية ممثلة فى المعهد المصرفى بجائزة الأسبوع المالى العالمى للأطفال والشباب لعام ٢٠١٤ عن منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا وذلك على هامش مؤتمر: "A Chance For Change : Child and Youth Finance and the Post-2015 Agenda" واجتماع "High Level Stakeholders"، الذين عقدتهما المنظمة الدولية لمالية الأطفال والشباب (Child & Youth Finance International – CYFI) بمقر الأمم المتحدة بمدينة نيويورك حيث قام المعهد بتحقيق أكبر عدد من حملات التوعية لطلاب المدارس ومراكز الشباب من خلال تنفيذ نحو خمسة عشر نشاطاً من الأنشطة العشرين المقترحة من المنظمة الدولية لمالية الأطفال والشباب خلال الأسبوع المالى العالمى (من ٩–١٣ مارس ٢٠١٤)، منها دق جرس الجلسة الافتتاحية للبورصة يوم ١٠ مارس ٢٠١٤ بحضور ثلاث وزراء ورئيس البورصة، وزيارة متحف العملات بالبنك المركزى المصرى، وتنظيم زيارات ميدانية للبنوك ولهيئة البورصة المصرية ، وعمل دورات تدريب لعدد ٢٤٠٠ من العاملين بوزارتى التربية والتعليم والشباب والرياضة، واجراء حوارات بين المسئولين بالقطاع المصرفى والطلبة، والتعاون مع البورصة لعمل محاكاة للبورصة لطلبة المرحلة الثانوية، وغيرها من الأنشطة.

وعلى المستوى **الاقليمى**، وبعد اطلاق المعهد مبادرة لإنشاء " الشبكة العربية للتدريب المصرفى"، قام المعهد بتنظيم الاجتماع الثانى للشبكة العربية يومى ١٠،١١ ديسمبر ٢٠١٣ بالقاهرة ، بمشاركة رؤساء المعاهد المصرفية العربية وممثلون عن البنوك المركزية من ١٣ دولة وهى: (فلسطين — الأردن — الجزائر — الكويت — السعودية — البحرين — الامارات — سلطنة عمان — قطر — السودان — العراق — اليمن)، وقد تم خلال الاجتماع انتخاب رئيس الشبكة ولجنتها التنفيذية، واعتماد اللائحة التنفيذية لها.

كما قام المعهد بتوقيع عدد من اتفاقيات التعاون المشترك مع بعض المعاهد المثيلة والجهات التعليمية فى الدول العربية والأفريقية مثل: المعهد المصرفى بجنوب إفريقيا ، ومعهد البحرين للدراسات المصرفية والمالية، وكلية القانون جامعة قطر، وذلك لإقامة تعاون استراتيجى لتقديم خدمات فى مجالات التدريب والبحوث والتبادل الفنى للخبرات فى القطاعين المصرفى والمالى بهذه الدول.

وفى اطار اهتمام المعهد بتوسيع نطاق التعاون مع المنظمات والمؤسسات الدولية المتميزة للاستفادة من الخبرات العالمية ونقل أفضل الممارسات فى الصناعة المصرفية العالمية الى القطاع المصرفى المصرى فى العديد من المجالات، قدم المعهد هذا العام ١٤ برنامجاً دولياً فى مجالات مختلفة منها (تطوير وتسعير منتجات التجزئة– ادارة الأصول والخصوم – المشروعات الصغيرة والمتوسطة– المراجعة الداخلية والتقييم – مخاطر التشغيل– وادارة البيع) وذلك بالتعاون مع أكبر المؤسسات الدولية.

٢/٨/٢ – برامج للعاملين بالبنك المركزى

وبالنسبة لخطة البنك المركزى لتدريب العاملين به، فقد بلغ عدد المشاركين بالبرامج التدريبية خلال السنة المالية ٢٠١٣/٢٠١٤ نحو ٢٤٨٦ مشاركاً، منهم ١٦٥٥ مشاركاً فى البرامج المحلية (تخصصية وإدارية، لغات، حاسب آلى)، ٦٩٨ مشاركاً فى البرامج التأهيلية، و ١٢٥ مشاركاً فى البرامج الخارجية، كما أتم ثمانية من العاملين بالبنك دراستهم العليا.

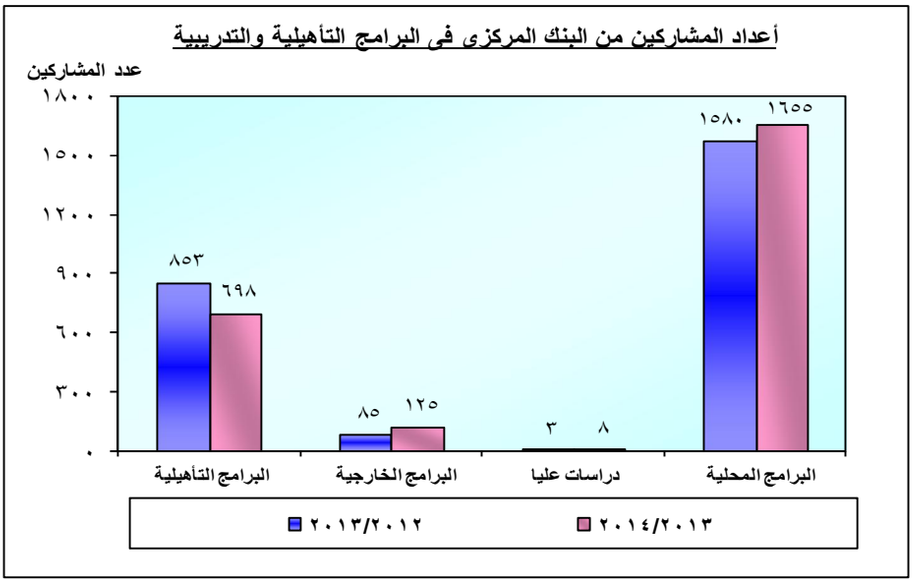

وبالنسبة لعدد المشاركين من العاملين بالبنك المركزى المصرى فى البرامج التدريبية المتنوعة التى قدمها المعهد المصرفى خلال السنة المالية ٢٠١٣/٢٠١٤، فقد بلغ عددهم ٢٣١٤ متدربا، وشملت هذه البرامج مختلف الموضوعات التى كانت مثار الاهتمام ومنها " شهادة الائتمان المصرفى"، القوائم المالية، وأحكام الشيك، والكشف عن التزييف والتزوير. بالإضافة الى برنامجين استراتيجيين وهما " قيادات المستقبل، وشباب المصرفيين" هذا إلى جانب برامج الترقيات لتطوير المديرين، المشرفين، والعاملين بمشاركة ٢٨٣ مشاركا فضلاً عن برامج الحاسب الآلى واللغة الإنجليزية والعديد من البرامج المتنوعة المالية والإدارية.

الفصل الثالث: التطورات المصرفية

٣/١- المركز المالى
٣/٢- الودائع
٣/٣- النشاط الإقراضى
٣/٤- حركة التدفقات المالية فى البنوك
٣/٥- مؤشرات أداء البنوك

الفصل الثالث
التطورات المصرفية

١/٣ – المركز المالى

بلغ المركز المالى الإجمالى للبنوك المسجلة والعاملة فى مصر (٤٠ بنكاً)* ١٨١٦,٩ مليار جنيه فى نهاية يونيو ٢٠١٤ بزيادة قدرها ٢٥٣,٠ مليار جنيه بمعدل ١٦,٢٪ خلال السنة المالية ٢٠١٣/٢٠١٤، مقابل زيادة بلغت ١٩٧,٧ مليار جنيه بمعدل ١٤,٥٪ خلال السنة المالية السابقة.

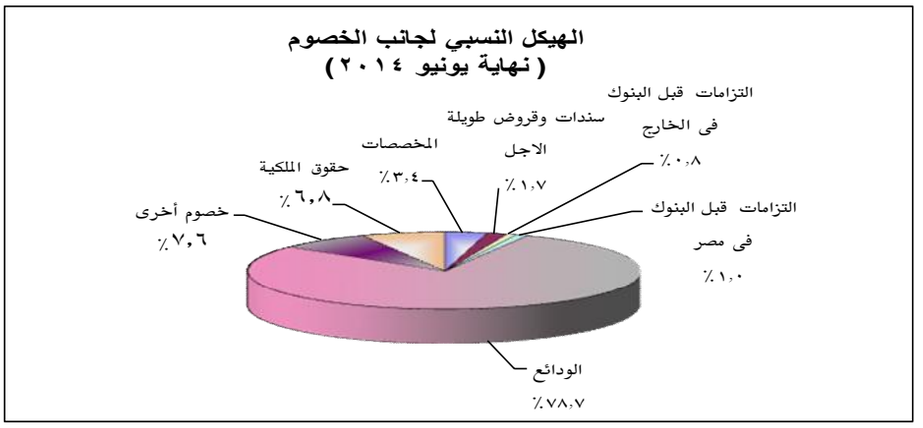

وتركز نحو ٩٥,٨٪ من الزيادة فى **جانب الخصوم** خلال سنة التقرير فى نمو أرصدة الودائع لدى البنوك والتى تصاعدت بمقدار ٢٤٢,٤ مليار جنيه بمعدل ٢٠,٤٪ لتصل إلى ١٤٢٩,٤ مليار جنيه، بما يمثل ٧٨,٧٪ من اجمالى المركز المالى للبنوك فى نهاية يونيو ٢٠١٤. وقامت البنوك بتدعيم حقوق الملكية لديها بمقدار ١٦,٧ مليار جنيه بمعدل ١٥,٥٪، وزيادة المخصصات بنحو ١,٥ مليار جنيه بمعدل ٢,٥٪،وأرصدة الخصوم الأخرى بنحو ٠,٨ مليار جنيه بمعدل ٠,٦٪. بينما انخفضت أرصدة كل من الالتزامات قبل البنوك فى مصر (بما فيها البنك المركزى) بمقدار ٧,٨ مليار جنيه بمعدل ٣٠,٣٪، والالتزامات قبل البنوك فى الخارج بمقدار ٠,٥ مليار جنيه بمعدل ٣,٤٪، وانخفضت أيضا السندات والقروض طويلة الأجل بمقدار ٠,١ مليار جنيه بمعدل ٠,٥٪.

التغيرات فى جانب الخصوم

(القيمة بالمليون جنيه)

	التغير خلال السنة المالية			
	٢٠١٣/٢٠١٢		٢٠١٤/٢٠١٣	
	قيمة	٪	قيمة	٪
رأس المال	٤٧١٦	٧,٠	٥٤٩٤	٧,٦
الاحتياطيات	١٠٢٩٩	٤٠,٣	١١١٨٤	٣١,٢
المخصصات	٧١٣٧	١٣,٢	١٥١٣	٢,٥
سندات وقروض طويلة الأجل	٢٤٧٢	٨,٩	(١٤٤)	(٠,٥)
التزامات قبل البنك المركزى	٢١٣٣	٨٤,٢	(١٧٦٠)	(٣٧,٧)
التزامات قبل البنوك فى مصر	٤٤٦٧	٢٧,١	(٥٩٩٠)	(٢٨,٦)
التزامات قبل البنوك فى الخارج	٤٣٠	٢,٩	(٥٢٣)	(٣,٤)
اجمالى الودائع	١٦٣٤٦٨	١٦,٠	٢٤٢٤٤٧	٢٠,٤
خصوم أخرى، منها:	٢٥٦٧	١,٩	٨٠٣	٠,٦
شيكات مستحقة الدفع	٢	٠,٠	٢٠٣٠	٤١,٩
إجمالى الخصوم	**١٩٧٦٨٩**	**١٤,٥**	**٢٥٣٠٢٤**	**١٦,٢**

*منهم بنكان تمت الموافقة لهما على السير فى اجراءات وقف العمليات فى مصر، بالإضافة الى المصرف العربى الدولى الذى تم تسجيله فى سجل البنوك فى ٥ يونيو ٢٠١٢ دون اضافة المركز المالى له بأرصدة الجهاز المصرفى عن الفترة محل العرض.

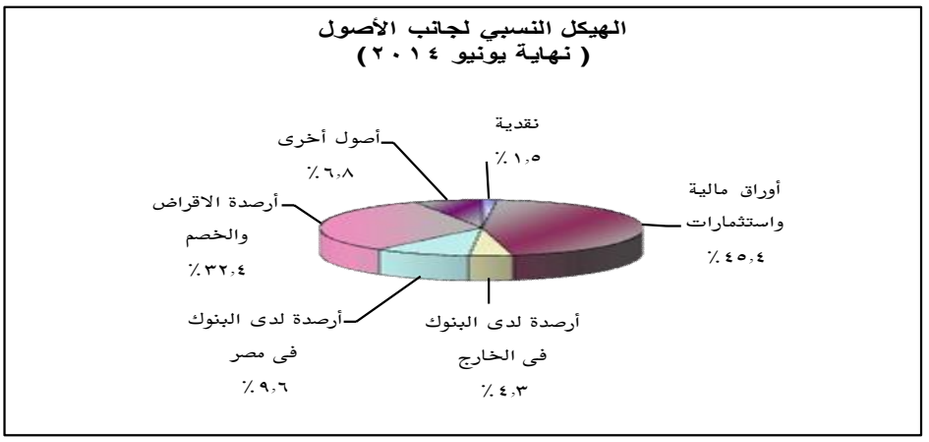

وفى **جانب الأصول** تعكس الزيادة خلال سنة التقرير أساسا نمو استثمارات البنوك فى الأوراق المالية والأذون بمقدار ١٧١,٦ مليار جنيه بمعدل ٢٦,٢٪ لتصل إلى ٨٢٥,٥ مليار جنيه بما يمثل ٤٥,٤٪ من إجمالى المركز المالى فى نهاية يونيو ٢٠١٤. كما زادت الأرصدة لدى البنوك فى مصر (بما فيها البنك المركزى) بمقدار ٤٣,٥ مليار جنيه بمعدل ٣٣,١٪،و أرصدة الإقراض والخصم للعملاء بمقدار ٣٨,٧ مليار جنيه بمعدل ٧,١٪ لتبلغ ٥٨٧,٩ مليار جنيه بما يمثل ٣٢,٤٪ من إجمالى المركز المالى، وارتفعت أيضا الأرصدة لدى البنوك فى الخارج بما يعادل ١,٨ مليار جنيه بمعدل ٢,٢٪. بينما انخفضت النقدية بمقدار ٢,٠ مليار جنيه بمعدل ٦,٧٪، والأصول الأخرى بمقدار ٠,٦ مليار جنيه بمعدل ٠,٥٪.

التغيرات فى جانب الأصول

(القيمة بالمليون جنيه)

		التغير خلال السنة المالية			
		٢٠١٣/٢٠١٢		٢٠١٤/٢٠١٣	
		قيمة	٪	قيمة	٪
نقدية		١٤٦٩٣	١٠١,١	(١٩٥١)	(٦,٧)
أوراق مالية واستثمارات		٩٨٥٦٣	١٧,٧	١٧١٦٣٥	٢٦,٢
أرصدة لدى البنك المركزى		٢٢٥١١	٢٥,٩	٥٠٨٣٣	٤٦,٤
أرصدة لدى البنوك فى مصر، منها:		٤٥٤٦	٢٦,٤	(٧٣٧٤)	(٣٣,٩)
إقراض وخصم		(٢٥)	(٢,٦)	(٥٩٠)	(٦١,٩)
أرصدة لدى البنوك فى الخارج، منها:		١١٠٧	١,٥	١٧٣٠	٢,٢
إقراض وخصم		(٩١٤)	(٣٣,٧)	٤٨٤	٢٦,٩
أرصدة الإقراض والخصم للعملاء		٤٢٣٨٤	٨,٤	٣٨٧٣٣	٧,١
أصول أخرى		١٣٨٨٥	١٢,٧	(٥٨٢)	(٠,٥)
إجمالى الأصول		**١٩٧٦٨٩**	**١٤,٥**	**٢٥٣٠٢٤**	**١٦,٢**

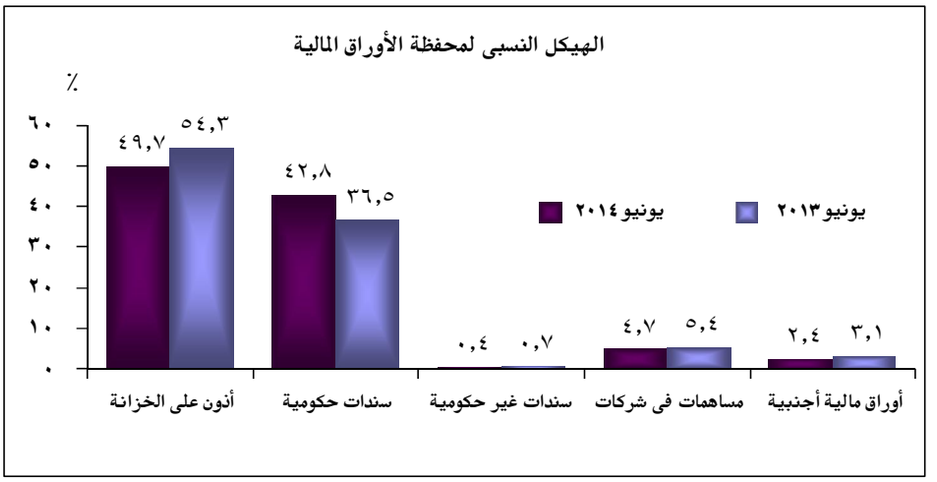

ويعزى معظم الزيادة فى استثمارات البنوك فى الأوراق المالية والأذون خلال السنة إلى تصاعد استثماراتها فى السندات الحكومية بمقدار ١١٤,٧ مليار جنيه، والأذون على الخزانة بمقدار ٥٥,٤ مليار جنيه، ومساهماتها فى الشركات بنحو ٣,٥ مليار جنيه. وحد من هذه الزيادة تراجع استثمارات البنوك فى السندات غير الحكومية بمقـدار ١,٥ مليار جنيه، واستثماراتها فى الأوراق المالية الأجنبية بما يعادل ٠,٥ مليار جنيه.

وبالنسبة **لصافى معاملات البنوك فى مصر مع مراسليها بالخارج** فقد ارتفع بما يعادل ٢,٣ مليار جنيه بمعدل ٣,٦٪ خلال السنة المالية ٢٠١٣/ ٢٠١٤، ليبلغ ما يعادل ٦٤,٠ مليار جنيه فى نهاية يونيو ٢٠١٤ (مقابل ما يعادل ٦١,٨ مليار جنيه فى نهاية يونيو ٢٠١٣). ويعد هذا الارتفاع محصلة لزيادة أرصدتها لدى البنوك فى الخارج بما يعادل نحو ١,٨ مليار جنيه من ناحية، وتراجع التزاماتها تجاه هذه البنوك بما يعادل ٠,٥ مليار جنيه من ناحية أخرى.

المعاملات مع البنوك فى الخارج

(القيمة بالمليون جنيه)

فى نهاية	يونيو ٢٠١٣	يونيو ٢٠١٤	التغير خلال السنة المالية ٢٠١٣/٢٠١٢ قيمة	٪	٢٠١٤/٢٠١٣ قيمة	٪
صافى المركز	**٦١٧٩٠**	**٦٤٠٤٣**	**٦٧٧**	**١,١**	**٢٢٥٣**	**٣,٦**
أرصدة لدى البنوك فى الخارج	٧٧٠١٢	٧٨٧٤٢	١١٠٧	١,٥	١٧٣٠	٢,٢
التزامات قبل البنـوك فى الخارج	١٥٢٢٢	١٤٦٩٩	٤٣٠	٢,٩	(٥٢٣)	(٣,٤)

٢/٣ – الودائع

حققت الودائع لدى البنوك (شاملة الودائع الحكومية) زيادة قدرها ٢٤٢,٤ مليار جنيه بمعدل بلغ ٢٠,٤٪ خلال السنة المالية ٢٠١٣/٢٠١٤، مقابل زيادة قدرها ١٦٣,٥ مليار جنيه بمعدل ١٦,٠٪ خلال السنة المالية السابقة، لتبلغ ١٤٢٩,٤ مليار جنيه بما يمثل ٧٨,٧٪ من إجمالى المركز المالى للبنوك فى نهاية يونيو ٢٠١٤. وتركز ٨١,٣٪ من الزيادة خلال سنة التقرير فى الودائع بالعملة المحلية، والتى ارتفعت بمقدار ١٩٧,٢ مليار جنيه بمعدل ٢٢,٠٪ لتصل إلى ١٠٩٣,٧ مليار جنيه فى نهاية يونيو ٢٠١٤. أما الودائع بالعملات الأجنبية فقد بلغت الزيادة فيها مايعادل ٤٥,٢ مليار جنيه بمعدل ١٥,٦٪ خلال سنة التقرير لتصل إلى ما يعادل ٣٣٥,٧ مليار جنيه فى نهاية يونيو ٢٠١٤.

الودائع لدى البنوك وفقا للقطاعات

(القيمة بالمليون جنيه)

نهاية يونيو	عملة محلية			عملات أجنبية		
	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤
الإجمالى	**٧٧٧٨٠٦**	**٨٩٦٤٧٧**	**١٠٩٣٦٨٦**	**٢٤٥٧١١**	**٢٩٠٥٠٨**	**٣٣٥٧٤٦**
القطاع الحكومى	٥٨٩٣٠	٦٠٢٥٢	٧٨٤٢٥	٥٥٧٣١	٦٢٠١٨	٩٥٥١٣
قطاع الأعمال العام	٢٤٨٤٣	٢٤١٢٣	٢٦٣٣٦	٨٨١٢	١٢٥٩٢	١٣٧١٢
قطاع الأعمال الخاص	٩٢٦٩٧	١٢٠٨٠٧	١٥١٧٤٠	٦٤٤٩٦	٧٦٥٧٢	٧٤٧٨٨
القطاع العائلى	٥٩٧٤٦٠	٦٨٦٧٤٠	٨٣٢١٤٧	١١٢٨٥٩	١٣٥١٢٤	١٤٧٦٣٤
العالم الخارجى	٣٨٧٦	٤٥٥٥	٥٠٣٨	٣٨١٣	٤٢٠٢	٤٠٩٩

وقد مثلت الزيادة فى ودائع القطاع العائلى **بالعملة المحلية** (٧٣,٧٪) من الزيادة فى الودائع بتلك العملة خلال سنة التقرير، حيث ارتفعت ودائعه بمقدار ١٤٥,٤ مليار جنيه بمعدل ٢١,٢٪ لتبلغ ٨٣٢,١ مليار جنيه بما يمثل أكثر من ثلاثة أرباع الودائع بالعملة المحلية فى نهاية يونيو ٢٠١٤. كما زادت ودائع قطاع الأعمال الخاص بمقدار ٣٠,٩ مليار جنيه بمعدل ٢٥,٦٪، وودائع القطاع الحكومى بمقدار ١٨,٢ مليار جنيه بمعدل ٣٠,٢٪، وودائع قطاع الأعمال العام بمقدار ٢,٢ مليار جنيه بمعدل ٩,٢٪، وودائع العالم الخارجى بنحو ٠,٥ مليار جنيه بمعدل ١٠,٦٪.

أما الودائع **بالعملات الأجنبية** فقد ساهم القطاع الحكومى بما نسبته ٧٤,٠٪ من الزيادة فيها، حيث ارتفعت ودائعه بما يعادل ٣٣,٥ مليار جنيه بمعدل ٥٤,٠٪. كما ارتفعت ودائع القطاع العائلى بما يعادل ١٢,٥ مليار جنيه، وودائع قطاع الأعمال العام بما يعادل ١,١ مليار جنيه. بينما انخفضت ودائع قطاع الأعمال الخاص بما يعادل ١,٨ مليار جنيه، وودائع العالم الخارجى بما يعادل ٠,١ مليار جنيه.

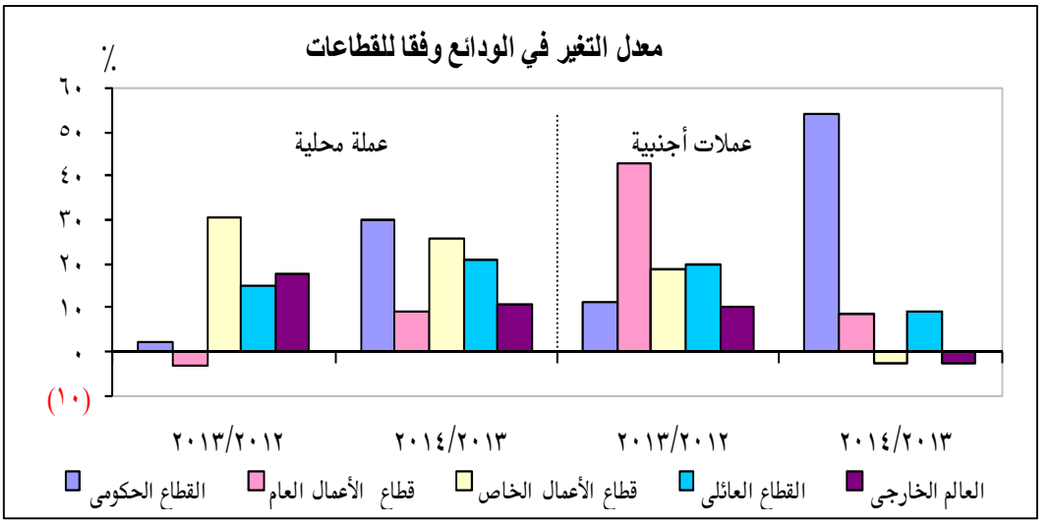

٣/٣ – النشاط الإقراضي

سجل النشاط الإقراضى للبنوك زيادة قدرها ٣٨,٧ مليار جنيه بمعدل ٧,١٪ خلال السنة المالية ٢٠١٣/٢٠١٤، مقابل ٤٢,٤ مليار جنيه بمعدل ٨,٤٪ خلال السنة المالية ٢٠١٢/٢٠١٣، ليصل إجمالى تلك الأرصدة إلى ٥٨٧,٩ مليار جنيه وبما يمثل ٣٢,٤٪ من إجمالى الأصول، و ٤١,١٪ من إجمالى الودائع فى نهاية يونيو ٢٠١٤.

القروض الممنوحة من البنوك وفقاً للقطاعات

(القيمة بالمليون جنيه)

نهاية يونيو	عملة محلية			عملات أجنبية		
	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤
الإجمالى	**٣٦٤١٧٥**	**٣٨٧٨٨٠**	**٤١٨٣٧١**	**١٤٢٥٦١**	**١٦١٢٤٠**	**١٦٩٤٨١**
القطاع الحكومى	١٤٦١٥	١١٤٠١	١١٨٧٢	١٨٩٧٤	٢٤٣٧٩	٢٨٩٣٠
قطاع الأعمال العام	٣١٥٨١	٣٣٦٧٣	٣٥١٠٧	٨٨٣٦	٨٩٩٣	٩٩٩٣
قطاع الأعمال الخاص	٢٠٧٣٣٤	٢١٦٦٦٤	٢٢٧٨١٩	٩٧٠٥٢	١١٤٥٣٦	١٢١١٥٢
القطاع العائلى	١٠٩٧٣٨	١٢٥٥٠٥	١٤٣٢٥١	٢٦٩٠	٢٤١٦	٢٠١١
العالم الخارجى	٩٠٧	٦٣٧	٣٢٢	١٥٠٠٩	١٠٩١٦	٧٣٩٥

وتأتى الزيادة المحققة فى أرصدة الإقراض والخصم خلال السنة محصلة لتصاعد أرصدة القروض الممنوحة **بالعملة المحلية** بمقدار ٣٠,٥ مليار جنيه بمعدل ٧,٩٪، لتصل إلى ٤١٨,٤ مليار جنيه فى نهاية يونيو ٢٠١٤، وتصاعد تلك الممنوحة بالعملات الأجنبية بما يعادل ٨,٢ مليار جنيه بمعدل ٥,١٪ لتبلغ ما يعادل ١٦٩,٥ مليار جنيه.

وتركز نحو ٥٨,٢٪ من الزيادة فى القروض الممنوحة **بالعملة المحلية** فى تلك المقدمة للقطاع العائلى والتى ارتفعت بمقدار ١٧,٧ مليار جنيه بمعدل ١٤,١٪، كما ارتفعت القروض المقدمة لقطاع الأعمال الخاص بمقدار ١١,٢ مليار جنيه بمعدل ٥,١٪ لتبلغ ٢٢٧,٨ مليار جنيه تمثل ٥٤,٥٪ من اجمالى القروض الممنوحة بتلك العملة، وتلك الممنوحة لقطاع الأعمال العام بمقدار ١,٤ مليار جنيه بمعدل ٤,٣٪، و للقطاع الحكومى بمقدار ٠,٥ مليار جنيه بمعدل ٤,١٪. فى حين تراجعت القروض الممنوحة للعالم الخارجى بمقدار ٠,٣ مليار جنيه.

أما بالنسبة لأرصدة الإقراض والخصم الممنوحة **بالعملات الأجنبية**، فقد إستأثر قطاع الأعمال الخاص بنحو ٨٠,٥٪ من الزيادة فى القروض الممنوحة بتك العملة، حيث حصل على ما يعادل ٦,٦ مليار جنيه بمعدل ٥,٨٪ لتصل الى ١٢١,٢ مليار جنيه بما يمثل ٧١,٥٪ من اجمالى القروض الممنوحة بتلك العملات فى نهاية يونيو ٢٠١٤. كما زادت تلك الممنوحة للقطاع الحكومى بما يعادل ٤,٥ مليار جنيه بمعدل ١٨,٧٪، ولقطاع الأعمال العام بما يعادل ١,٠ مليار جنيه بمعدل ١١,١٪. بينما تراجعت القروض الممنوحة بالعملات الأجنبية لكل من العالم الخارجى بما يعادل ٣,٥ مليار جنيه بمعدل ٣٢,٣٪، والقطاع العائلى بما يعادل ٠,٤ مليار جنيه بمعدل ١٦,٨٪.

ويتضح من التوزيع النسبى للقروض الممنوحة من البنوك وفقا لقطاعات النشاط الاقتصادى، استحواذ قطاع الصناعة على الجزء الأكبر من تلك القروض سواء بالعملة المحلية أو بالعملات الأجنبية بما يمثل ٣٨,٥٪ فى نهاية يونيو ٢٠١٤، يليه القطاعات الغير موزعة (شاملة القطاع العائلى) ٢٦,١٪، وقطاع الخدمات ٢٤,١٪، ثم قطاع التجارة ١٠,٢٪، بينما اقتصر نصيب قطاع الزراعة على ١,١٪.

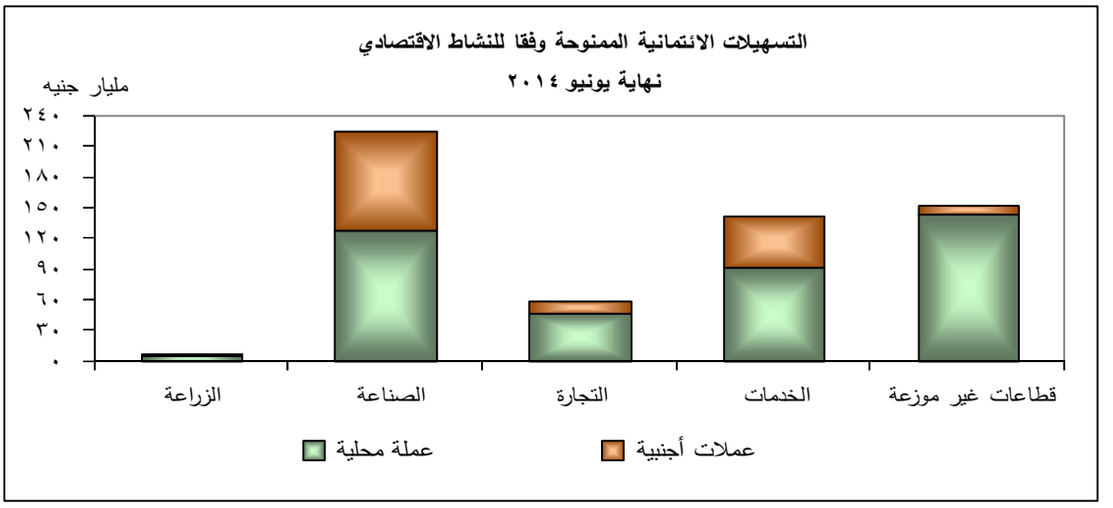

أما القروض والسلفيات (عدا الخصم) المقدمة من البنوك وفقا للآجال، فقد بلغت ٥٨٤,١ مليار جنيه فى نهاية يونيو ٢٠١٤، مسجلة زيادة قدرها ٣٩,٢ مليار جنيه بمعدل ٧,٢٪ خلال سنة التقرير. وجاءت الزيادة نتيجة لنمو القروض قصيرة الأجل (سنة فأقل) بمقدار ٢٣,٤ مليار جنيه بمعدل ٩,٢٪ (نتيجة لارتفاع القروض المقدمة بالعملة المحلية بمقدار ١٢,٩ مليار جنيه، وبالعملات الأجنبية بما يعادل ١٠,٥ مليار جنيه)، وزيادة القروض طويلة الأجل (أكثر من سنة) بمقدار ١٥,٨ مليار جنيه بمعدل ٥,٤٪ (كمحصلة لنمو القروض بالعملة المحلية بمقدار ١٧,٤ مليار جنيه، وتراجع القروض بالعملات الأجنبية بما يعادل ١,٦ مليار جنيه).

٤/٣: حركة التدفقات المالية فى البنوك

تهدف متابعة حركة التدفقات المالية الناتجة عن عمليات البنوك المحلية والخارجية الى معرفة مصادر الأموال واستخداماتها خلال العام المالى. وتأتى مصادر الأموال لدى البنوك من زيادة التزاماتها أو نقص أصولها. وتستخدم الأموال فى زيادة الأصول أو تخفيض الالتزامات.

وفيما يتعلق بالعمليات المحلية، يلاحظ أن موارد البنوك خلال السنة المالية ٢٠١٣/٢٠١٤ جاءت من الزيادة فى الالتزامات بنحو ٢٦١,٤ مليار جنيه والنقص فى الأصول بنحو ٩,٩ مليار جنيه. وتعد الزيادة فى الالتزامات نتيجة أساسية لزيادة الودائع لدى البنوك بمقدار ٢٤٢,٤ مليار جنيه، ٨١,٣٪ منها بالعملة المحلية، (ساهم القطاع العائلى بما يقرب من ثلثى هذه الزيادة، حيث ارتفعت ودائعه بمقدار ١٥٧,٩ مليار جنيه). كما ارتفعت حقوق المساهمين بنحو ١٦,٧ مليار جنيه، والمخصصات بنحو ١,٥ مليار جنيه، والخصوم الأخرى بنحو ٠,٨ مليار جنيه. وجاء النقص فى الأصول محصلة لانخفاض الأرصدة لدى البنوك المحلية بنحو ٧,٤ مليار جنيه، والنقدية بنحو ١,٩ مليار جنيه، والأصول الأخرى بنحو ٠,٦ مليار جنيه.

وتركزت معظم الاستخدامات المحلية فى زيادة الأصول بمقدار ٢٦١,٧ مليار جنيه، واقتصر تخفيض الالتزامات على ٧,٩ مليار جنيه. واستأثرت الاستثمارات فى الأوراق المالية بنحو ثلثى الزيادة فى الأصول حيث تصاعدت بمقدار ١٧٢,٢ مليار جنيه (معظمها أذون وسندات حكومية)، كما ارتفعت الأرصدة لدى البنك المركزى بنحو ٥٠,٨ مليار جنيه، وأرصدة الإقراض والخصم بمقدار ٣٨,٧ مليار جنيه. وجاء تخفيض الالتزامات محصلة لنقص الالتزامات قبل البنوك فى مصر بنحو ٦,٠ مليار جنيه والالتزامات قبل البنك المركزى بنحو ١,٨ مليار جنيه، والقروض والسندات بمقدار ٠,١ مليار جنيه.

وقد أسفرت حركة الاموال فى البنوك خلال سنة التقرير عن وجود فائض فى العمليات المحلية قدره ١,٧ مليار جنيه. وقد قابل هذا الفائض عجزا بنفس القدر فى العمليات الخارجية.

قائمة* التدفقات المالية فى البنوك
العمليات المحلية

(القيمة بالمليون جنيه)

خلال	٢٠١٣/٢٠١٢	٢٠١٤/٢٠١٣
١- مجموع مصادر الأموال:	**١٩٧٢٦٠**	**٢٧١٣٤٩**
أ- من الزيادة فى الالتزامات (الخصوم)	**١٩٧٢٦٠**	**٢٦١٤٤١**
الودائع	١٦٣٤٦٨	٢٤٢٤٤٧
حسابات رأس المال (حقوق المساهمين)	١٥٠١٥	١٦٦٧٧
التزامات قبل البنك المركزى المصرى	٢١٣٣	–
التزامات قبل البنوك فى مصر	٤٤٦٧	–
المخصصات	٧١٣٧	١٥١٤
قروض وسندات	٢٤٧٢	–
الخصوم الأخرى	٢٥٦٨	٨٠٣
ب – من النقص فى الأصول	**٠**	**٩٩٠٨**
نقدية	–	١٩٥١
أرصدة لدى البنوك المحلية	–	٧٣٧٤
الأصول الأخرى	–	٥٨٣
٢- مجموع استخدامات الأموال:	**١٩٥٤٦٦**	**٢٦٩٥٩٨**
أ- فى تخفيض الالتزامات	**٠**	**٧٨٩٤**
التزامات قبل البنك المركزى المصرى	–	١٧٦٠
التزامات قبل البنوك فى مصر	–	٥٩٩٠
قروض وسندات	–	١٤٤
ب- فى زيادة الأصول	**١٩٥٤٦٦**	**٢٦١٧٠٤**
نقدية	١٤٦٩٣	–
الاستثمارات فى الأوراق المالية	٩٧٤٤٧	١٧٢١٣٨
أرصدة لدى البنك المركزى	٢٢٥١١	٥٠٨٣٣
أرصدة لدى البنوك المحلية	٤٥٤٦	–
الإقراض والخصم	٤٢٣٨٤	٣٨٧٣٣
الأصول الأخرى	١٣٨٨٥	–
فائض (+) أو عجز (–) الموارد عن الاستخدامات	**١٧٩٤**	**١٧٥١**

* الأرقام الواردة فى هذا البيان تقتصر على التغير بين الرصيد فى نهاية سنة التقرير والرصيد المناظر له فى نهاية السنة المالية السابقة.

وبالنسبة للعمليات الخارجية للبنوك، فقد جاءت مصادر الأموال من نقص فى الأصول، حيث انخفضت استثمارات البنوك فى الأوراق المالية بما يعادل ٠,٥ مليار جنيه. وأُستخدمت هذه الأموال فى زيادة أرصدة البنوك لدى البنوك فى الخارج بما يعادل ١,٧ مليار جنيه، وتخفيض التزاماتها قبل البنوك فى الخارج بما يعادل ٠,٥ مليار جنيه.

قائمة* التدفقات المالية فى البنوك
العمليات الخارجية

(القيمة بالمليون جنيه)

خلال	٢٠١٣/٢٠١٢	٢٠١٤/٢٠١٣
١- مجموع مصادر الأموال :	**٤٣٠**	**٥٠٢**
أ - من الزيادة فى الالتزامات	**٤٣٠**	**٠**
التزامات قبل البنوك فى الخارج	٤٣٠	٠
ب- من النقص فى الأصول	**٠**	**٥٠٢**
الاستثمارات فى الأوراق المالية	–	٥٠٢
٢- مجموع استخدامات الأموال :	**٢٢٢٤**	**٢٢٥٣**
أ- فى تخفيض الالتزامات :	**٠**	**٥٢٣**
التزامات قبل البنوك فى الخارج	–	٥٢٣
ب- فى زيادة الأصول	**٢٢٢٤**	**١٧٣٠**
الاستثمارات فى الأوراق المالية	١١١٦	–
أرصدة لدى البنوك فى الخارج	١١٠٨	١٧٣٠
فائض (+) أو عجز (-) الموارد عن الاستخدامات	**-١٧٩٤**	**-١٧٥١**

* الأرقام الواردة فى هذا البيان تقتصر على التغير بين الرصيد فى نهاية سنة التقرير والرصيد المناظر له فى نهاية السنة المالية السابقة.

٥/٣: مؤشرات أداء البنوك

وفيما يلى النتائج التي حققتها البنوك وفقا للمركز في نهاية يونيو ٢٠١٤:

أولا: معيار كفاية رأس المال:

في إطار تطبيق مقررات بازل II تلتزم البنوك العاملة في مصر – عدا فروع البنوك الأجنبية – بالحفاظ على نسبة حدها الأدنى ١٠٪ بين عناصر القاعدة الرأسمالية (بسط المعيار) وبين الأصول الخطرة المرجحة بأوزان (مقام المعيار) وذلك لمقابلة مخاطر الائتمان والسوق والتشغيل.

وتشير نتائج متابعة التزام البنوك بهذا المعيار إلى ما يلى:

- تبلغ النسبة لدى البنوك مجتمعة ١٣,٠٤٪ (مقابل ١٠,٠٪ حد أدنى مقرر)، ويتركز المعيار لدى البنوك في الشريحة الأولى من رأس المال بنسبة ١٠,٩٪ (مقابل ٥,٥٪ اعتباراً من أول يناير ٢٠١٤)، هذا وقد بلغ رأس المال الأساسي المستمر ٩,٨٪ (مقابل ٤٪ اعتباراً من أول يناير ٢٠١٤).

- التزمت البنوك كلً على حده بمعيار كفاية رأس المال (١٠,٠٪ حد أدنى مقرر) أخذاً في الاعتبار اعتماد أرباح عام ٢٠١٣ لبنكين بعد يونيو ٢٠١٤، وأرباح بنك اخر تحت الاعتماد، حيث بلغ عدد البنوك التي يتراوح معيار كفاية رأس المال لديها من (١٠٪ ـ ١٥٪) ١٣ بنك، وتلك التي يزيد المعدل لديها عن (١٥٪) ٢٢ بنك بالإضافة إلى بنكين يتم متابعتهما بصفة مستمرة.

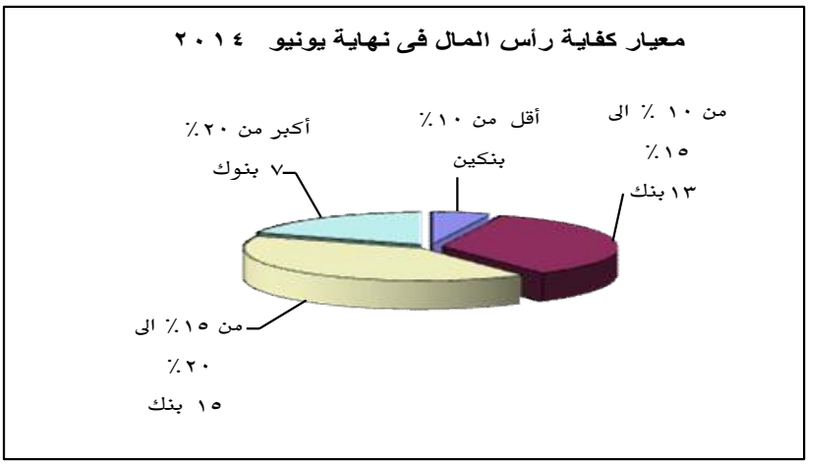

ثانيا: جودة الأصول:

أصدر البنك المركزي المصري بتاريخ ٢٤ مايو ٢٠٠٥ قواعد خاصة بأسس تصنيف الجدارة الائتمانية للعملاء وتكوين المخصصات وشملت هذه القواعد معايير خاصة بالقروض الممنوحة للمؤسسات، آخذاً في الاعتبار درجة التصنيف الائتماني للعميل ORR، وكذا القروض الممنوحة لأغراض استهلاكية والقروض العقارية للإسكان الشخصي إضافة إلي القروض للأنشطة الاقتصادية الصغيرة.

ويوضح الرسم البيانى التالى الجهات المستفيدة من التسهيلات الائتمانية

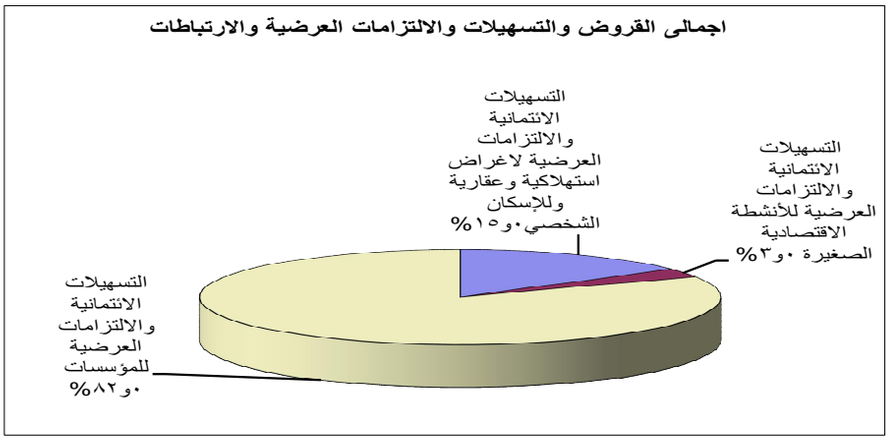

وقد بلغت نسبة القروض والتسهيلات غير المنتظمة إلى اجمالى القروض والتسهيلات ٩,١٪، وبلغت نسبة مخصصات القروض والتسهيلات إلى القروض والتسهيلات غير المنتظمة ٩٨,٠٪.

ثالثا: الربحيــة:

يعكس مستوى الربحية الذي يحققه البنك، مدى قدرتـه علـى تـدعيم حقـوق الملكيـة لديـه وإجـراء توزيعات نقدية على مساهميه. وقد بلغ معدل العائد على متوسط كل من الأصول وحقوق الملكية للجهـاز المصرفي ١,٠٪، ١٤,٥٪ على الترتيب، وبلغ صافي هامش العائد ٣,٨٪ عن العام المالى ٢٠١٣.

وتشير نتائج متابعة البنوك لمستويات ربحيتها المحققة إلى الآتي:

(أ) بنوك تنتهي السنة المالية لها فى ٣٠ يونيو من كل عام (بنوك القطاع العام و البنك المصرى لتنمية الصادرات) :

بلغ صافى الأرباح ١٦٣٩ مليون جنيه عن السنة المالية المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠١٣ (ويعزى التراجع في الارباح عام ٢٠١٣ بالمقارنة بعام ٢٠١٢ إلى الخسائر المحققة لدى بنكين متخصصين يتم متابعتهما بصفة مستمرة).

كما بلغت نسبة صافى الأرباح إلى متوسط الأصول ونسبة صافى الأرباح إلى متوسط حقوق الملكية عن السنة المالية المذكورة لدي هذه البنوك ٠,٣٪، ٥,٤٪ على الترتيب.

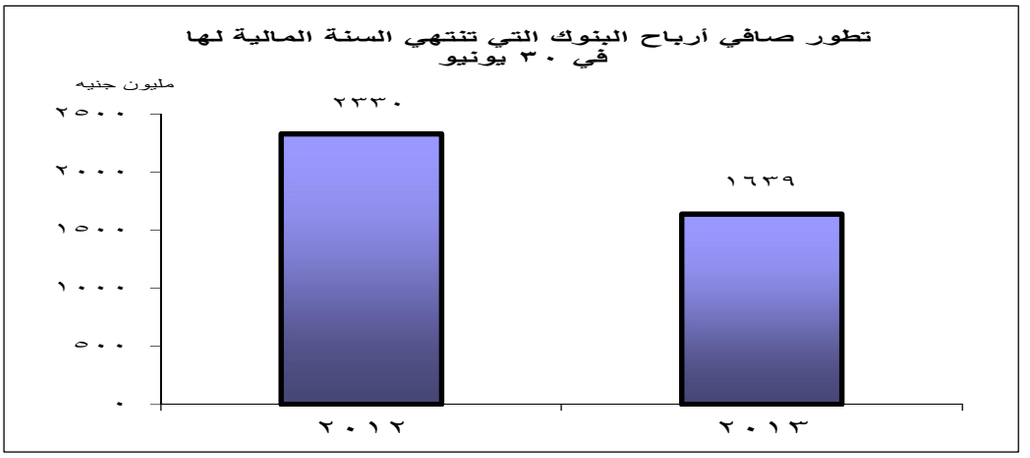

(ب) بنوك تنتهي السنة المالية لها في ٣١ ديسمبر من كل عام:

بلغ صافى الربح ١٣٧٨٥ مليون جنيه عن السنة المالية المنتهية فى٣١ ديسمبر ٢٠١٣.

كما بلغت نسبة صافى الأرباح إلى متوسط الأصول ونسبة صافى الأرباح إلى متوسط حقوق الملكية عن السنة المالية المذكورة لدي هذه البنوك ١,٧٪، ١٩,٥٪ على الترتيب.

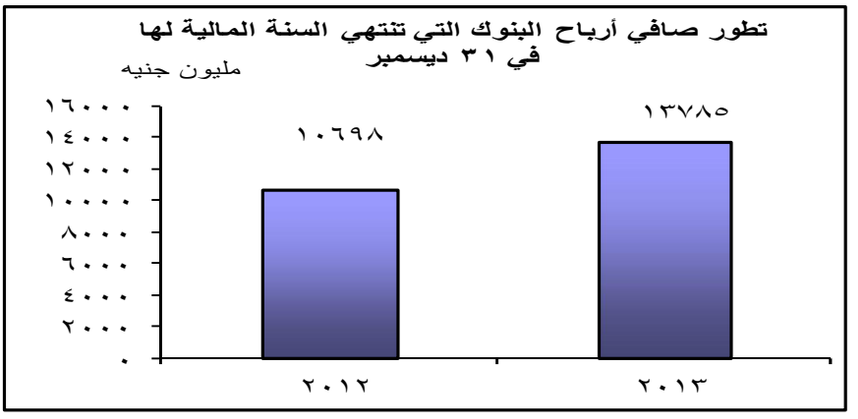

الفصل الرابع : تطورات أداء الاقتصاد الكلى

١/٤ – الناتج المحلى الإجمالى
١/١/٤– قوة العمل والتشغيل والبطالة
٢/٤ – معدل التضخم
٣/٤ – المالية العامة
١/٣/٤– قطاع الموازنة العامة للدولة
٢/٣/٤– العمليات المالية الموحدة للحكومة العامة
٤/٤ – ميزان المدفوعات والتجارة الخارجية
١/٤/٤– ميزان المدفوعات
١/١/٤/٤– حساب المعاملات الجارية
٢/١/٤/٤– حساب المعاملات الرأسمالية والمالية
٢/٤/٤– التجارة الخارجية
١/٢/٤/٤– التوزيع السلعى للصادرات
٢/٢/٤/٤– التوزيع السلعى للواردات
٣/٢/٤/٤– التوزيع الجغرافى للتجارة الخارجية
٤/٢/٤/٤– تصنيف التجارة الخارجية وفقا لأهم أنواع السلع
٥/٤ – قطاع الخدمات المالية غير المصرفية
١/٥/٤ — سوق الأوراق المالية

الفصل الرابع
تطور أداء الاقتصاد الكلى

١/٤ – الناتج المحلى الاجمالى

تشير البيانات الصادرة عن وزارة التخطيط خلال السنة المالية ٢٠١٣/٢٠١٤ إلى استمرار تأثر أداء النشاط الاقتصادي سلباً بالأحداث السياسية والاجتماعية التي شهدتها البلاد على مدار السنوات المالية الثلاث السابقة، حيث استقر معدل النمو الحقيقي للناتج المحلى الإجمالي خلال السنة المالية ٢٠١٣/٢٠١٤ عند نفس مستواه المنخفض البالغ ٢,١٪ خلال السنة المالية السابقة، بينما ارتفع معدل النمو الحقيقي للناتج المحلى الإجمالي بسعر السوق بقدر طفيف إلى ٢,٢٪ مقابل ٢,١٪.

الناتج المحلى الإجمالى الحقيقى *

البيـــــــان	القيمة (بالمليار جنيه)				معدل النمو الحقيقى (٪)			
	السنة المالية		أبريل/ يونيو		السنة المالية		أبريل/ يونيو	
	٢٠١٣/٢٠١٢	٢٠١٤/٢٠١٣	٢٠١٣/٢٠١٢	٢٠١٤/٢٠١٣	٢٠١٣/٢٠١٢	٢٠١٤/٢٠١٣	٢٠١٣/٢٠١٢	٢٠١٤/٢٠١٣
الناتج المحلى الإجمالي الحقيقى بتكلفة عوامل الإنتاج	١٥٣٩,٦	١٥٧١,٦	٣٨٦,٨	٤٠٠,٦	٢,١	٢,١	١,٥	٣,٦
صافى الضرائب غير المباشرة	٦٩,٠	٧١,٨	١٩,٥	٢٠,٧	٣,٠	٤,١	١,٦	٦,٢
الناتج المحلى الإجمالي الحقيقى بسعر السوق	١٦٠٨,٦	١٦٤٣,٤	٤٠٦,٣	٤٢١,٣	٢,١	٢,٢	١,٥	٣,٧

المصدر: جدول (١) بالملحق الإحصائي.
* سنة الأساس ٢٠١٢/٢٠١١.

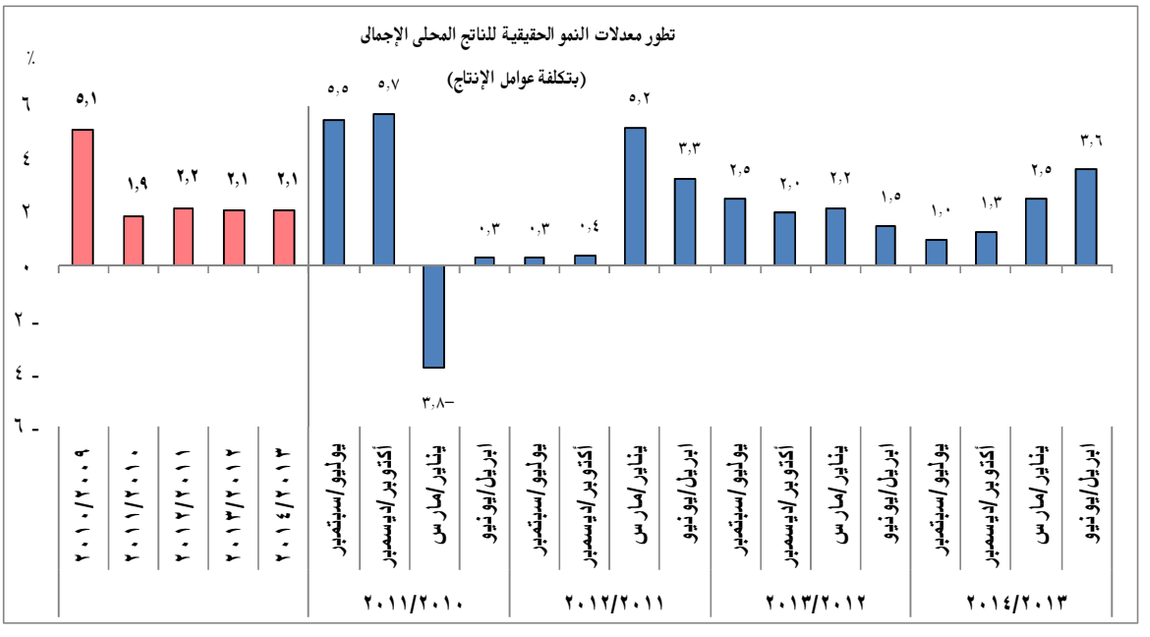

الناتج المحلى الإجمالى (بتكلفة عوامل الإنتاج بأسعار ٢٠١٢/٢٠١١)

جاء استقرار معدل النمو خلال السنة المالية ٢٠١٣/٢٠١٤ مقارنة بنظيره في السنة المالية السابقة، في **جانب العرض**، محصلة لتراجع مساهمات بعض القطاعات، وارتفاع مساهمات البعض الآخر. فقد تراجعت مساهمة قطاع السياحة إلى سالب ٠,٩ نقطة مئوية خلال سنة التقرير (مقابل ٠,٢ نقطة خلال السنة السابقة)، والاستخراجات إلى سالب ٠,٩ نقطة (مقابل سالب ٠,٥ نقطة)، والكهرباء إلى لا شيء (مقابل ٠,١ نقطة).

على الصعيد الآخر، حققت بعض القطاعات تحسناً، مما حدّ من آثار التراجع في مساهمتي قطاعي السياحة والاستخراجات، وكان من أبرز هذه القطاعات: الصناعات التحويلية (١,٣ نقطة مقابل ٠,٤ نقطة)، قناة السويس (٠,١ نقطة مقابل سالب ٠,١ نقطة) ، وقطاعات كل من تجارة الجملة والتجزئة، والأنشطة العقارية، والحكومة العامة، والخدمات الاجتماعية، والتي ارتفعت مساهماتها بواقع ٠,١ نقطة لكل منهم. هذا في حين استقرت مساهمات بعض القطاعات الأخرى عند نفس مستواها في السنة السابقة، مثل قطاع الزراعة، التشييد والبناء، النقل والتخزين، الاتصالات، والمال.

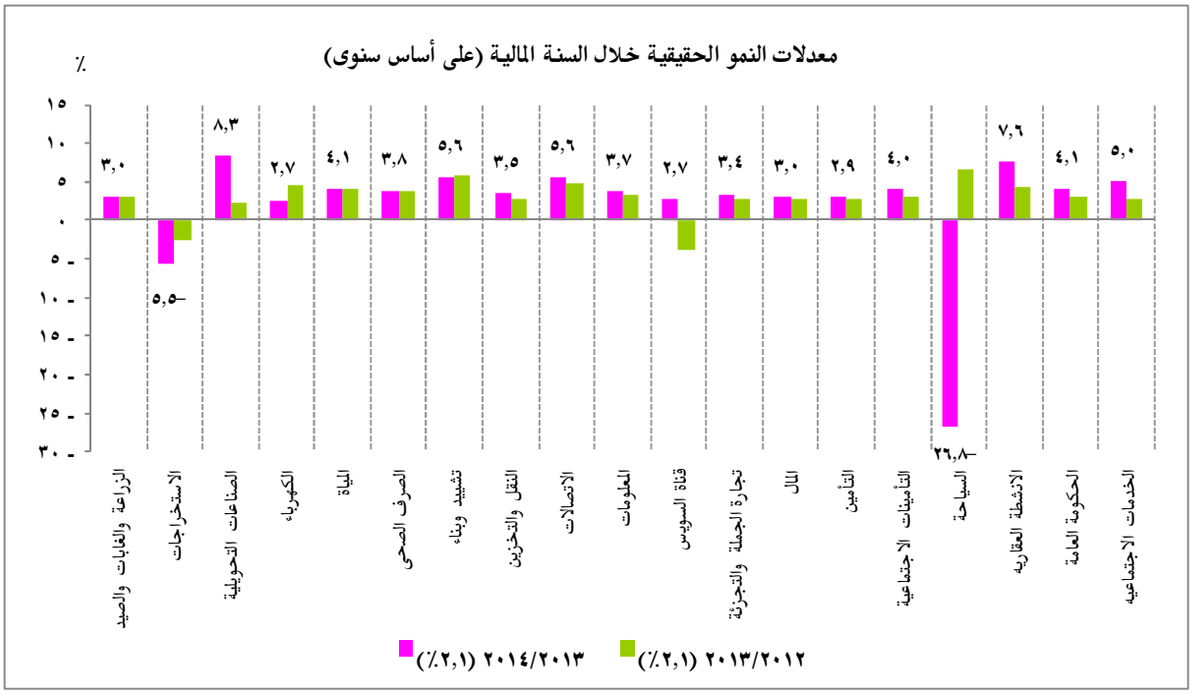

معدلات النمو الحقيقية لقطاعات النشاط الاقتصادي ومساهماتها في معدل النمو للناتج المحلى الإجمالي (بتكلفة عوامل الإنتاج)

القطاع	مساهمة القطاع في معدل النمو الحقيقي للناتج المحلى الإجمالى (نقطة مئوية) *			معدل نمو القطاع (٪)		
	السنة المالية		ابريل/يونيو	السنة المالية		ابريل/يونيو
	٢٠١٣/٢٠١٢	٢٠١٤/٢٠١٣	٢٠١٤/٢٠١٣	٢٠١٣/٢٠١٢	٢٠١٤/٢٠١٣	٢٠١٤/٢٠١٣
القطاعات الأكثر ارتباطاً بطلب السوق المحلى						
الزراعة والغابات والصيد	٠,٤٤	٠,٤٤	٠,١٧	٣,٠٢	٣,٠٤	١,٣
الصناعات التحويلية	٠,٣٦	١,٣١	٣,٥٨	٢,٢٥	٨,٣٠	٢١,٩
الكهرباء	٠,٠٦	٠,٠٣	٠,٠٤	٤,٦٠	٢,٦٦	٢,٩
التشييد والبناء	٠,٢٦	٠,٢٦	٠,١٦	٥,٩١	٥,٦٠	٣,٠
النقل والتخزين	٠,١٢	٠,١٤	٠,١١	٢,٨٧	٣,٥٠	٢,٣
الاتصالات	٠,١٣	٠,١٥	٠,١٣	٤,٩٤	٥,٦١	٤,٦
تجارة الجملة والتجزئة	٠,٣١	٠,٣٨	٠,٢١	٢,٧٧	٣,٤٠	٢,٠
المال	٠,٠٩	٠,١٠	٠,٠٦	٢,٦٩	٣,٠٠	٢,٣
التأمينات الاجتماعية	٠,١٠	٠,١٣	٠,٠٩	٣,١٣	٤,٠٠	٢,٨
الأنشطة العقارية	٠,١١	٠,١٩	٠,٤٠	٤,٢٢	٧,٥٧	١٣,٣
الحكومة العامة	٠,٣٠	٠,٤٢	٠,٢٩	٢,٩٧	٤,١٣	٢,٤
الخدمات الاجتماعية	٠,١١	٠,١٩	٠,٢١	٢,٨٣	٤,٩٨	٥,٦
قطاعات أخرى**	٠,٠٣	٠,٠٣	٠,٠٢			
الإجمالي	**٢,٤٠**	**٣,٧٩**	**٥,٤٧**			
القطاعات الأكثر ارتباطاً بطلب السوق الخارجي						
الاستخراجات	-٠,٤٦	-٠,٩١	-١,٥٢	-٢,٧	-٥,٥	-٩,٣
قناة السويس	-٠,٠٨	٠,٠٥	٠,٠٩	-٣,٨	٢,٧	٤,٥
السياحة	٠,٢٠	-٠,٨٥	-٠,٤٧	٦,٦	-٢٦,٨	-١٨,٠
الإجمالي	**-٠,٣٤**	**-١,٧١**	**-١,٨٩**			
المجموع	**٢,٠٦**	**٢,٠٨**	**٣,٥٨**	**٢,١**	**٢,١**	**٣,٦**

* مجموع مساهمات القطاعات المختلفة قد لا يساوي معدّل النمو الاجمالي بسبب عمليات التقريب.
** تشمل قطاعات المياه ، الصرف الصحي، المعلومات، التأمين.

وفيما يتعلق بمساهمات القطاعين الخاص والعام في النشاط الاقتصادي، فقد استمر **القطاع الخاص** كمحرك رئيسي للنشاط الاقتصادي، حيث ساهم بنحو ١,٨ نقطة مئوية فى معدل النمو الحقيقى خلال سنة التقرير، مستقراً بذلك عند نفس مساهمته خلال السنة السابقة. وجاء ذلك محصلة لتراجع مساهمة قطاع السياحة لتبلغ نحو سالب ٠,٩ نقطة مئوية مقابل ٠,٢ نقطة، وارتفاع مساهمات كل من قطاعات الصناعات التحويلية (١,٢ نقطة مئوية مقابل ٠,٣)، وتجارة الجملة والتجزئة (٠,٤ نقطة مقابل ٠,٣ نقطة)، والخدمات الاجتماعية (٠,٢ نقطة مئوية مقابل ٠,١).

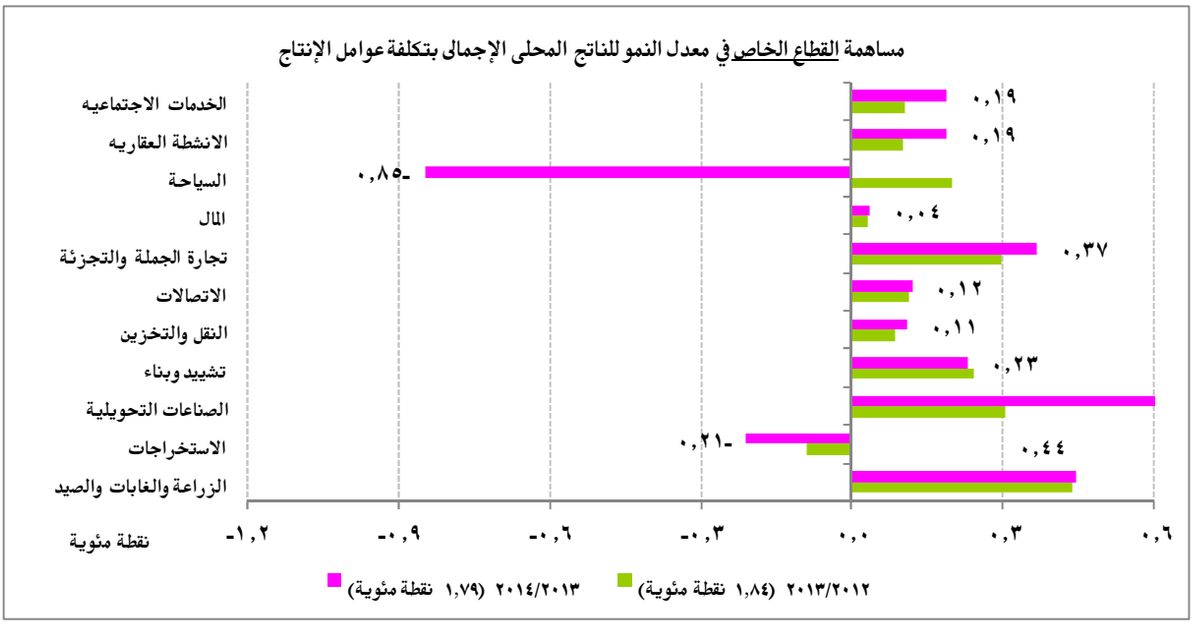

ومن ناحية أخرى، ارتفعت مساهمة القطاع العام في معدل النمو إلى نحو ٠,٣ نقطة مئوية مقابل ٠,٢ نقطة مئوية خلال السنة السابقة، وجاء هذا الارتفاع كنتيجة أساسية لارتفاع مساهمة قطاع الحكومة العامة إلى ٠,٤ نقطة مئوية مقابل ٠,٣ نقطة، وقطاع الصناعات التحويلية إلى ٠,٢ نقطة مئوية مقابل ٠,١ نقطة، وتحوّل المساهمة السالبة لقناة السويس إلى مساهمة موجبة. هذا بينما حدّ من ارتفاع مساهمة القطاع العام، تراجع مساهمة قطاع الاستخراجات لتبلغ نحو سالب ٠,٧ نقطة مقابل سالب ٠,٤ نقطة، بالإضافة إلى انخفاض مساهمة قطاع الكهرباء.

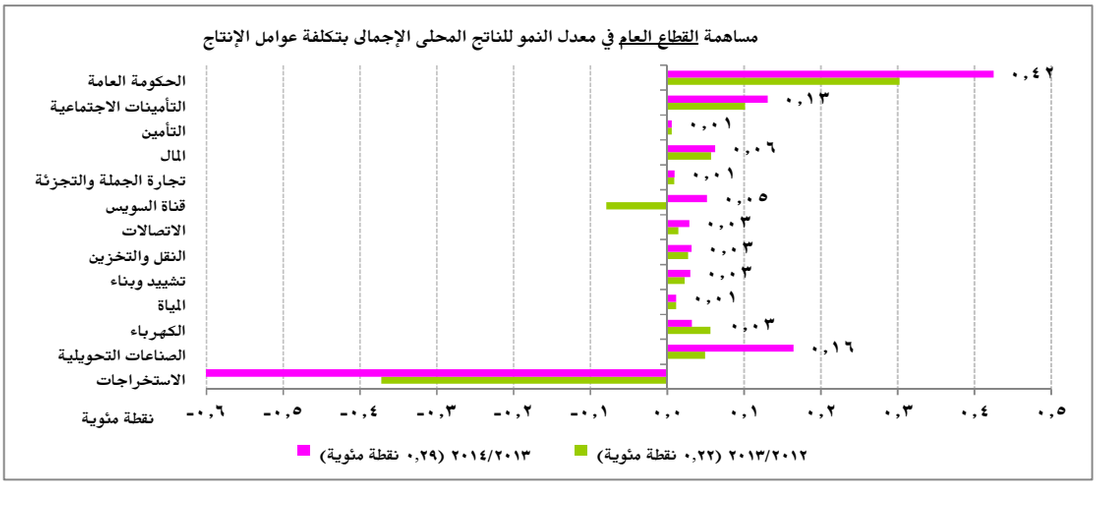

الإنفاق على الناتج المحلى الاجمالى (بسعر السوق بأسعار ٢٠١١/٢٠١٢)

من ناحية أخرى، يتضح من تتبع تطورات **جانب الطلب** خلال السنة المالية ٢٠١٣/٢٠١٤، استمرار استئثار الطلب المحلى (بشقيه الاستهلاك والاستثمار) بالجانب الأكبر من المساهمة في معدل النمو المحقق خلال تلك السنة (والبالغ ٢,٢٪ بسعر السوق)، حيث بلغت مساهمته ٤,٧ نقطة مئوية، في حين بلغت مساهمة الطلب الخارجي (الصادرات السلعية والخدمية مطروحا منها الواردات السلعية والخدمية) سالب ٢,٥ نقطة مئوية.

وجاءت مساهمة الطلب المحلى محصلة لمساهمة الاستهلاك النهائي (الحكومي والخاص) والتي بلغت ٤,٠ نقطة مئوية (منها ٣,٣ نقطة مئوية لمساهمة الاستهلاك الخاص)، ومساهمة التكوين الرأسمالي والتي بلغت ٠,٧ نقطة. أما مساهمة الطلب الخارجي، والبالغة سالب ٢,٥ نقطة مئوية، فتعد محصلة لمساهمة كل من الصادرات والبالغة سالب ٢,٣ نقطة (والتي جاءت نتيجة لتراجع الصادرات بمعدل ١٢,٦٪ خلال سنة التقرير مقابل زيادتها بمعدل ٥,٩٪ خلال السنة السابقة)، ومساهمة الواردات والبالغة ٠,٢ نقطة مئوية (والتي جاءت نتيجة زيادة الواردات بمعدل ٠,٩٪ مقابل انخفاضها بمعدل ٠,٦٪).

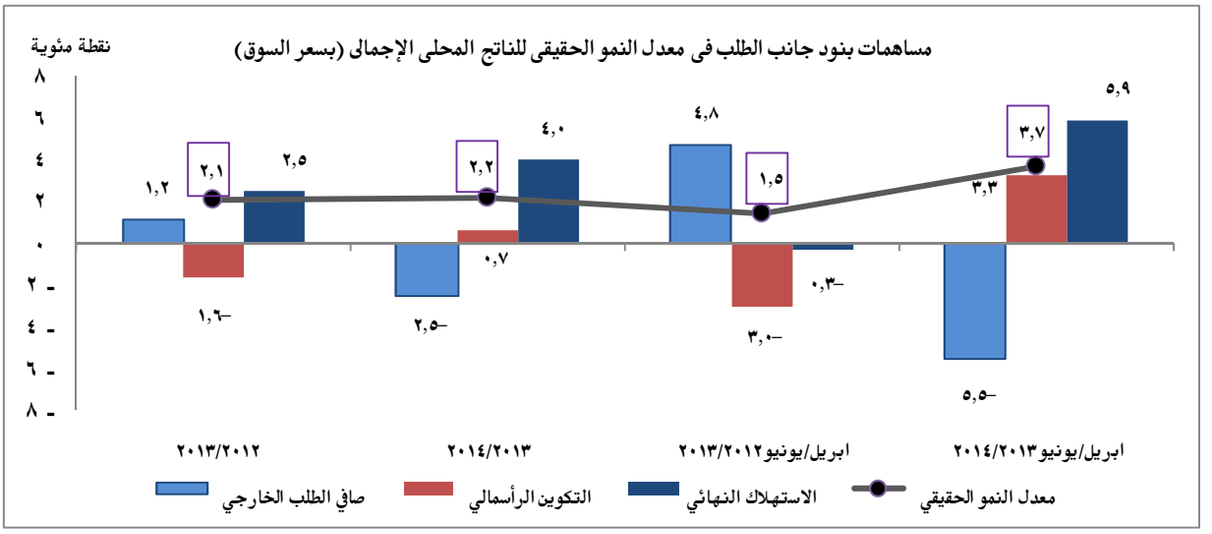

وجدير بالذكر أن إجمالي الاستثمارات المنفذة (بالأسعار الجارية) خلال السنة المالية ٢٠١٣/٢٠١٤، قد ارتفع بمعدل ٩,٧٪ ليبلغ ٢٦٥,١ مليار جنيه (منها ٦٢,٢٪ للقطاع الخاص مقابل ٦٠,٣٪ خلال السنة السابقة). ويظهر التوزيع النسبي لتلك الاستثمارات، أن ٨٢,٨٪ منها قد توزع على النحو التالي: ١٥,٧٪ في قطاع الصناعات التحويلية، ١٤,٩٪ فى قطاع الاستخراجات، ٢٣,٦٪ فى قطاع الخدمات الإنتاجية*، ١٢,٠٪ فى قطاع الأنشطة العقارية، ٧,٣٪ فى قطاع الخدمات الاجتماعية (تعليم، صحة، وصرف صحي)، و٥,٠٪ فى قطاع الكهرباء، و٤,٣٪ فى قطاع الزراعة والري والصيد.

* تشمل، النقل والتخزين، والاتصالات، والمعلومات، وقناة السويس، وتجارة الجملة والتجزئة، والوساطة المالية، والتأمين والضمان الاجتماعي، والسياحة.

معدلات النمو لبنود جانب الطلب ومساهماتها في معدل النمو الحقيقي للناتج المحلى الإجمالي بسعر السوق

	المساهمات فى معدل النمو (نقطة مئوية) *			معدل النمو (٪)		
	السنة المالية		ابريل/يونيو	السنة المالية		ابريل/يونيو
	٢٠١٣/٢٠١٢	٢٠١٤/٢٠١٣	٢٠١٤/٢٠١٣	٢٠١٣/٢٠١٢	٢٠١٤/٢٠١٣	٢٠١٤/٢٠١٣
معدل النمو الحقيقي للناتج المحلى الإجمالي	٢,١	٢,٢	٣,٧	٢,١	٢,٢	٣,٧
١– الطلب المحلى	٠,٩	٤,٧	٩,٢	٠,٨	٤,٤	٨,٨
أ– الاستهلاك النهائي:	٢,٥	٤,٠	٥,٩	٢,٧	٤,٣	٦,٨
خاص	٢,١	٣,٣	٥,٣	٢,٦	٤,١	٧,٠
عام	٠,٤	٠,٧	٠,٦	٣,٥	٥,٨	٥,١
ب– التكوين الرأسمالي (شامل التغير في المخزون)	١,٦–	٠,٧	٣,٣	٩,٦–	٤,٦	١٩,٦
٢– صافي الطلب الخارجي	١,٢	٢,٥–	٥,٥–	١٤,٠–	٣٥,٤	١٢٥,٨
أ– الصادرات السلعية و الخدمية	١,٠	٢,٣–	٤,٠–	٥,٩	١٢,٦–	٢٠,٣–
ب– الواردات السلعية و الخدمية	٠,٢–	٠,٢	١,٥	٠,٦–	٠,٩	٦,٢

* مجموع مساهمات القطاعات المختلفة قد لا يساوي معدّل النمو الاجمالي بسبب عمليات التقريب.

المصدر: جدول (٢/١) بالملحق الإحصائي فيما يتعلق بمعدل النمو. أما بالنسبة للمساهمات فقد تم حسابها بمعرفة الباحثين.

ويتبين من التحليل ربع السنوي أن معدل النمو الحقيقي للناتج المحلى الإجمالي بتكلفة عوامل الإنتاج قد أظهر تحسناً ملحوظاً خلال الربع الرابع من السنة المالية ٢٠١٤/٢٠١٣ بالمقارنة ، ليس فقط بالربع المناظر من السنة المالية السابقة، وإنما أيضاً بالثلاثة أرباع السابقة عليه مباشرة. فقد بلغ هذا المعدل ٣,٦٪ خلال الربع موضع العرض مقابل معدل اقتصر على ١,٥٪ فقط خلال الربع المناظر من السنة المالية السابقة، ومقابل ٢,٥٪ خلال الربع الثالث (يناير/مارس ٢٠١٤)، و١,٣٪ خلال الربع الثانى (أكتوبر/ديسمبر ٢٠١٣)، و١,٠٪ خلال الربع الأول (يوليو/سبتمبر ٢٠١٣).

وجاء التحسن المشار إليه خلال الربع الرابع (أبريل/يونيو ٢٠١٤) مقارنة بالربع المناظر من السنة السابقة، فى جانب العرض، نتيجة لارتفاع مساهمات قطاعات الصناعات التحويلية ٣,٦ نقطة مئوية (مقابل ٠,٢ نقطة خلال الربع المناظر)، الأنشطة العقارية ٠,٤ نقطة (مقابل ٠,١ نقطة)، قناة السويس ٠,١ نقطة (مقابل سالب ٠,١ نقطة)، والخدمات الاجتماعية ٠,٢ نقطة (مقابل ٠,١ نقطة). وقد حد من ارتفاع معدل النمو، تراجع مساهمتى قطاعى الاستخراجات (سالب ١,٥ نقطة مقابل سالب ٠,٥ نقطة)، السياحة (سالب ٠,٥ نقطة مقابل سالب ٠,١ نقطة).

أما فى جانب الطلب، فقد تحقق التحسن فى معدل النمو خلال الربع محل العرض كنتيجة أساسية لارتفاع مساهمة الطلب المحلى إلى ٩,٢ نقطة مئوية (مقابل سالب ٣,٣ نقطة خلال الربع المناظر)، وهو ما يعزى إلى زيادة مساهمة الاستهلاك النهائى إلى ٥,٩ نقطة مئوية (مقابل سالب ٠,٣ نقطة)، انعكاساً للتحسن الملموس فى مساهمة الاستهلاك الخاص والتى بلغت ٥,٣ نقطة مئوية (مقابل سالب ٠,٤ نقطة). هذا بالإضافة إلى ارتفاع مساهمة التكوين الرأسمالى إلى ٣,٣ نقطة مئوية (مقابل سالب ٣,٠ نقطة). وعلى الجانب الآخر، حقق صافى الطلب الخارجى مساهمة سالبة بلغت نحو ٥,٥ نقطة مئوية (مقابل ٤,٨ نقطة خلال الربع المناظر)، وهو ما حد من ارتفاع معدل النمو بشكل أكبر. وجاءت هذه المساهمة السالبة محصلة لتراجع مساهمة الصادرات إلى سالب ٤,٠ نقطة مئوية (مقابل ٣,٢ نقطة)، وارتفاع مساهمة الواردات إلى ١,٥ نقطة مئوية (مقابل سالب ١,٥ نقطة).

١/١/٤ – قوة العمل و التشغيل والبطالة

تشير نتائج بحث القوى العاملة الصادر عن الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء عن الربع الرابع (أبريل/يونيو ٢٠١٤) من السنة المالية ٢٠١٣/٢٠١٤ إلى تحسن مؤشرات سوق العمل انعكاساً للتحسن الملحوظ فى أداء النشاط الاقتصادى خلال الربع موضع العرض– كما سلفت الإشارة. فقد ارتفع حجم القوة العاملة بمقدار ٣٦٨,٠ ألف فرد بمعدل ١,٤٪ مقارنة بالربع المناظر من السنة المالية ٢٠١٢/٢٠١٣ ليصل إلى نحو ٢٧,٦ مليون فرد. كما ارتفع عدد المشتغلين بنحو ٣٢٨,٠ ألف مشتغل بمعدل ١,٤٪ مقارنة بالربع المناظر ليصل إلى نحو ٢٣,٩ مليون مشتغل. وقد شهد الربع الرابع (أبريل/يونيو ٢٠١٤) زيادة طفيفة فى قوة العمل وعدد المشتغلين مقارنة بالربع السابق عليه بمقدار ألفين فرد و ٣٩ ألف مشتغل على الترتيب. واستمر تركز المشتغلين خلال الربع محل العرض فى قطاع الزراعة وصيد الأسماك، والذى استأثر بنحو ٢٦,٥٪ من إجمالي عدد المشتغلين، يليه قطاع الصناعات التحويلية بنحو ١١,٧٪، ثم قطاع التشييد والبناء بنحو ١١,٤٪.

ونتيجة لارتفاع عدد المشتغلين، انخفض عدد المتعطلين بمقدار ٣٧,٠ ألف متعطل بمعدل ١,٠٪ عن الربع السابق عليه ليبلغ نحو ٣,٧ مليون متعطل، لينخفض بذلك معدل البطالة إلى نحو ١٣,٣٪، بعد استقراره عند مستوى ١٣,٤٪ خلال التسعة أشهر السابقة. ومع ذلك لازال هذا المعدل عند مستوى مرتفع إذا ما قورن بنظيره والبالغ ٩,٠٪ خلال عام ٢٠١٠، نتيجة استمرار تباطؤ النشاط الاقتصادي، رغم تحسنه خلال الربع موضع العرض، والذى تأثر سلباً بحالة عدم الاستقرار التي تشهدها البلاد خاصة منذ ٢٥ يناير ٢٠١١ وحتى الآن.

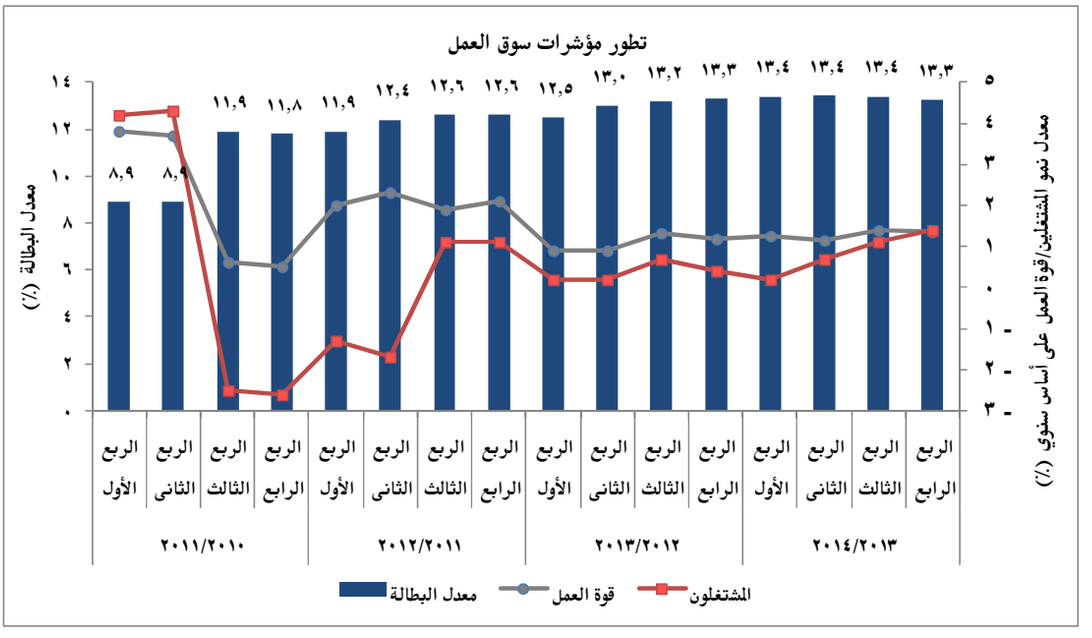

وتشير نتائج البحث المشار إليه خلال الربع محل العرض، إلى أن معدل البطالة بين الذكور قد بلغ ٩,٨٪ من إجمالي عدد الذكور في قوة العمل، ونحو ٢٤,٨٪ بين الاناث. وقد انخفض معدل البطالة في الحضر إلى ١٥,٠٪ من إجمالي قوة العمل (مقابل ١٦,٥٪ فى الربع السابق)، بينما ارتفع في الريف إلى ١١,٩٪ (مقابل ١١,٠٪).

٢/٤ – معدل التضخـــم

الرقم القياسى العام لأسعار المستهلكين

انخفض معدل التضخم السنوى، وفقاً للرقم القياسي العام لأسعار المستهلكين (حضر) ليبلغ ٨,٢٪ فى يونيو ٢٠١٤ مقابل ٩,٨٪ فى يونيو ٢٠١٣. ويعزى هذا الانخفاض أساسا إلى انخفاض مساهمات بعض الأقسام الرئيسية فى معدل التضخم، حيث انخفضت مساهمة قسم المطاعم والفنادق (٠,٢نقطة مئوية مقابل ٠,٩ نقطة)، والطعام والمشروبات (٥,٢ نقطة مقابل ٥,٧ نقطة)، والتعليم (٠,٢ نقطة مقابل ٠,٦ نقطة)، والمسكن والكهرباء والغاز والوقود (٠,٥ نقطة مقابل ٠,٨ نقطة)، والملابس والأحذية (٠,١ نقطة مقابل ٠,٣ نقطة). وحد من انخفاض معدل التضخم، ارتفاع مساهمات أقسام كل من الأثاث والتجهيزات والمعدات المنزلية والصيانة (٠,٤ نقطة مقابل ٠,٢ نقطة)، والنقل والمواصلات (٠,٣ نقطة مقابل ٠,١ نقطة)، والثقافة والترفيه (٠,٣ نقطة مقابل ٠,٢ نقطة).

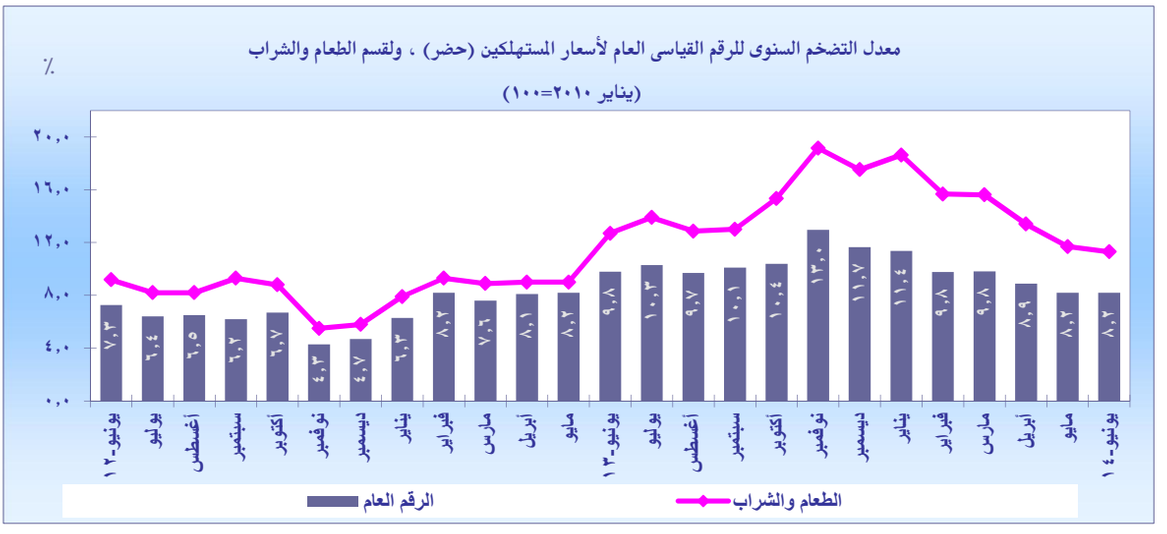

المصدر: الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء.

ويعزى التراجع فى مساهمة قسم المطاعم والفنادق بدوره إلى انخفاض مساهمة أسعار الوجبات الجاهزة إلى (٠,٢ نقطة مئوية مقابل ٠,٩ نقطة). كما جاء الانخفاض فى مساهمة قسم الطعام والمشروبات أساسا نتيجة انخفاض مساهمات المجموعات الفرعية لكل من الخضروات (٠,٦ نقطة مئوية مقابل ١,٨ نقطة)، والخبز والحبوب (لا شيء مقابل ٠,٨ نقطة)، والزيوت والدهون (٠,١ نقطة مقابل ٠,٢ نقطة)، والفاكهة (٠,٢ مقابل ٠,٣ نقطة)، والمشروبات غير الكحولية (لا شيء مقابل ٠,٢ نقطة).

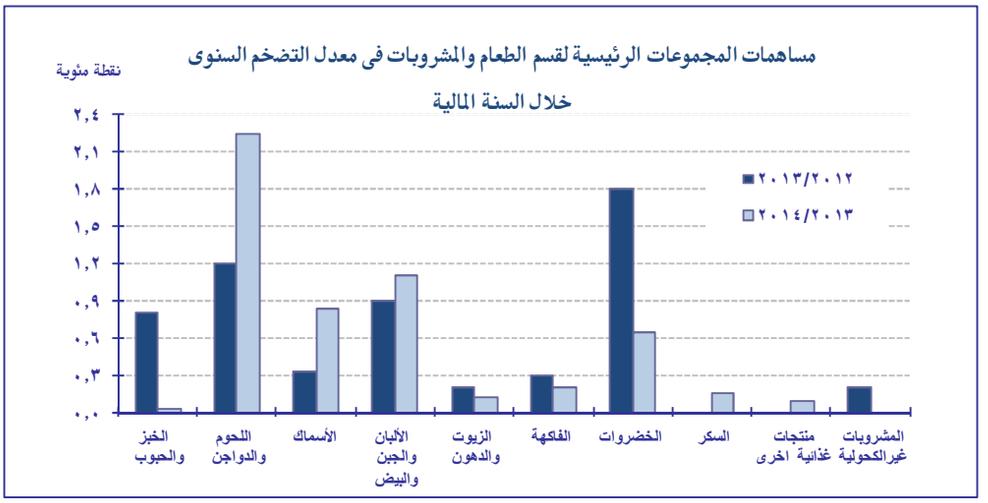

المصدر: الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء.

معدلات التضخم ومساهمات الأقسام الرئيسية التى يتضمنها الرقم القياسى العام لأسعار المستهلكين(حضر) فى معدل التضخم خلال سنتى العرض والمقارنة

(يناير ٢٠١٠ = ١٠٠)

الأقسام الرئيسية	الوزن النسبى	معدل التضخم (٪) خلال السنة المالية		المساهمة فى معدل التضخم (نقطة مئوية) خلال السنة المالية	
		٢٠١٣/٢٠١٢	٢٠١٤/٢٠١٣	٢٠١٣/٢٠١٢	٢٠١٤/٢٠١٣
الرقم العام	**١٠٠,٠**	**٩,٨**	**٨,٢**	**٩,٨**	**٨,٢**
الطعام والمشروبات	٣٩,٩٢	١٢,٧	١١,٣	٥,٧	٥,٢
المشروبات الكحولية والدخان	٢,١٩	٧,٧	٨,٢	٠,٣	٠,٣
الملابس والأحذية	٥,٤١	٥,٨	١,١	٠,٣	٠,١
المسكن والمياه والكهرباء والغاز والوقود	١٨,٣٧	٥,٠	٣,٥	٠,٨	٠,٥
الأثاث والتجهيزات والمعدات المنزلية والصيانة	٣,٧٧	٦,٧	١٠,١	٠,٢	٠,٤
الرعاية الصحية	٦,٣٣	١٢,٥	١٢,٠	٠,٧	٠,٧
النقل والمواصلات	٥,٦٨	٢,٦	٦,٥	٠,١	٠,٣
الاتصالات السلكية واللاسلكية	٣,١٢	-٠,١	١,٦	٠,٠	٠,٠
الثقافة والترفيه	٢,٤٣	٧,٦	١٤,٧	٠,٢	٠,٣
التعليم	٤,٦٣	١١,٤	٣,٨	٠,٦	٠,٢
المطاعم والفنادق	٤,٤٣	٢١,٧	٥,٠	٠,٩	٠,٢
السلع والخدمات المتنوعة	٣,٧٢	٠,٨	١,٠	٠,٠	٠,٠

المصدر: جدول (٣/٦) بالملحق الاحصائى بالنسبة لمعدلات التضخم. أما المساهمات، فقد تم حسابها بمعرفة الباحثين.

وفيما يتعلق بمعدل التضخم **محسوبا على أساس شهري**، وفقا للرقم القياسي العام لأسعار المستهلكين (حضر)، فقد بلغ ٠,٧٪ في المتوسط خلال سنة العرض مقابل ٠,٨٪ خلال سنة المقارنة، وبلغ ٠,٨٪ في شهر يونيو ٢٠١٤.

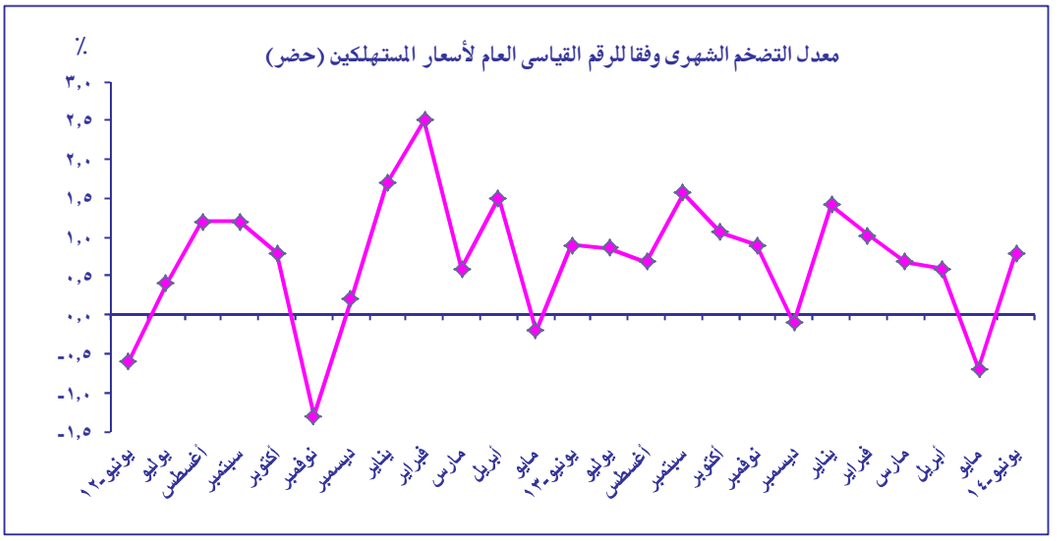

الرقم القياسي العام لأسعار المنتجين

انخفض معدل التضخم السنوي وفقا للرقم القياسى لأسعار المنتجين ليبلغ ٤,٣٪ فى يونيو ٢٠١٤، مقابل ٨,٤٪ فى يونيو ٢٠١٣. ويعزى هذا الانخفاض أساسا إلى انخفاض مساهمات فئات الزراعة وصيد الأسماك (١,٣ نقطة مئوية مقابل ٤,٣ نقطة)، والصناعات التحويلية (١,٠ نقطة مقابل ٢,٢ نقطة)، والتعدين واستغلال المحاجر (١,٢ نقطة مقابل ١,٥ نقطة)،بالإضافة الى تراجع مساهمة فئة أنشطة خدمات الغذاء والإقامة إلى (سالب ٠,٢ نقطة مئوية مقابل ٠,٢ نقطة). هذا فى حين ارتفعت مساهمات فئات إمدادات الكهرباء والغاز والبخار وإمدادات التكييف (٠,٧ نقطة مقابل ٠,٢ نقطة)، وأنشطة الإمداد المائى وشبكات الصرف الصحى وإدارة معالجة النفايات (٠,٢ نقطة مقابل لا شىء)، والنقل والتخزين (٠,١ نقطة مقابل لا شىء).

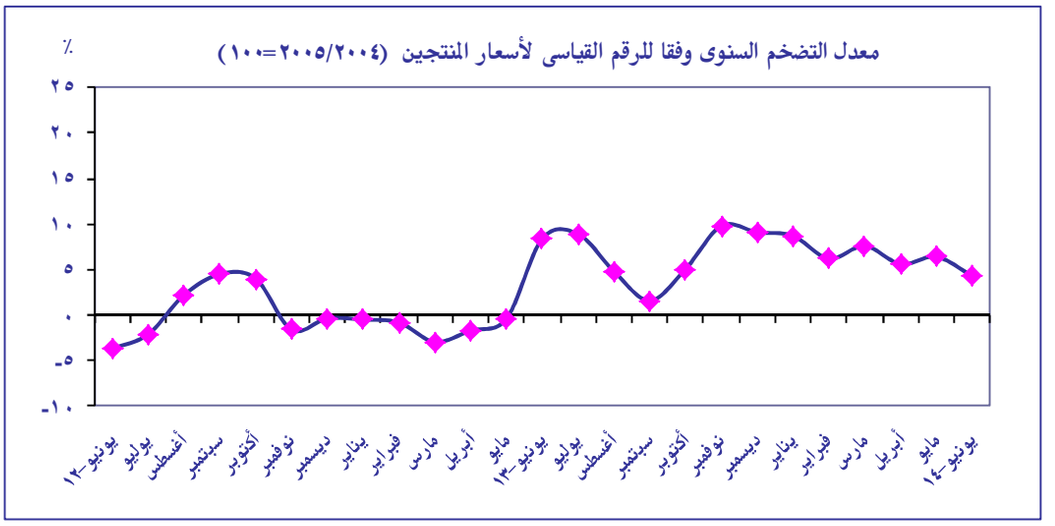

معدلات التضخم ومساهمات الفئات التي يتضمنها الرقم القياسى العام لأسعار المنتجين في معدل التضخم الكلى خلال سنتى العرض والمقارنة

(٢٠٠٥/٢٠٠٤= ١٠٠)

الفئات الرئيسية	الوزن النسبى	معدل التضخم (٪) خلال السنة المالية		المساهمة في معدل التضخم الكلي (نقطة مئوية) خلال السنة المالية	
		٢٠١٣/٢٠١٢	٢٠١٤/٢٠١٣	٢٠١٣/٢٠١٢	٢٠١٤/٢٠١٣
الرقم العام	**١٠٠,٠**	**٨,٤**	**٤,٣**	**٨,٤**	**٤,٣**
الزراعة وصيد الأسماك	٢٥,١	١٣,١	٤,٠	٤,٣	١,٣
التعدين واستغلال المحاجر	٢١,٨	٦,٨	٥,٦	١,٥	١,٢
الصناعات التحويلية	٣٨,٩	٦,٢	٢,٩	٢,٢	١,٠
إمدادات الكهرباء والغاز والبخار وإمدادات التكييف	٢,٣	١٠,٦	٣٨,٣	٠,٢	٠,٧
أنشطة الإمداد المائى وشبكات الصرف الصحى وإدارة ومعالجة النفايات	٢,٠	٠,٠	١٢,١	٠,٠	٠,٢
النقل والتخزين	٢,٨	٠,٠	٥,٦	٠,٠	٠,١
أنشطة خدمات الغذاء والإقامة	٥,٠	٦,٠	٦,٤–	٠,٢	٠,٢–
أنشطة المعلومات والاتصالات	٢,١	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠

المصدر: جدول (٤/٦) بالملحق الاحصائى فيما يتعلق بمعدلات التضخم. أما المساهمات، فقد تم حسابها بمعرفة الباحثين.

٣/٤- الماليـة العامـة

تشير البيانات الفعلية للموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠١٣/٢٠١٤ الى زيادة إجمـالي الإيـرادات بمعدل ٣٠,٤٪ ليصل إلى نحو ٤٥٦,٨ مليار جنيه بما يمثل ٢٢,٩٪ من الناتج المحلى، وزيـادة إجمـالي النفقات بمعدل ١٩,٣٪ ليصل إلى نحو ٧٠١,٥ مليار جنيه بما يمثل ٣٥,١٪ من الناتج المحلى الإجمالى.

وانعكاساً لما سبق، بلغ العجز النقدى خلال السـنة الماليـة ٢٠١٣/٢٠١٤ نحـو ٢٤٤,٧ مليـار جنيـه. وبإضافة صافى حيازة الأصول المالية والبالغ نحو ١٠,٧ مليار جنيه، يرتفع العجز الكلى للموازنة بمعدل ٦,٦٪ مقارنة بالسنة المالية السـابقة ليبلـغ نحـو ٢٥٥,٤ مليـار جنيـه أو مـا نسـبته ١٢,٨٪ مـن النـاتج المحلى الإجمالي (مقابل ٢٣٩,٧ مليار جنيه أو ما يمثل ١٣,٧٪ من الناتج المحلى خـلال السـنة الماليـة السابقة). وهو ما يشير الى استمرار تزايد الأعباء التي تتحملها الدولة، وعدم مواكبة الإيـرادات المحصـلة خلال هذه السنة المالية للإنفاق السابق الإشارة إليها.

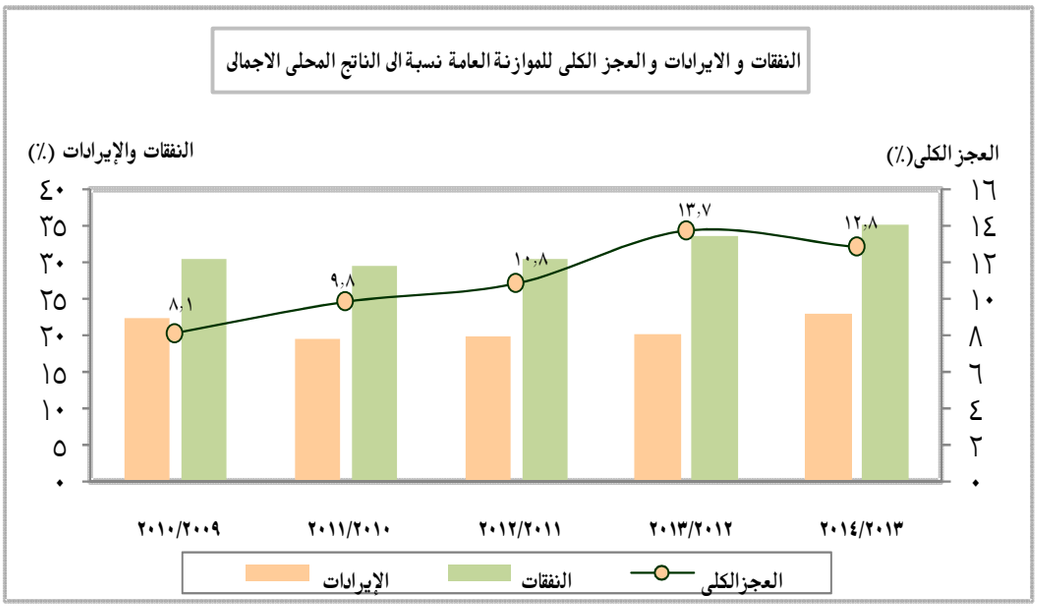

وتشير متابعة التنفيذ الفعلى للعمليات المالية الموحدة للحكومة العامة خلال السنة المالية ٢٠١٣/٢٠١٤ إلى ما يلى:

١/٣/٤ – قطاع الموازنة العامة للدولة
(الجهاز الإدارى – الإدارة المحلية – الهيئات الخدمية)

ارتفع إجمالي الإيرادات بنحـو ١٠٦,٥ مليـار جنيـه بمعـدل ٣٠,٤٪ خـلال سـنة التقريـر بالمقارنـة بالسنة المالية السابقة ليصل إلى نحو ٤٥٦,٨ مليار جنيه بما يمثل ٢٢,٩٪ من الناتج المحلى الإجمـالي. وجاءت هذه الزيادة كنتيجة أساسية **لزيادة ثلاثة بنود**، وهى:

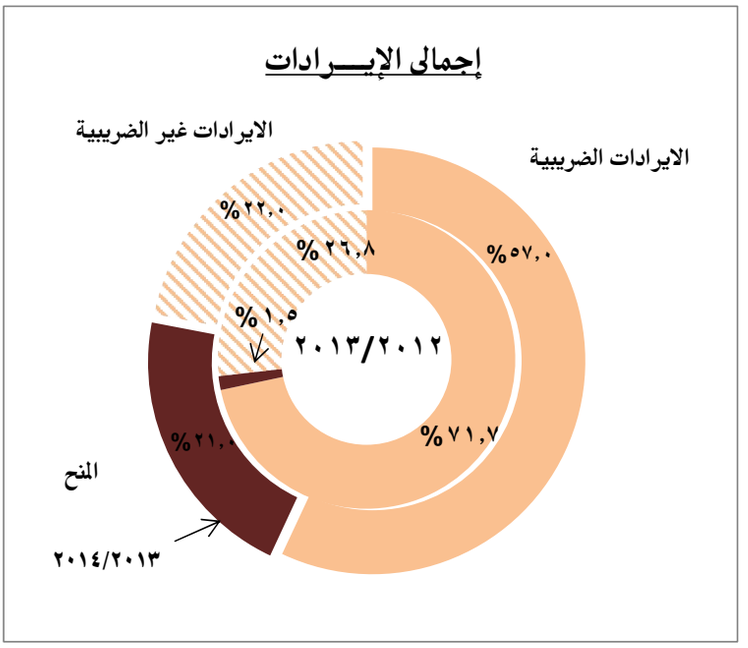

البند الأول، المنح الجارية الخارجية، والتى زادت بنحو ٩٠,٦ مليار جنيه لتصل إلى ٩٥,٩ مليار جنيه خلال السنة المالية ٢٠١٣/٢٠١٤، وتضمن هذا البند ما قيمته ٢٩,٧ مليار جنيه من رصيد حساب المبالغ الواردة من بعض الدول العربية بعد حرب الخليج والذى تم تسويته مع البنك المركزى، بالإضافة إلى المنح النقدية الواردة من بعض دول الخليج خلال السنة المالية المذكورة.

البند الثانى، تمثل فى الإيرادات الضريبية التى زادت بنحو ٩,٢ مليار جنيه لتصل إلى نحو ٢٦٠,٣ مليار جنيه، نتيجة لارتفاع معظم بنودها، وبصفة خاصة:

- الضرائب على الدخول والأرباح والمكاسب الرأسمالية والتى زادت بنحو ٣,٢ مليار جنيه لتصل إلى ١٢٠,٩ مليار جنيه، والتى من أهمها الضرائب على دخول الأفراد والتى زادت بنسبة ١٩,٨٪ لتصل إلى نحو ٣١,٤ مليار جنيه (نتيجة لزيادة بند الأجور وتعويضات العاملين فى جانب النفقات العامة)، والضرائب المحولة من هيئة قناة السويس والتى زادت بنسبة ١٧,٨٪ مقارنة بالسنة المالية السابقة لتصل إلى نحو ١٤,٣ مليار جنيه.

- الضرائب على المتلكات التى زادت بنحو ٢,٣ مليار جنيه لتصل إلى ١٨,٨ مليار جنيه لزيادة الحصيلة الضريبية من عوائد الأذون والسندات على الخزانة العامة.

البند الثالث، تمثل فى الإيرادات غير الضريبية التى زادت بنحو ٦,٦ مليار جنيه لتصل إلى نحو ١٠٠,٦ مليار جنيه، نتيجة للزيادة فى حصيلة بيع السلع والخدمات بنحو ٥,٨ مليار جنيه تبعاً للزيادة فى حصيلة الموارد الجارية من الصناديق والحسابات الخاصة –بصفة أساسية– خاصة بعد البدء فى تطبيق القانون رقم ١٩ لسنة ٢٠١٣ اعتباراً من ٢٠١٣/٧/١، والذى ينص على توريد ١٠٪ من جملة الإيرادات الشهرية للصناديق والحسابات الخاصة، وكذلك ٢٥٪ من أرصدتها فى ٢٠١٣/٦/٣٠ إلى الخزانة العامة للدولة. أما عوائد الملكية، فقد زادت بنحو ٠,٨ مليار جنيه فقط، كمحصلة لزيادة المحول من هيئتى البترول وقناة السويس بنحو ٤,٧ مليار جنيه، وتراجع المحول من البنك المركزى وبعض الهيئات الاقتصادية والشركات الأخرى بنحو ٤,٤ مليار جنيه.

وفى جانب النفقات، زاد الإجمالى بالموازنة العامة بمقدار ١١٣,٣ مليار جنيه بمعدل ١٩,٣٪ خلال سنة التقرير بالمقارنة بالسنة المالية السابقة ليصل إلى ٧٠١,٥ مليار جنيه بما يمثل ٣٥,١٪ من الناتج المحلى الإجمالى. وتمثلت هذه الزيادة فى **خمسة بنود رئيسية هى**: **البند الأول، الأجور وتعويضات العاملين** التى زادت بنحو ٣٥,٦ مليار جنيه (أو ما يمثل ٣١,٤٪ من الزيادة فى إجمالى النفقات) بمعدل ٢٤,٩٪ لتبلغ نحو ١٧٨,٦ مليار جنيه أو ما يمثل ٢٧,٥٪ من إجمالى الانفاق الحكومى الجارى وبما يستنفذ ما نسبته ٣٩,١٪ من إجمالى الايرادات. وقد تضمن هذا البند الزيادات التى تقررت اعتباراً من بداية السنة المالية محل العرض، وكذلك ما يخص الأجور من حزمة الإجراءات التحفيزية التى تم اتخاذها خلال السنة المالية والمتعلقة بالحد الأدنى لأجور العاملين بالحكومة وزيادة دخول المعلمين والمهن الطبية.

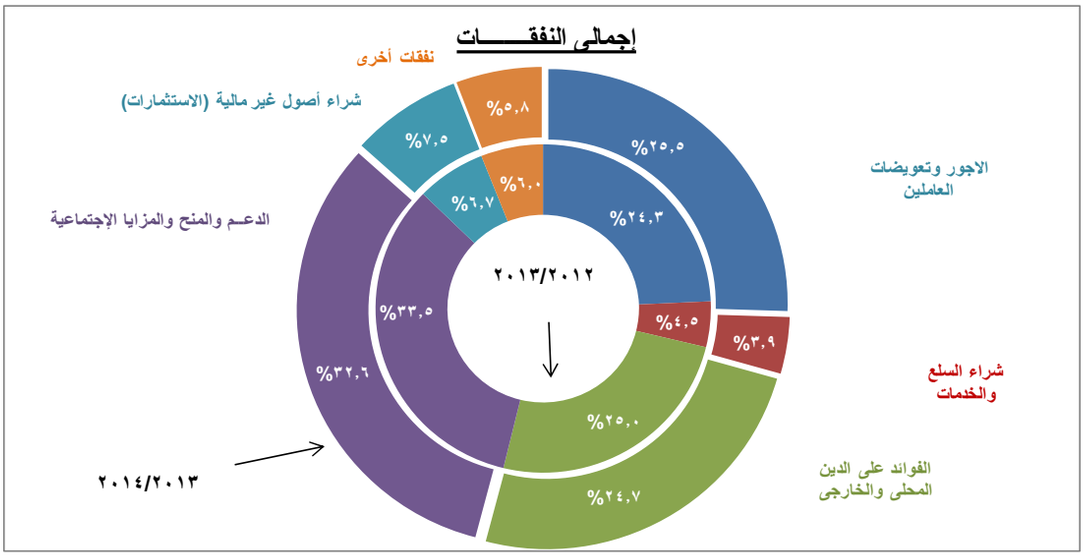

البند الثانى، يتمثل فى **الفوائد المدفوعة على الديون المحلية والخارجية** التى ارتفعت بنحو ٢٦,٢ مليار جنيه (أو ما يمثل ٢٣,١٪ من الزيادة فى إجمالى النفقات)، منها ما نسبته ٩٥,٨٪ فوائد على الديون المحلية. وبذلك يبلغ إجمالى هذا البند نحو ١٧٣,٢ مليار جنيه أو ما يمثل ٢٤,٧٪ من إجمالى النفقات وبما يستنفذ ٣٧,٩٪ من إجمالى الإيرادات.

البند الثالث ، تمثل فى **التكاليف الإجمالية للدعم** الذى قدمته الحكومة خلال سنة التقرير والتى زادت بنحو ١٦,٩ مليار جنيه بمعدل ٩,٩٪ مقارنة بالسنة المالية السابقة (لتمثل ١٤,٩٪ من الزيادة فى إجمالى النفقات).

البند الرابع، تمثل فى **المزايا الاجتماعية** التى ارتفعت بنحو ١٤,٤ مليار جنيه (أو ما يمثل ١٢,٧٪ من الزيادة فى إجمالى النفقات)، نتيجة لزيادة مساهمة الحكومة فى صناديق التأمين الاجتماعى خلال سنة التقرير.

البند الخامس، تمثل فى **الاستثمارات المنفذة** التى زادت بنحو ١٣,٤ مليار جنيه (أو ما يمثل ١١,٨٪ من الزيادة فى إجمالى النفقات) بمعدل ٣٣,٨٪ لتبلغ قيمتها نحو ٥٢,٩ مليار جنيه وبما يستنفذ ١١,٦٪ من إجمالى الإيرادات. وقد خصصت هذه المبالغ لتنفيذ الاستثمارات المدرجة بخطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وبصفة خاصة فى المشروعات المتعلقة بالبنية الأساسية خلال السنة المالية موضع العرض، فضلا عن زيادة بعض بنود النفقات الحكومية المتنوعة الأخرى.

ووفقا للعمليات المالية السابقة فى كل من جانبى الإيرادات والنفقات لقطاع الموازنة خلال السنة المالية ٢٠١٣/٢٠١٤، بلغ العجز النقدى نحو ٢٤٤,٧ مليار جنيه بما نسبته ١٢,٢٪ من الناتج المحلى الإجمالي. وارتفع العجز الكلى بنحو ١٥,٧ مليار جنيه ليصل إلى نحو ٢٥٥,٤ مليار جنيه (يمثل ١٢,٨٪ من الناتج المحلى الإجمالي) خلال سنة التقرير، مقابل نحو ٢٣٩,٧ مليار جنيه (يمثل ١٣,٧٪ من الناتج المحلى) خلال السنة المالية السابقة. وتم الاعتماد فى تمويل الجانب الأكبر من العجز الكلى (٩٥,٧٪) أو ما قيمته ٢٤٤,٤ مليار جنيه على مصادر التمويل المصرفية (منها ٥١,٢٪ من البنوك التجارية و ٤٨,٨٪ من البنك المركزى). كما تم الاعتماد فى تمويل نحو ١,٦٪ من العجز أو بما قيمته ٤,٠ مليار جنيه على مصادر التمويل الخارجية. والى جانب هذا، توافرت مصادر محليه غير مصرفية اخرى أمكن من خلالها إجراء بعض التسديدات المحلية المتنوعة.

ملخص العمليات المالية لقطاع الموازنة العامة للدولة

(القيمة بالمليون جنيه)

الإيرادات	٢٠١٣/٢٠١٢ فعلى	٢٠١٤/ ٢٠١٣ فعلى	النفقات	٢٠١٣/٢٠١٢ فعلى	٢٠١٤/٢٠١٣ فعلى
اجمالى الإيرادات	**٣٥٠٣٢٢**	**٤٥٦٧٨٨**	**إجمالى النفقات**	**٥٨٨١٨٨**	**٧٠١٥١٤**
الإيرادات الضريبية	**٢٥١١١٨**	**٢٦٠٢٨٩**	**الأجور وتعويضات العاملين**	**١٤٢٩٥٦**	**١٧٨٥٨٩**
الضرائب على الدخول والأرباح	١١٧٧٦٢	١٢٠٩٢٦	**شراء السلع والخدمات**	**٢٦٦٥٢**	**٢٧٢٤٨**
الضرائب على الممتلكات	١٦٤٥٣	١٨٧٦١	**الفوائد**	**١٤٦٩٩٥**	**١٧٣١٥٠**
الضرائب على السلع والخدمات	٩٢٩٢٤	٩١٨٦٧	**الدعم والمنح والمزايا الاجتماعية**	**١٩٧٠٩٣**	**٢٢٨٥٧٩**
ضرائب على التجارة الدولية(الجمارك)	١٦٧٧١	١٧٦٧٣	الدعم	١٧٠٨٠٠	١٨٧٦٥٩
ضرائب أخـــرى	٧٢٠٨	١١٠٦٢	المنح	٥٠١٤	٥١٩٠
المنـــــح	**٥٢٠٨**	**٩٥٨٥٦**	مزايا اجتماعية	٢٠٧٧٨	٣٥٢٠٠
إيرادات أخرى	**٩٣٩٩٦**	**١٠٠٦٤٣**	أخرى	٥٠١	٥٣٠
عوائد الملكية	٥٧٣٥٦	٥٨١١٥	**النفقات الأخرى**	**٣٤٩٧٦**	**٤١٠٦٧**
حصيلة بيع السلع والخدمات	٢٢٧٣٣	٢٨٤٩٩	الدفاع	٢٨٧٣٩	٣١٨٤٤
تمويل الاستثمارات	٦٢٨٢	٦١٨٠	أخرى	٦٢٣٧	٩٢٢٣
أخـــرى	٧٦٢٥	٧٨٤٩	**شراء أصول غير مالية (الاستثمارات)**	**٣٩٥١٦**	**٥٢٨٨١**

٢/٣/٤ – العمليات المالية الموحدة للحكومة العامة

وبإضافة العمليات المالية الخاصـــة ببنك الاستثمار القومي وصناديق التأميـــن الاجتماعي إلى العمليات المالية الخاصة بقطاع الموازنة العامة للدولة خلال السنة المالية ٢٠١٣/٢٠١٤، زادت الإيرادات المحصلة بنحو ٦٢,٧ مليار جنيه لتبلغ نحو ٥١٩,٤ مليار جنيه بما نسبته ٢٦,٠٪ من الناتج المحلى الإجمالى، وزادت أيضاً النفقات العامة بنحو ٥٨,٣ مليار جنيه لتبلغ نحو ٧٥٩,٨ مليار جنيه بما نسبته ٣٨,٠٪ من الناتج المحلى.

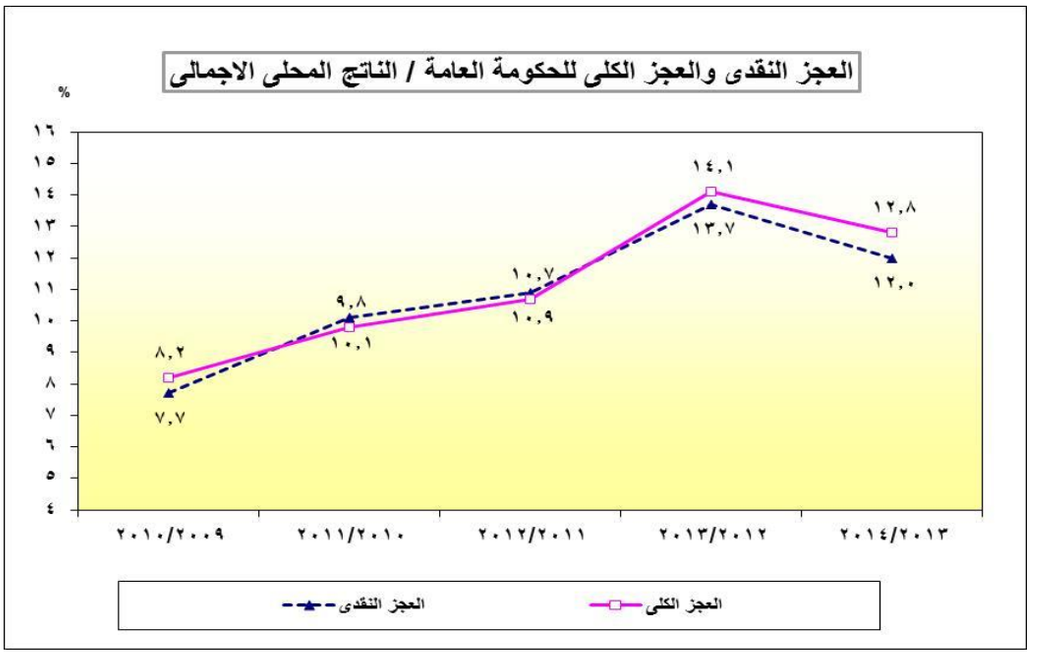

وبذلك أسفرت العمليات المالية السابقة عن عجز كلى للعمليات المالية الموحدة للحكومة العامة بلغ نحو ٢٥٤,٧ مليار جنيه بما نسبته ١٢,٨٪ من الناتج المحلى الإجمالى خلال السنة المالية ٢٠١٣/٢٠١٤. وقد تم تمويل العجز الكلى للعمليات المالية الموحدة للحكومة العامة من خلال الاعتماد بصفة أساسية على مصادر التمويل المحلية.

ملخص العمليات المالية الموحدة للحكومة العامة

(بالمليون جنيه)

	٢٠١٣/٢٠١٢	٢٠١٤/٢٠١٣ (فعلـــــــى)
إجمالى الإيرادات	٤٠٣٦٣٧	٥١٩٤٤٩
إجمالى النفقات	٦٤٤٠٨٠	٧٥٩٨٤٧
العجز النقدى	٢٤٠٤٤٣	٢٤٠٣٩٨
صافى حيازة الأصول المالية	٦٤١٠	١٤٣١٧
العجز الكلى	٢٤٦٨٥٣	٢٥٤٧١٥
مصادر التمويل	٢٤٦٨٥٣	٢٥٤٧١٥
التمويل المحلى	٢٤٤٨٠٧	٢٥٨٣٩٩
التمويل المصرفى	٢٢٢٠٨٧	٢٤٠١٥١
التمويل غير المصرفى	٢٢٧٢٠	١٨٢٤٨
الاقتراض الخارجى	٢٠٢٧٠	٤٠٢٢
أخـــرى	١٩٨٠٣	٧١٩١–
فروق إعادة التقييم	١١٣٥٧	١٢٤٢
صافى متحصلات الخصخصة	١٢	٣١٥–
الفرق بين القيمة الاسمية والقيمة الحالية لأذون الخزانة	٦٧٩١–	١٠٥١–
غير محدد	٤٢٦٠٥–	٣٩١–

٤/٤ – ميزان المدفوعات والتجارة الخارجية

٤/٤ /١– ميزان المدفوعات

أسفرت معاملات الاقتصاد المصري مع العالم الخارجي خلال السنة المالية ٢٠١٣/٢٠١٤ عن تحقيق فائض كلى بميزان المدفوعات بلغ نحو ١,٥ مليار دولار (مقابل فائض اقتصر على ٢٣٧,٠ مليون دولار خلال السنة المالية السابقة). حيث تحسن العجز فى حساب المعاملات الجارية ليقتصر على نحو ٢,٤ مليار دولار (مقابل نحو ٦,٤ مليار دولار)، وحقق حساب المعاملات الرأسمالية والمالية صافى تدفق للداخل بلغ نحو ٤,٩ مليار دولار (مقابل نحو ٩,٨ مليار دولار).

وجاء تحسن العجز فى حساب **المعاملات الجارية** خلال سنة العرض لتصاعد صافى التحويلات الجارية بدون مقابل بمعدل ٥٧,٦٪ ليبلغ نحو ٣٠,٤ مليار دولار (مقابل نحو ١٩,٣ مليار دولار). ويأتى ذلك انعكاسا لارتفاع صافى التحويلات الرسمية ليبلغ نحو ١١,٩ مليار دولار (مقابل ٨٣٥,٦ مليون دولار)، كنتيجة أساسية لارتفاع المنح والهبات النقدية والسلعية الواردة إلى الحكومة المصرية من بعض الدول العربية.

وقد حال دون تحقيق مزيد من التحسن فى عجز حساب المعاملات الجارية ، تراجع فائض ميزان الخدمات والدخل بمعدل ٨٠,٦٪ ليقتصر على ٩٧٨,٥ مليون دولار خلال سنة العرض (مقابل نحو ٥,٠ مليار دولار)، انعكاسا لانخفاض كل من المتحصلات الخدمية بمعدل ٢٠,٧٪ لتصل الى نحو ١٧,٦ مليار دولار، والمدفوعات الخدمية بمعدل ٣,١٪ لتصل الى نحو ١٦,٧ مليار دولار. وهو ما انعكس على انخفاض نسبة تغطية المتحصلات من الخدمات والدخل الى المدفوعات من الخدمات والدخل لتصل الى ١٠٥,٩٪ مقابل ١٢٩,٣٪.

وقد اسفرت **المعاملات الرأسمالية والمالية** خلال سنة العرض عن تحقيق صافى تدفق للداخل بلغ نحو ٤,٩ مليار دولار (مقابل نحو ٩,٨ مليار دولار خلال سنة المقارنة). وذلك كنتيجة اساسية لتراجع صافي التغير على **التزامات البنك المركزي المصري** تجاه العالم الخارجي ليسجل صافى تدفق للداخل بلغ نحو ١,٩ مليار دولار (مقابل نحو ٦,٥ مليار دولار)، كنتيجة لقيام البنك المركزى برد ودائع بعض الدول العربية لديه، كما تراجع **صافي تدفق الاستثمارات بمحفظة الأوراق المالية فى مصر للداخل** لتبلغ نحو ١,٢ مليار دولار (مقابل نحو **١,٥** مليار دولار). هذا في حين ارتفع صافي التدفق للداخل للاستثمار الاجنبي المباشر في مصر ليسجل نحو ٤,١ مليار دولار (مقابل نحو ٣,٨ مليار دولار).

ونعرض فيما يلي جدول لأهم مؤشرات ميزان المدفوعات وفقا لتقديرات الناتج المحلى الاجمالى، وعرض تفصيلى لتطورات بنود ميزان المدفوعات عن السنة المالية ٢٠١٣/٢٠١٤ مقارنةً بالسنة المالية السابقة.

مؤشرات ميزان المدفوعات

	السنة المالية (٪)	
	٢٠١٣/٢٠١٢	٢٠١٤/٢٠١٣
الميزان التجارى:		
– الصادرات السلعية / الناتج المحلى الاجمالى	٩,٩	٩,١
● الصادرات البترولية / اجمالى الصادرات	٤٨,٣	٤٧,٧
● صادرات البترول الخام / الصادرات البترولية	٥٦,١	٦١,٩
– الواردات السلعية / الناتج المحلى الاجمالى	٢١,٢	٢٠,٩
● الواردات غير البترولية / اجمالى الواردات	٧٩,٠	٧٧,٩
واردات السلع الغذائية والحبوب / الواردات غير البترولية	٢١,٠	٢١,٧
● واردات المنتجات البترولية / إجمالى الواردات	١٦,٤	١٨,٦
– حجم التجارة الخارجية/ الناتج المحلى الاجمالى	٣١,١	٣٠,٠
– نسبة تغطية حصيلة الصادرات السلعية / الواردات السلعية	٤٦,٨	٤٣,٧
– الميزان التجارى / الناتج المحلى الاجمالى	١١,٣–	١١,٨–
الميزان الخدمى:		
– الميزان الخدمى / الناتج المحلى الإجمالى	١,٩	٠,٣
● اجمالى المتحصلات الخدمية/الناتج المحلى الإجمالى، ومنها:	٨,٢	٦,١
متحصلات قناة السويس / الناتج المحلى الإجمالى	١,٩	١,٩
السياحة / الناتج المحلى الإجمالى	٣,٦	١,٨
التحويلات:		
– صافى التحويلات / الناتج المحلى الإجمالى	٧,١	١٠,٦
تحويلات المصريين العاملين بالخارج / الناتج المحلى الاجمالى	٦,٩	٦,٥
– الميزان الجارى / الناتج المحلى الإجمالى	٢,٤–	٠,٨–
– الحصيلة الجارية / الناتج المحلى الإجمالى	٢٥,٢	٢٥,٨
– المدفوعات الجارية / الناتج المحلى الإجمالى	٢٧,٦	٢٦,٧
– الحصيلة الجارية / المدفوعات الجارية	٩١,٥	٩٦,٩
الحساب المالى والرأسمالى:		
– صافى الاستثمار الأجنبى المباشر فى مصر / الناتج المحلى الإجمالى	١,٤	١,٤
– الميزان الكلى / الناتج المحلى الإجمالى	**٠,١**	**٠,٥**
– عدد شهور الواردات السلعية والخدمية التى تغطيها صافى الاحتياطات الدولية (نهاية يونيو)	٢,٧	٢,٩

١/١/٤/٤– حساب المعاملات الجارية

تراجع عجز حساب المعاملات الجارية ليقتصر على ٢,٤ مليار دولار خلال سنة العرض (مقابل عجز بلغ نحو ٦,٤ مليار دولار خلال سنة المقارنة)، كمحصلة لارتفاع صافي التحويلات بدون مقابل بمعدل ٥٧,٦٪، وانخفاض فائض ميزان الخدمات والدخل بمعدل ٨٠,٦٪، وارتفاع عجز الميزان التجاري بمعدل ٩,٨٪، وذلك على النحو التفصيلى التالى:

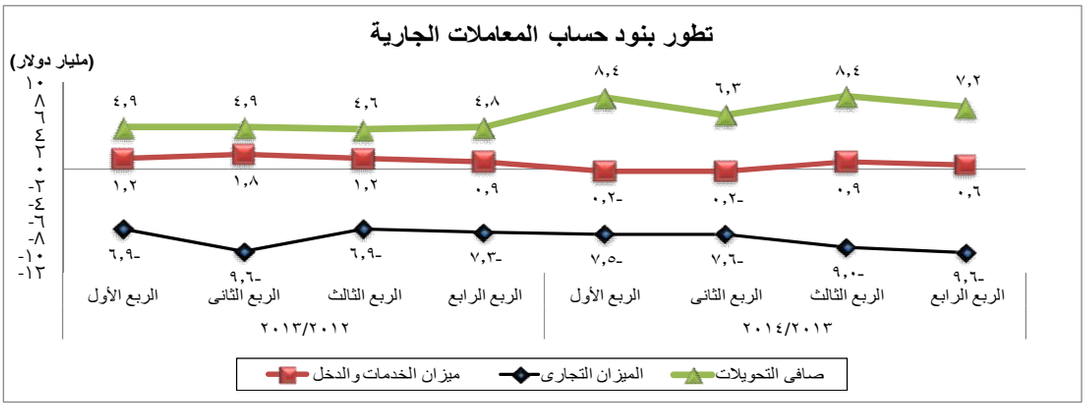

أولاً- الميزان التجارى

ارتفع عجز الميزان التجارى بمعدل ٩,٨٪ ليبلغ نحو ٣٣,٧ مليار دولار (مقابل ٣٠,٧ مليار دولار). وقد جاء ذلك نتيجة لزيادة المدفوعات عن الواردات السلعية بمعدل ٣,٧٪ لتسجل نحو ٥٩,٨ مليار دولار (مقابل نحو ٥٧,٧ مليار دولار)، وتراجع حصيلة الصادرات السلعية بمعدل ٣,٢٪ لتصل إلى ٢٦,١ مليار دولار (مقابل نحو ٢٧,٠ مليار دولار). وانعكس ذلك على انخفاض نسبة تغطية حصيلة الصادرات السلعية الى المدفوعات عن الواردات السلعية إلى ٤٣,٧٪ مقابل ٤٦,٨٪. وسوف يتم توضيح ذلك بالعرض التفصيلي للهيكل السلعي للتجارة الخارجية فيما بعد.

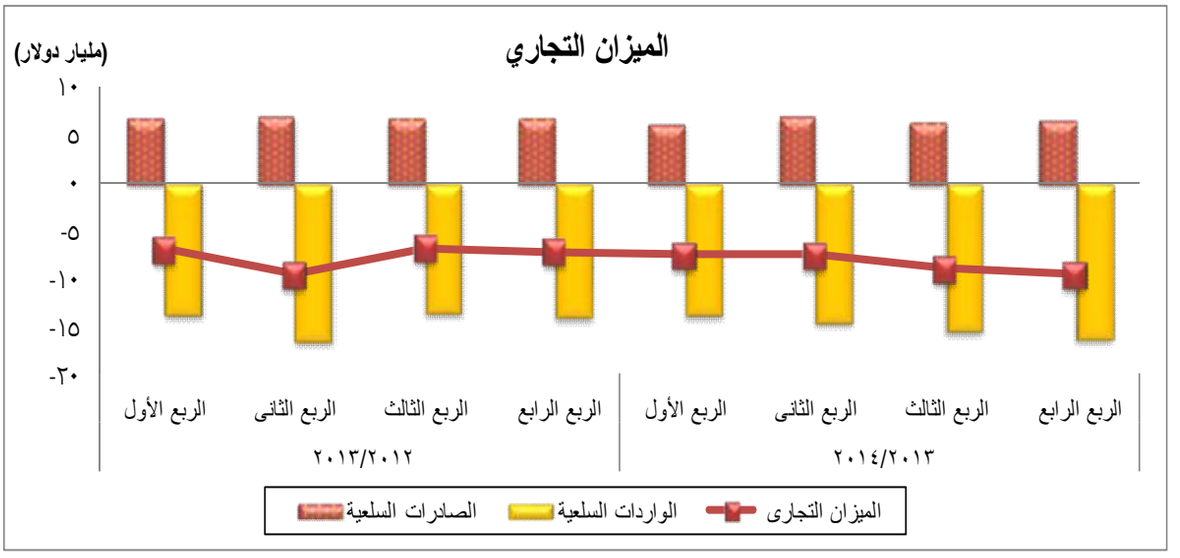

ثانياً– ميزان الخدمات والدخل

تراجع فائض ميزان الخدمات والدخل بمعدل ٨٠,٦٪ ليقتصر على نحو ٩٧٨,٥ مليون دولار خلال سنة العرض (مقابل نحو ٥,٠ مليار دولار)، وجاء ذلك نتيجة لتراجع المتحصلات من الخدمات والدخل بما يفوق تراجع المدفوعات من الخدمات والدخل، وذلك على النحو التالي:

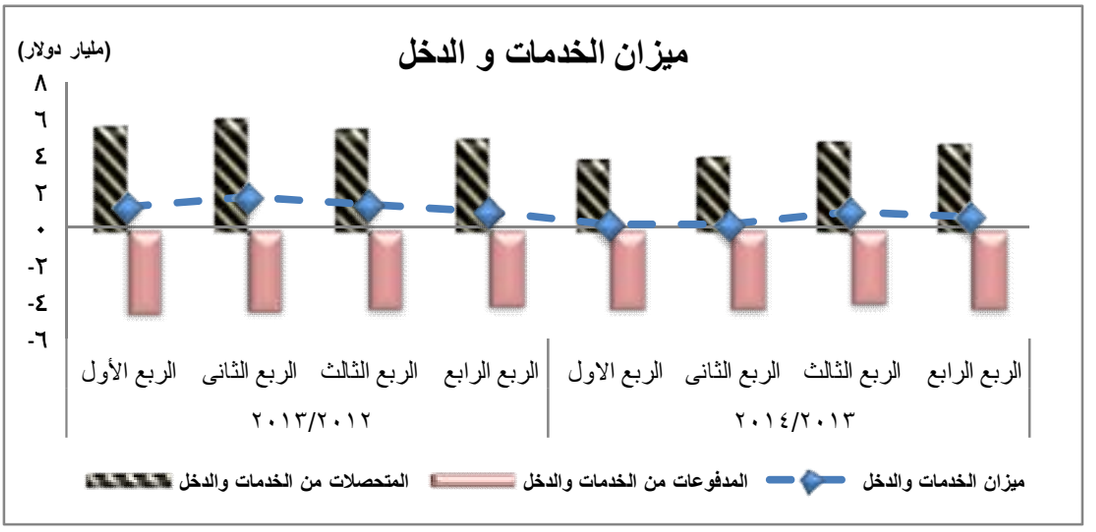

أ– **المتحصلات من الخدمات والدخل** تراجعت بمعدل ٢٠,٧٪ لتسجل نحو ١٧,٦ مليار دولار خلال سنة العرض (مقابل نحو ٢٢,٢ مليار دولار). وذلك نتيجة **لتراجع البنود الآتية**:–

- **الإيرادات السياحية*** بمعدل ٤٨,٠٪ لتبلغ نحو ٥,١ مليار دولار (مقابل نحو ٩,٨ مليار دولار)، ويعزى ذلك اساسا لانخفاض عدد الليالي السياحية بمعدل ٤٨,٨٪ لتسجل ٧٢,٩ مليون ليلة (مقابل ١٤٢,٤ مليون ليلة).

- **المتحصلات الخدمية الأخرى** بمعدل ١٥,٣٪ لتسجل نحو ٢,٢ مليار دولار (مقابل نحو ٢,٦ مليار دولار)، لانخفاض متحصلات كل من خدمات التشييد والمقاولات، وخدمات الاتصالات، وخدمات الحاسب الالى واشتراك المجلات والجرائد.

- **متحصلات دخل الاستثمار** بمعدل ١,٨٪ لتسجل ١٩٤,٢ مليون دولار(مقابل ١٩٧,٨ مليون دولار)، انعكاسا لانخفاض دخل الاستثمارات الأخرى وخاصة الفوائد على الودائع بالخارج.

* تحسب على أساس عدد الليالى السياحية للمغادرين غير المقيمين مضروبا فى متوسط إنفاق السائح فى الليلة الواحدة.

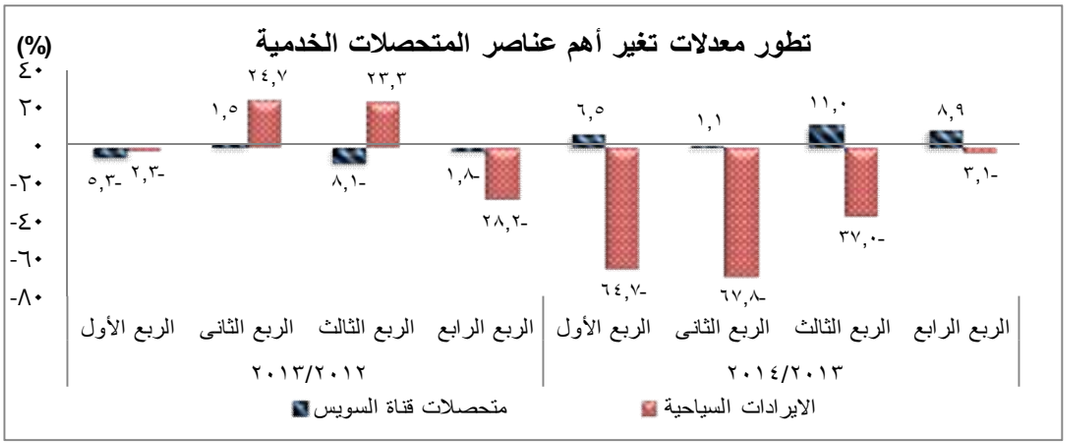

وعلى الجانب الآخر ارتفعت البنود الآتية:-

- **متحصلات النقل** بمعدل ٣,٠٪ لتسجل نحو ٩,٥ مليار دولار(مقابل نحو ٩,٢ مليار دولار)، لارتفاع متحصلات شركات الملاحة المصرية بمعدل ٧,١ ٪ معظمها فى النوالين، وكذا ارتفاع حصيلة رسوم المرور في قناة السويس بمعدل ٦,٧٪ لتصل الى نحو ٥,٤ مليار دولار (مقابل نحو ٥,٠ مليار دولار)، وهو ما يرجع الى ارتفاع الحمولة الصافية للسفن المارة بمجرى القناة بمعدل ٢,١٪، وكذا ارتفاع سعر صرف وحدة حقوق السحب الخاصة (SDR) امام الدولار الأمريكي بمعدل ١,٧٪.

- **المتحصلات الخدمية الحكومية** بمعدل ٤٩,٥٪ لتسجل ٦٥٤,٤ مليون دولار (مقابل ٤٣٧,٦ مليون دولار)، لارتفاع المتحصلات الحكومية الأخرى.

ب – **<u>المدفوعات عن الخدمات والدخل</u>** انخفضت بمعدل ٣,١٪ لتصل إلى نحو ١٦,٧ مليار دولار (مقابل نحو ١٧,٢ مليار دولار)، وذلك نتيجة **لانخفاض البنود التالية:-**

- **المدفوعات الخدمية الأخرى** بمعدل ١١,٣٪ لتسجل نحو ٣,٣ مليار دولار(مقابل نحو ٣,٧ مليار دولار)، لانخفاض مدفوعات خدمات التشييد والمقاولات، وكذا خدمات الاتصالات، ومدفوعات الاتاوات ومصاريف التراخيص.

- **المصروفات الحكومية** بمعدل ١٣,٧٪ لتسجل نحو ١,١ مليار دولار(مقابل نحو ١,٢ مليار دولار)، لانخفاض المصاريف الحكومية الأخرى، ومصاريف السفارات المصرية فى الخارج.

- **مدفوعات دخل الاستثمار** بمعدل ١,٥٪ لتسجل نحو ٧,٥ مليار دولار (مقابل نحو ٧,٦ مليار دولار)، لتراجع كل من تحويلات ارباح شركات البترول الاجنبية العاملة فى مصر، وتحويلات الفوائد والتوزيعات على السندات والأوراق المالية.

وعلى الجانب الآخر ارتفعت البنود الاتية:-

- **مدفوعات السفر** بمعدل ٤,٠٪ لتسجل نحو ٣,٠ مليار دولار(مقابل نحو ٢,٩ مليار دولار)، كنتيجة اساسية لزيادة مدفوعات الفيزا كارد.

- **مدفوعات النقل** بمعدل ٣,٥٪ لتسجل نحو ١,٧٢ مليار دولار(مقابل نحو ١,٦٦ مليار دولار)، لارتفاع المبالغ المحولة لإيجار الطائرات من الخارج، والمبالغ المحولة بواسطة شركات الملاحة الاجنبية.

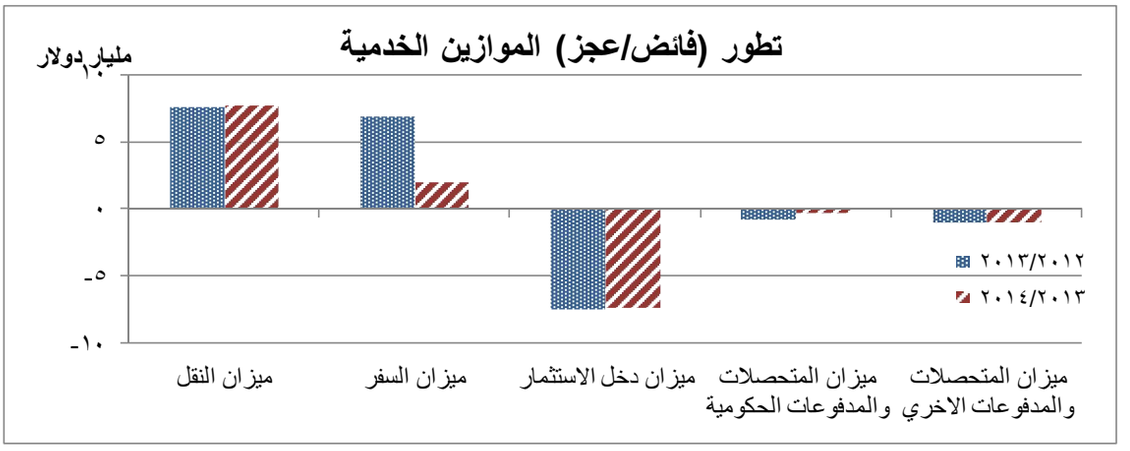

ثالثاً- صافى التحويلات الجارية بدون مقابل

من العوامل الأساسية التى ساهمت فى تراجع عجز حساب المعاملات الجارية تصاعد صافى التحويلات الجارية بدون مقابل بمعدل ٥٧,٦٪ ليصل الى نحو ٣٠,٤ مليار دولار خلال سنة العرض (مقابل ١٩,٣ مليار دولار). وجاء ذلك لارتفاع صافى التحويلات الرسمية لتبلغ نحو ١١,٩ مليار دولار (مقابل ٨٣٥,٦ مليون دولار)، وذلك لارتفاع المنح والهبات النقدية والسلعية الواردة إلى الحكومة المصرية من بعض الدول العربية.

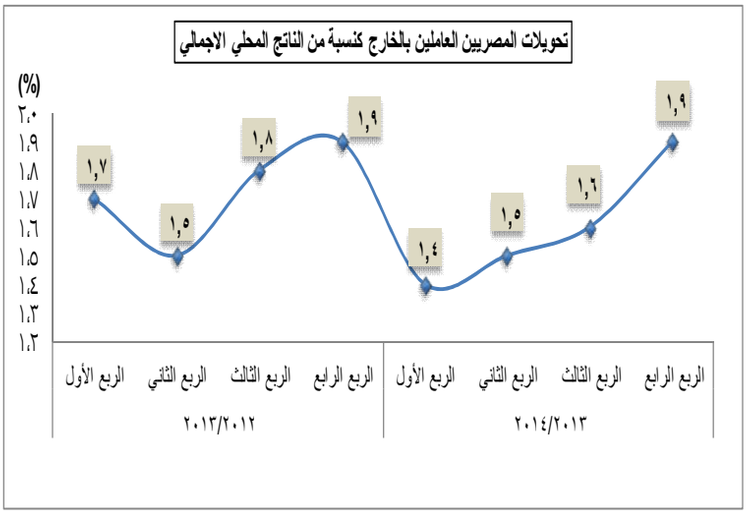

فى حين استقر صافى التحويلات الخاصة بدون مقابل عند نفس مستواه تقريبا فى السنة المالية السابقة ليسجل نحو ١٨,٤ مليار دولار على الرغم من تراجع تحويلات المصريين العاملين بالخارج بمعدل طفيف بلغ نحو ٠,٨٪ ، حيث تركز هذا التراجع فى التحويلات الواردة من كل من الكويت، والإمارات العربية المتحدة، في حين ارتفعت التحويلات الواردة من المملكة العربية السعودية، علماً بأن النسبة الأكبر من إجمالي التحويلات تأتى من المصريين العاملين بتلك الدول.

ويوضح الشكل التالى المتحصلات والمدفوعات الجارية خلال سنة التقرير والسنة المالية السابقة.

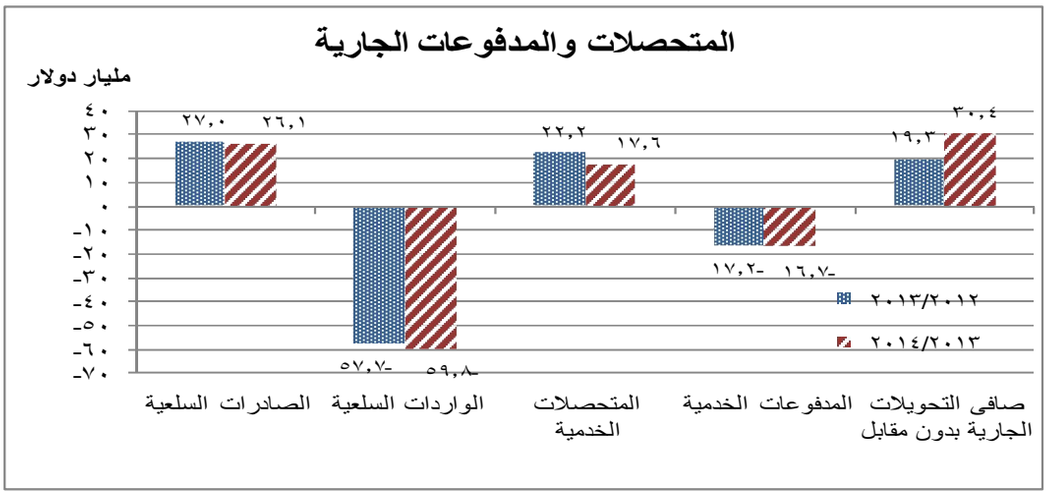

٤/٤ /٢/١/– حساب المعاملات الرأسمالية والمالية

أسفرت المعاملات الرأسمالية والمالية خلال السنة المالية ٢٠١٣/٢٠١٤ عن تحقيق **صافى تدفق للداخل** بلغ نحو ٤,٩ مليار دولار (مقابل نحو ٩,٨ مليار دولار خلال السنة المالية السابقة)، وذلك انعكاساً للتطورات التالية:

١- **تراجع صافى تدفق الاستثمارات بمحفظة الأوراق المالية فى مصر** للداخل ليقتصر على نحو ١,٢ مليار دولار (مقابل نحو ١,٥ مليار دولار)، وذلك كنتيجة أساسية لانخفاض صافى استثمارات الأجانب فى السندات المصرية لتقتصر على ٩٢٦,٧ مليون دولار (مقابل ٢,٣ مليار دولار)، فى حين تحول صافى استثمارات الأجانب فى بورصة الأوراق المالية ليحقق صافى مشتريات بلغ ٤٤٤,٥ مليون دولار (مقابل صافى مبيعات بلغ ٧٥٨,٧ مليون دولار).

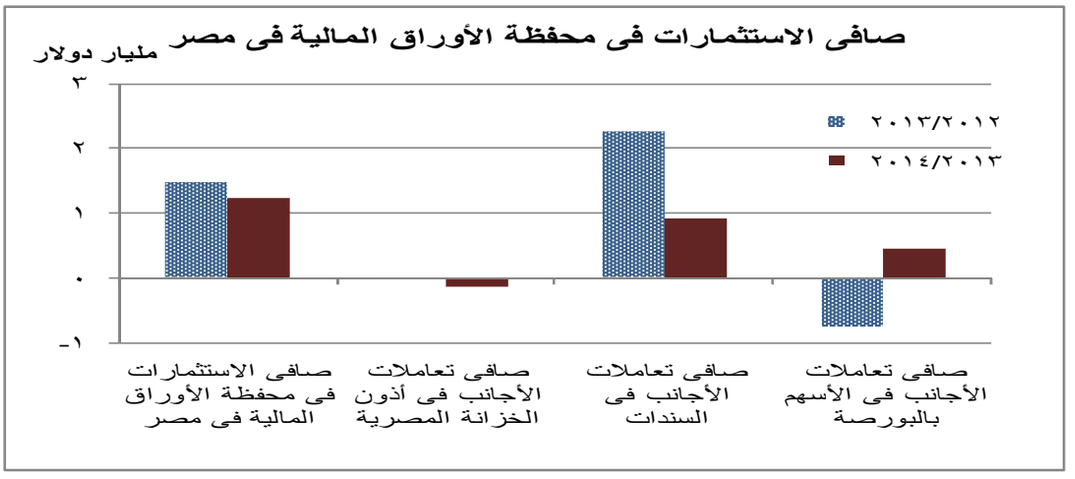

٢- **ارتفاع صافى التدفق للداخل للاستثمار الأجنبي المباشر في مصر** ليسجل نحو ٤,١ مليار دولار (مقابل نحو ٣,٨ مليار دولار). وجاء ذلك كنتيجة أساسية لارتفاع صافى التدفق للداخل للاستثمارات فى قطاع البترول لتسجل نحو ١,٦ مليار دولار (مقابل نحو ١,٠ مليار دولار). فى حين سجل صافى التدفق للداخل للاستثمارات الواردة لتأسيس شركات (أو زيادة رؤوس أموالها) تراجع بمعدل ٦,٧٪ ليبلغ نحو ٢,٢ مليار دولار (مقابل نحو ٢,٤ مليار دولار).

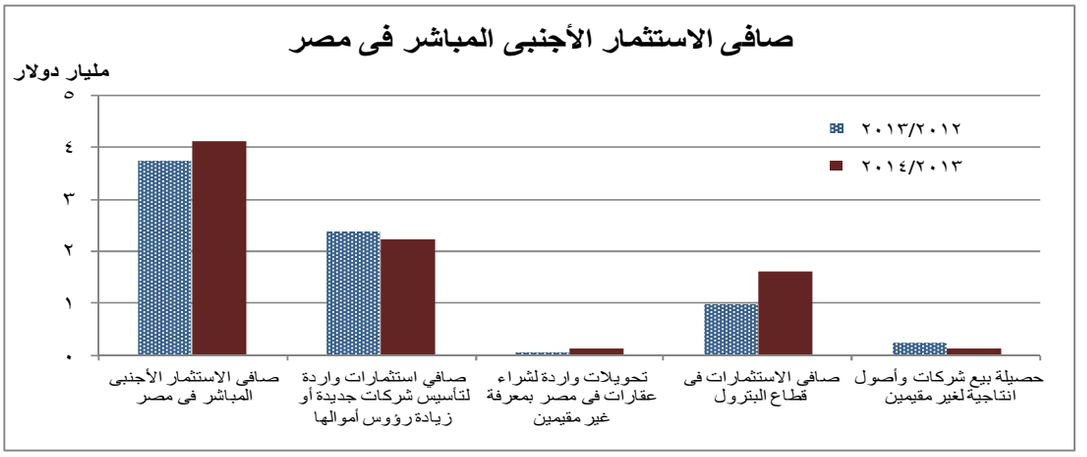

ويوضح الجدول التالى التوزيع القطاعى ونسبة مساهمة كل قطاع فى اجمالى التدفقات الداخلة للاستثمار الاجنبى المباشر فى مصر.

(مليون دولار)

قطاع النشاط	السنة المالية ٢٠١٣/٢٠١٢	المساهمة (٪)	٢٠١٤/٢٠١٣	المساهمة (٪)
اجمالى تدفقات الاستثمار الاجنبى المباشر فى مصر للداخل	**١٠٢٧٣,٦**	**١٠٠,٠**	**١٠٨٩٢,٩**	**١٠٠,٠**
١- البترول	٧٢٦٦,١	٧٠,٧	٧٨١٤,٨	٧١,٧
٢- صناعى	٢٦١,٠	٢,٥	٢١٥,٣	٢,٠
٣- زراعى	١٣٩,٠	١,٤	٢٥,٨	٠,٢
٤- انشائى	٢٠,٧	٠,٢	٢٣٨,٣	٢,٢
٥- خدمى، منه :-	٧٣٩,٨	٧,٢	٤٣١,٠	٤,٠
عقارى	٤٤,٢	٠,٤	١٤٩,٤	١,٤
تمويلى	٣٧٩,٢	٣,٧	١١١,٥	١,١
سياحى	٢٠,٩	٠,٢	١٣,٠	٠,١
اتصالات وتكنولوجيا المعلومات	٢١,١	٠,٢	٢,٠	٠,٠
خدمى أخرى	٢٧٤,٤	٢,٧	١٥٥,١	١,٤
٦- غير موزع	١٨٤٧,٠	١٨,٠	٢١٦٧,٧	١٩,٩

٣- **حققت الأصول والخصوم الأخرى** (والتي تتمثل في التغير في كل من الأصول والخصوم الأجنبية للبنوك، والأصول الأجنبية غير الاحتياطية والخصوم الأجنبية للبنك المركزي، والمقابل لبعض البنود المدرجة في الحساب الجاري) صافى تدفق للداخل بلغ نحو ٢٦٣,٢ مليون دولار فقط (مقابل نحو ٣,٦ مليار دولار خلال السنة المالية السابقة). وذلك لتراجع صافي التغير على التزامات البنك المركزي المصري تجاه العالم الخارجي ليقتصر على صافى تدفق للداخل بلغ نحو ١,٩ مليار دولار (مقابل نحو ٦,٥ مليار دولار)، كنتيجة أساسية لقيام البنك المركزى برد ودائع بعض الدول العربية لديه.

٤- أسفرت **القروض والتسهيلات متوسطة وطويلة الأجل** عن تحقيق صافى سداد بلغ نحو ١,٤ مليار دولار (مقابل صافى استخدام بلغ ٧٣٢,٢ مليون دولار)، وذلك محصلة لتراجع إجمالي المستخدم إلى ٨٠١,٠ مليون دولار (مقابل نحو ٢,٨ مليار دولار)، وكذا لارتفاع اجمالى المسدد إلى نحو ٢,٢ مليار دولار (مقابل ٢,٠ مليار دولار).

٢/٤/٤- التجارة الخارجية

ارتفع إجمالي حجم التجارة الخارجية لمصر خلال السنة المالية ٢٠١٣/٢٠١٤ بمعدل ١,٥٪ ليبلغ نحو ٨٥,٩ مليار دولار مقارنة بالسنة المالية السابقة بما يمثل ٣٠,٠٪ من الناتج المحلى الاجمالى.

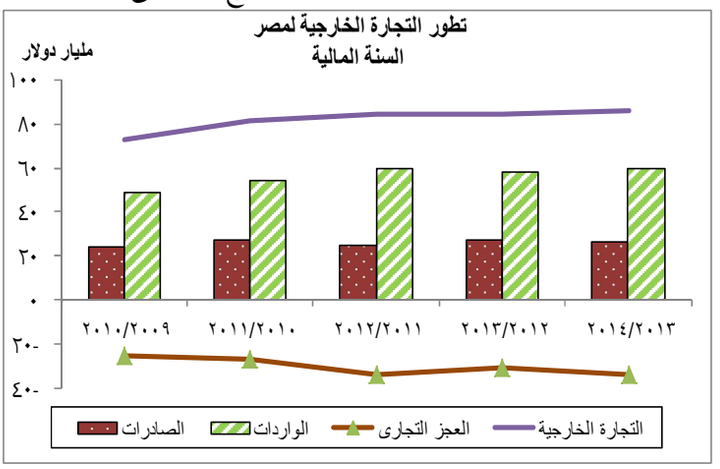

ويرجع ذلك إلى ارتفاع المدفوعات عن الواردات السلعية بمعدل ٣,٧٪ لتبلغ نحو ٥٩,٨ مليار دولار بما يمثل ٢٠,٩٪ من الناتج المحلى الاجمالى، وانخفاض حصيلة الصادرات السلعية بمعدل ٣,٢٪ لتبلغ نحو ٢٦,١ مليار دولار بما يمثل ٩,١٪ من الناتج المحلى الاجمالى.

١/٢/٤/٤- التوزيع السلعي للصادرات

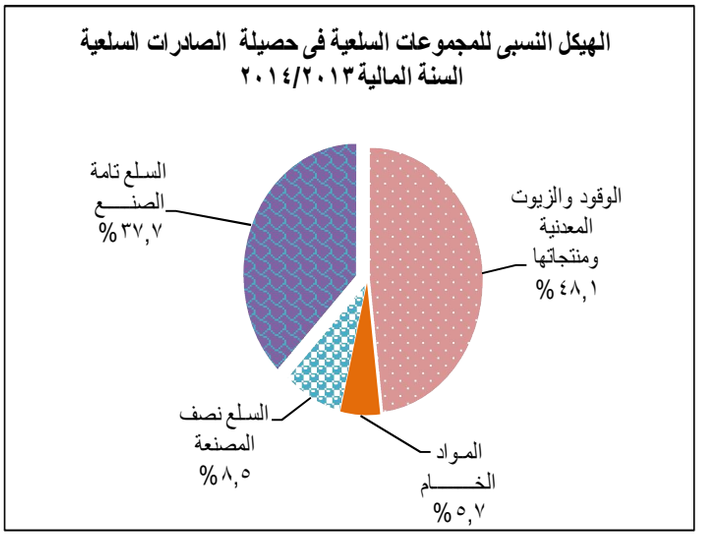

انخفضت حصيلة الصادرات السلعية بمعدل ٣,٢٪ لتبلغ نحو ٢٦,١ مليار دولار خلال سنة العرض. ويرجع ذلك أساساً لإنخفاض كل من الصادرات البترولية (٤٧,٧٪ من إجمالى الصادرات) بمعدل ٤,٤٪، والصادرات غير البترولية (٥٢,٣٪ من إجمالى الصادرات) بمعدل ٢,١٪.

وفيما يلى عرض تفصيلى لإجمالى حصيلة الصادرات السلعية وفقا للتصنيفات المختلفة:

١- حصيلة الصادرات وفقا لدرجة التصنيع

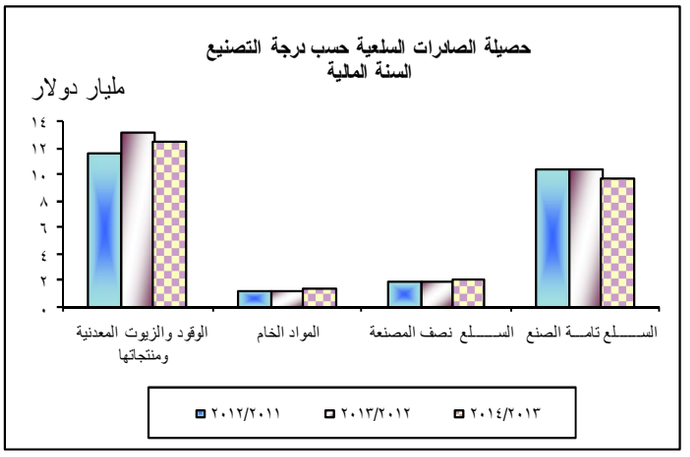

شهدت سنة العرض إنخفاض الصادرات بنحو ٠,٩ مليار دولار، ويرجع ذلك أساساً إلى إنخفاض الصادرات من مجموعة الوقود والزيوت المعدنية بنحو ٠,٦ مليار دولار (لإنخفاض الصادرات من الغاز الطبيعي بنحو ١,٠ مليار دولار) بالإضافة الى انخفاض الصادرات من مجموعة السلع تامة الصنع بنحو ٠,٦ مليار دولار. بينما إرتفعت مجموعة السلع النصف مصنعة بنحو ٠,٢ مليار دولار والمواد الخام بنحو ٠,١ مليار دولار.

وفيما يلي عرض تفصيلي للصادرات من المجموعات السلعية المختلفة:

أ- الوقود والزيوت المعدنية ومنتجاتها (٤٨,١٪ من إجمالي حصيلة الصادرات):

إنخفضت الصادرات من مجموعة الوقود والزيوت المعدنية ومنتجاتها بمعدل ٤,٦٪ لتصل الى نحو ١٢,٦ مليار دولار خلال السنة المالية ٢٠١٣/٢٠١٤. ويرجع ذلك الى إنخفاض الصادرات من المنتجات البترولية (٣٧,٧٪ من إجمالى المجموعة) بمعدل ١٧,٢٪ لتبلغ نحو ٤,٧ مليار دولار. فى حين ارتفعت الصادرات من البترول الخام (٦١,٤٪ من اجمالى المجموعة) بمعدل ٥,٦٪ لتبلغ نحو ٧,٧ مليار دولار.

ب- السلع تامة الصنع (٣٧,٧٪ من إجمالي حصيلة الصادرات):

إنخفضت الصادرات من مجموعة السلع تامة الصنع بمعدل ٦,١٪ لتبلغ نحو ٩,٨ مليار دولار خلال سنة العرض. ويرجع ذلك لإنخفاض الصادرات من بعض السلع، من أهمها: الذهب واللؤلؤ والأحجار الكريمة، والأسمدة، والنحاس ومصنوعاته، ومنتجات صيدلية، وصابون ومحضرات غسيل وشموع اصطناعية، والاسمنت.

ج- السلع نصف المصنعة (٨,٥٪ من إجمالي حصيلة الصادرات):

إرتفعت صادرات مجموعة السلع نصف المصنعة بمعدل ١١,٢٪ لتصل إلى نحو ٢,٢ مليار دولار خلال سنة العرض. ويرجع ذلك لإرتفاع الصادرات من بعض السلع، من اهمها: الحديد الزهر والمنتجات نصف الجاهزة وحديد مدرفل، وغزل القطن، ولدائن ومصنوعاتها، وخلاصات للدباغة والصباغة، وخيوط اصطناعية.

د- المواد الخام (٥,٧٪ من إجمالي حصيلة الصادرات):

إرتفعت الصادرات من مجموعة المواد الخام بمعدل ١١,٤٪ لتبلغ نحو ١,٥ مليار دولار خلال سنة العرض. ويرجع ذلك لارتفاع الصادرات من بعض السلع، من أهمها: الالبان ومنتجاتها والبيض والعسل، والبطاطس، والخضر والنباتات الطازجة او المبردة او المجمدة، والموالح، وجلود خام وجلود مدبوغة، وحبوب وأثمار زيتية ونباتات للصناعة أو الطب.

٢- التوزيع القطاعي لحصيلة الصادرات السلعية

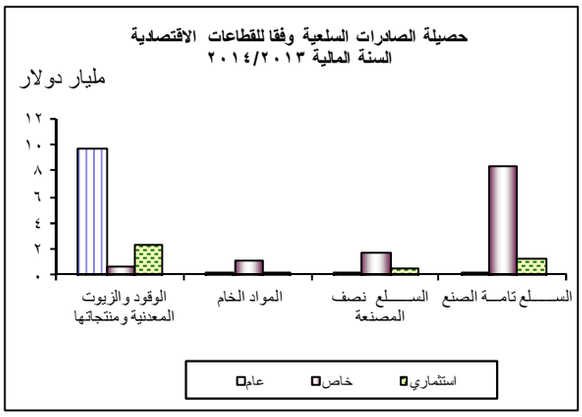

وفقا للتوزيع القطاعى لحصيلة الصادرات السلعية، فقد إنخفضت صادرات القطاع الخاص بنحو ١,٢ مليار دولار (لانخفاض صادراته من السلع تامة الصنع ومن المنتجات البترولية)، كما إنخفضت أيضاً للقطاع العام بنحو ٠,٨مليار دولار لإنخفاض صادراته من المنتجات البترولية. هذا بينما إرتفعت صادرات القطاع الاستثمارى بنحو ١,١ مليار دولار (لإرتفاع صادراته من المنتجات البترولية).

وفيما يلي عرض تفصيلي لحصيلة الصادرات من القطاعات الاقتصادية المختلفة:

أ- القطاع الخاص (٤٦,٤٪ من إجمالي حصيلة الصادرات):

إنخفضت حصيلة صادرات القطاع الخاص بمعدل ٩,٠٪ لتصل الى نحو ١٢,١ مليار دولار خلال سنة العرض. وقد مثلت السلع تامة الصنع نحو ٦٩,٥٪ من إجمالى صادراته. وتمثلت أهم صادراته فى: المنتجات البترولية، والذهب واللؤلؤ والأحجار الكريمة، والأسمدة، والنحاس ومصنوعاته، والمنتجات الصيدلية.

ب- القطاع العام (٣٨,٤٪ من إجمالي حصيلة الصادرات):

إنخفضت حصيلة صادرات القطاع العام بمعدل ٧,١٪ لتبلغ نحو ١٠,٠ مليار دولار خلال سنة العرض، انعكاسا لانخفاض صادرات القطاع من المنتجات البترولية (١٩,٣٪ من اجمالى صادرات هذا القطاع) بمعدل ٣٧,٧٪. وتمثلت أهم صادراته غير البترولية فى: ألومنيوم غير مخلوط ، والقطن، والمنسوجات القطنية، والمصنوعات من الحديد والصلب، والمنتجات الصيدلية.

ج- القطاع الاستثماري (١٥,٢٪ من إجمالي حصيلة الصادرات):

إرتفعت حصيلة صادرات القطاع الاستثمارى بمعدل ٣٨,٢٪ لتسجل نحو ٤,٠ مليار دولار خلال سنة العرض. وتمثلت أهم صادراته فى: المنتجات البترولية (٥٤,٧٪ من إجمالى صادرات القطاع)، والحديد الزهر والمنتجات نصف الجاهزة والحديد المدرفل، والأسمدة، والملابس الجاهزة، والمنتجات من الخزف.

٢/٢/٤/٤- التوزيع السلعي للواردات

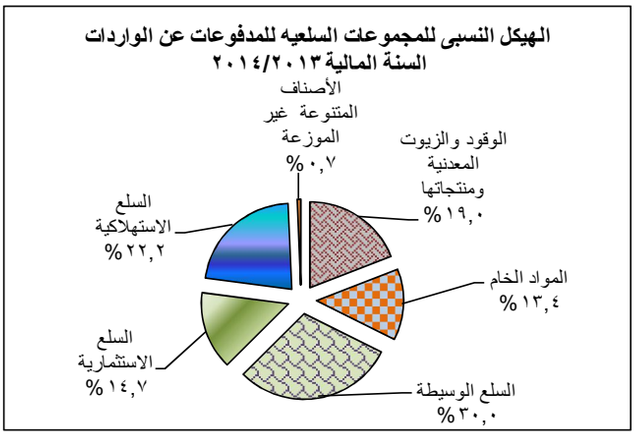

شهدت السنة المالية ٢٠١٣/٢٠١٤ إرتفاعا للمدفوعات عن الواردات السلعية بمعدل ٣,٧٪ لتبلغ نحو ٥٩,٨ مليار دولار مقابل ٥٧,٧ مليار دولار خلال السنة المالية السابقة. ويأتى ذلك نتيجة لإرتفاع كل من

الواردات البترولية بمعدل ٩,٣٪ لتبلغ ١٣,٣ مليار دولار (٢٢,١٪ من إجمالى الواردات)، والواردات غير البترولية بمعدل ٢,٢٪ لتبلغ ٤٦,٥ مليار دولار (٧٧,٩٪ من إجمالى الواردات).

وفيما يلى عرض تفصيلى للمدفوعات عن الواردات السلعية وفقا للتصنيفات المختلفة:

١ – الواردات حسب درجة الاستخدام:

شهدت سنة العرض إرتفاع المدفوعات عن الواردات السلعية بنحو ٢,١ مليار دولار. حيث إرتفعت الواردات من مجموعة الوقود والزيوت المعدنية ومنتجاتها بنحو ١,٩ مليار دولار، ومجموعة السلع الوسيطة بنحو ١,٩ مليار دولار، ومجموعة السلع الاستهلاكية بنحو ٠,٤ مليار دولار، هذا بينما انخفضت الواردات من مجموعة السلع الاستثمارية بنحو ١,١ مليار دولار، ومجموعة المواد الخام بنحو ٠,٣ مليار دولار، ومجموعة السلع غير الموزعة بنحو ٠,٧ مليار دولار.

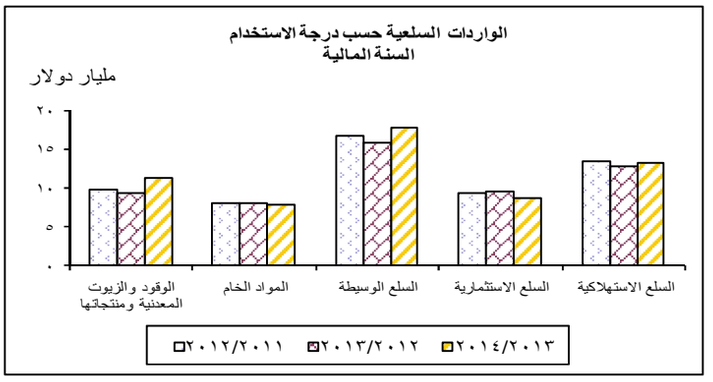

وفيما يلي عرض تفصيلي للواردات من أهم المجموعات السلعية المختلفة:

أ– السلع الوسيطة (٣٠,٠٪ من اجمالى المدفوعات عن الواردات السلعية)

إرتفعت المدفوعات عن الواردات من السلع الوسيطة بمعدل ١٢,١٪ لتصل إلى نحو ١٧,٩ مليار دولار خلال سنة العرض، مقابل ١٦,٠ مليار دولار خلال سنة المقارنة. ويرجع ذلك الى إرتفاع المدفوعات عن الواردات السلعية من بعض السلع مثل: المصنوعات من الحديد والصلب، واللدائن ومصنوعاتها، والألياف التركيبية الاصطناعية، والخشب ومصنوعاته، وخلاصات للدباغة والصباغة.

ب – السلع الاستهلاكية (٢٢,٢٪ من اجمالى المدفوعات عن الواردات السلعية)

ارتفعت المدفوعات عن الواردات من السلع الاستهلاكية بمعدل ٢,٨٪ لتصل الى نحو ١٣,٣ مليار دولار، مقابل ١٢,٩ مليار دولار. ويرجع ذلك الى:

- إرتفاع الواردات من السلع الاستهلاكية المعمرة بمعدل ١٢,٠٪ لتصل إلى ٣,٦ مليار دولار لإرتفاع المدفوعات عن الواردات السلعية من بعض السلع مثل: التليفزيونات وأجزاؤها وشاشات الكمبيوتر، وسيارات ركوب الأشخاص.
- استقرار الواردات من السلع الاستهلاكية غير المعمرة عند نحو ٩,٧ مليار دولار تأثراً بإنخفاض الواردات من بعض السلع وأهمها: المحضرات الغذائية المنوعة، والمنسوجات القطنية، والأسماك.

ج – الوقود والزيوت المعدنية ومنتجاتها (١٩,١٪ من اجمالى المدفوعات عن الواردات السلعية)

إرتفعت المدفوعات عن الواردات من مجموعة الوقود والزيوت المعدنية ومنتجاتها بمعدل ١٩,٦٪ لتصل إلى نحو ١١,٤ مليار دولار خلال سنة العرض، مقابل ٩,٥ مليار دولار. ويرجع ذلك بصفة أساسية إلى إرتفاع الواردات من المنتجات البترولية (٩٧,٩٪ من اجمالى المجموعة) بمعدل ١٧,٩٪.

د – السلع الاستثمارية (١٤,٧٪ من اجمالى المدفوعات عن الواردات السلعية)

إنخفضت المدفوعات عن الواردات من السلع الاستثمارية بمعدل ١٠,٧٪ لتصل الى نحو ٨,٨ مليار دولار مقابل نحو ٩,٨ مليار دولار وذلك لإنخفاض الواردات من بعض السلع وأهمها: محركات ومولدات ومحولات كهربائية وأجزاؤها، وروافع وبلدوزارات وأجزاؤها، وقاطرات وعربات ومعدات سكك حديدية والترام وأجزاؤها، والمضخات والمراوح وأجزاؤها، وحاسبات آلية.

هـ – المواد الخام (١٣,٤٪ من اجمالى المدفوعات عن الواردات السلعية)

إنخفضت المدفوعات عن الواردات السلعية من مجموعة المواد الخام بمعدل ٣,١٪ لتصل إلى ٨,٠ مليار دولار، مقابل ٨,٣ مليار دولار. ويرجع ذلك اساسا لإنخفاض الواردات من البترول الخام بنحو ٠,٦ مليار دولار (٢٦,١٪ من إجمالي المجموعة) بمعدل بلغ ٢١,٥٪.

٢ – التوزيع القطاعي للمدفوعات عن الواردات السلعية

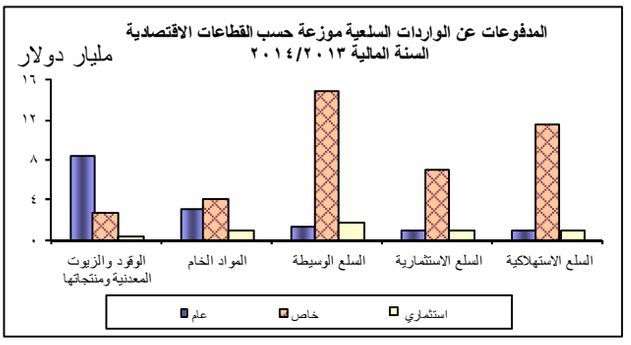

ارتفعت المدفوعات عن الواردات خلال سنة العرض تأثرا بارتفاع واردات كل من القطاع الاستثماري بنحو ١,٤ مليار دولار، والقطاع الخاص بنحو ٠,٤ مليار دولار، والقطاع العام بنحو ٠,٣ مليار دولار.

أ- القطاع الخاص (٦٧,٠٪ من اجمالى المدفوعات عن الواردات السلعية)

إرتفعت المدفوعات عن الواردات السلعية للقطاع الخاص بمعدل ١,١٪ لتبلغ نحو ٤٠,١ مليار دولار خلال سنة العرض. وجاء ذلك نتيجة لإرتفاع المدفوعات عن الواردات السلعية لمجموعة الوقود والزيوت المعدنية بنحو ٠,٤ مليار دولار، ومجموعة السلع الوسيطة بنحو ٠,٧ مليار دولار، ومجموعة السلع الاستهلاكية بنحو ٠,١ مليار دولار. وتمثلت أهم وارداته فى: المنتجات البترولية، ومصنوعات من الحديد والصلب، والمنتجات الصيدلية، واللدائن ومصنوعاتها، واجزاء ولوازم السيارات وقطع غيارها، والمنتجات الكيماوية العضوية وغير العضوية، والخشب ومصنوعاته.

ب-القطاع العام (٢٥,٤٪ من اجمالى المدفوعات عن الواردات السلعية)

إرتفعت المدفوعات عن الواردات السلعية للقطاع العام بمعدل ١,٨٪ لتبلغ نحو ١٥,٢ مليار دولار خلال سنة العرض، ويرجع ذلك لارتفاع المدفوعات عن الواردات السلعية لمجموعة الوقود والزيوت المعدنية بنحو ١,١ مليار دولار. وتمثلت أهم وارداته فى: المنتجات البترولية، والبترول الخام، والقمح، والشحوم والدهون والزيوت الحيوانية والنباتية ومنتجاتها، والمنتجات الصيدلية، والمحركات والمولدات والمحولات الكهربائية واجزائها، والسكر الخام.

ج- القطاع الاستثماري (٧,٦٪ من اجمالى المدفوعات عن الواردات السلعية)

إرتفعت المدفوعات عن الواردات السلعية للقطاع الاستثماري بمعدل ٤٦,٢٪ لتبلغ نحو ٤,٦ مليار دولار خلال سنة العرض. وجاء ذلك نتيجة لإرتفاع المدفوعات عن الواردات السلعية لكل من مجموعة السلع الوسيطة بنحو ٠,٧ مليار دولار، ومجموعة الوقود والزيوت المعدنية بنحو ٠,٣ مليار دولار.

وتمثلت أهم وارداته فى: المنتجات البترولية، والمصنوعات من الحديد والصلب، وخامات حديد، والمضخات والمراوح واجزاؤها، واجزاء ولوازم السيارات وقطع غيارها، والمنتجات الكيماوية العضوية وغير العضوية.

٣/٢/٤/٤- التوزيع الجغرافي للتجارة الخارجية

وفقا للتوزيع الجغرافي لحصيلة الصادرات السلعية، جاءت دول الاتحاد الاوروبي في المركز الأول بما نسبته ٣٨,٨٪ من اجمالي الصادرات يليها الدول العربية بنسبة ٢٠,٩٪ ثم الدول الآسيوية غير العربية بنسبة ١٣,٣٪. وعلي مستوى الدول، جاءت ايطاليا فى المركز الأول تليها الولايات المتحدة الأمريكية، والإمارات العربية، والهند، وفرنسا، والمملكة المتحدة، والسعودية حيث مثلت هذه الدول مجتمعة ما نسبته ٥٢,٢٪ من إجمالى حصيلة الصادرات السلعية.

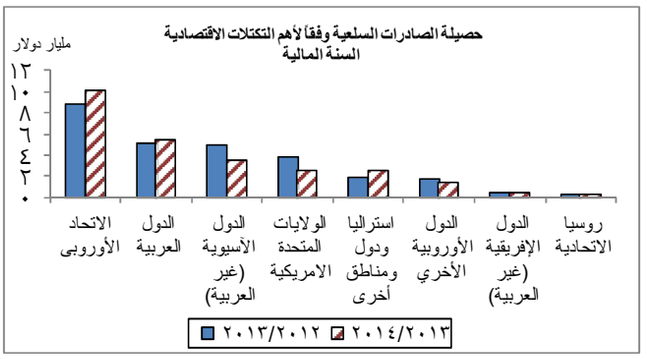

أما بالنسبة للمدفوعات عن الواردات فقد جاءت الدول العربية في المركز الأول بنسبة ٢٧,٩٪ من إجمالى الواردات، يليها دول الاتحاد الأوروبى بنسبة ٢٧,١٪، ثم الدول الآسيوية غير العربية بنسبة ٢٠,٣٪. وعلى مستوى الدول فقد جاءت الإمارات العربية المتحدة في المركز الأول، تليها المملكة العربية السعودية، والصين الشعبية، والولايات المتحدة الأمريكية، وألمانيا، والكويت، وسويسرا، حيث مثلت هذه الدول ما نسبته ٥٠,٥٪ من إجمالى الواردات.

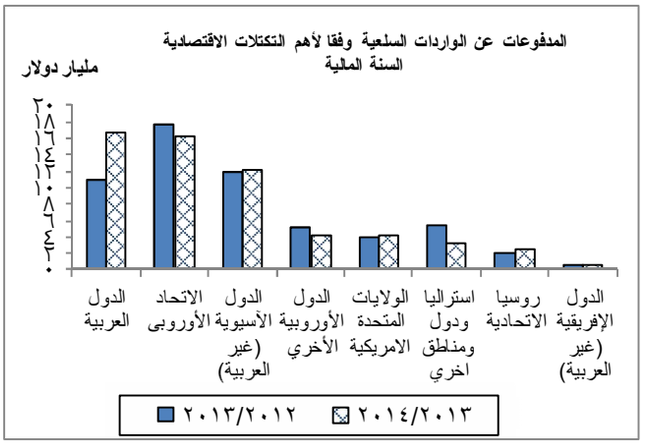

وفيما يلى عرض تفصيلى للتجارة الخارجية وفقاً للتكتلات الاقتصادية:

أ- دول الاتحاد الأوروبي (٣٠,٧٪ من اجمالى التجارة الخارجية)

إرتفعت حصيلة الصادرات السلعية إلى دول الاتحاد الأوروبى بمعدل ١٣,٨٪ لتصل إلى نحو ١٠,١ مليار دولار خلال سنة العرض. وقد جاءت ايطاليا في المرتبة الأولى حيث مثلت الصادرات إليها ٤٠,٢٪ من إجمالى الصادرات إلى دول الاتحاد الأوروبى، تلتها فرنسا (١٤,٣٪)، ثم المملكة المتحدة (١٢,٠٪)، واسبانيا (٧,٦٪).

وعلى الجانب الأخر انخفضت المدفوعات عن الواردات السلعية من دول الاتحاد الأوروبى بمعدل ٨,٢٪ لتصل إلى نحو ١٦,٢ مليار دولار خلال سنة العرض. وقد تركز ٦٤,٧٪ من المدفوعات عن الواردات من الاتحاد الأوروبي في خمس دول فقط، هي ألمانيا بما يمثل (٢٠,٣٪) من إجمالي الواردات من الاتحاد الاوروبى، تليها المملكة المتحدة (١٣,٩٪)، ثم ايطاليا (١٢,٢٪)، وفرنسا (١٠,٤٪)، وهولندا (٧,٩٪).

ب – الدول العربية (٢٥,٨٪ من اجمالى التجارة الخارجية)

ارتفعت حصيلة الصادرات السلعية إلى الدول العربية بمعدل ٦,٠٪ لتصل إلى نحو ٥,٥ مليار دولار خلال سنة العرض. وقد جاءت الإمارات العربية المتحدة في المرتبة الأولى حيث مثلت الصادرات إليها ٣٢,١٪ من إجمالى الصادرات إلى الدول العربية، تلتها المملكة العربية السعودية (١٧,٠٪)، ثم لبنان (٩,٤٪)، فالأردن (٩,٢٪).

كما ارتفعت أيضا المدفوعات عن الواردات السلعية من الدول العربية بمعدل ٥٢,١٪ لتصل إلى نحو ١٦,٧ مليار دولار خلال سنة العرض، وقد جاءت الإمارات العربية المتحدة فى المرتبة الأولى بما يمثل ٣٨,٦٪ من إجمالي الواردات من الدول العربية، تلتها المملكة العربية السعودية (٣٤,٥٪)، ثم الكويت (١٧,٣٪).

ج – الدول الآسيوية غير العربية (١٨,٢٪ من اجمالى التجارة الخارجية)

انخفضت حصيلة الصادرات السلعية إلى الدول الآسيوية (غير العربية) بمعدل ٢٩,١٪ لتصل إلى نحو ٣,٥ مليار دولار خلال سنة العرض. وقد جاءت الهند في المرتبة الأولى حيث مثلت الصادرات إليها (٤٨,٨٪) من إجمالي الصادرات إلى الدول الآسيوية غير العربية، تلتها كوريا الجنوبية (١٥,١٪)، ثم الصين الشعبية (١٤,٠٪)، وهونج كونج (٦,٢٪).

بينما ارتفعت المدفوعات عن الواردات السلعية من الدول الآسيوية (غير العربية) بمعدل ٢,٠٪ لتصل إلى نحو ١٢,٢ مليار دولار خلال سنة العرض. وقد جاءت الصين الشعبية في المرتبة الأولى حيث مثلت الواردات منها (٤١,٠٪) من إجمالى الواردات من الدول الآسيوية غير العربية، تليها الهند (١٢,٧٪)، ثم كوريا الجنوبية (١٠,٣٪)، واليابان (٩,١٪).

د – الولايات المتحدة الأمريكية (٧,٨٪ من اجمالى التجارة الخارجية)

انخفضت حصيلة الصادرات السلعية إلى الولايات المتحدة الأمريكية بمعدل ٣٣,٢٪ لتبلغ نحو ٢,٥ مليار دولار خلال سنة العرض مقابل ٣,٨ مليار دولار.

بينما ارتفعت المدفوعات عن الواردات السلعية بمعدل ٤,٨٪ لتصل إلى نحو ٤,٢ مليار دولار.

هـ – الدول الأوروبية الأخرى (٦,٦٪ من إجمالى التجارة الخارجية)

انخفضت حصيلة الصادرات السلعية إلى الدول الأوروبية الأخرى بمعدل ٢١,٩٪ لتصل إلى ١,٤ مليار دولار خلال سنة العرض. وقد جاءت تركيا في المرتبة الأولى حيث مثلت الصادرات إليها (٦٤,٩٪) من إجمالي الصادرات إلى الدول الأوروبية الأخرى، تلتها سويسرا (٣١,٨٪).

كما انخفضت المدفوعات عن الواردات السلعية من الدول الأوروبية الأخرى بمعدل ١٥,٦٪ لتصل إلى نحو ٤,٣ مليار دولار خلال سنة العرض. وقد جاءت سويسرا في المرتبة الأولى حيث مثلت الواردات منها ٦٢,٦٪ من الإجمالي، تليها تركيا (٣٥,٢٪).

و- استراليا ودول ومناطق أخرى (٦,٦٪ من إجمالى التجارة الخارجية)

ارتفعت حصيلة الصادرات السلعية إلى استراليا ودول ومناطق أخرى بمعدل ٣٠,٧٪ لتبلغ نحو ٢,٥ مليار دولار خلال سنة العرض. وقد جاءت كندا في المرتبة الاولى بما نسبته ٩,٧٪ من إجمالي الصادرات، تلتها البرازيل (١,٦٪)، ثم استراليا (٠,٦٪).

هذا بينما انخفضت المدفوعات عن الواردات السلعية من استراليا ودول ومناطق أخرى بمعدل ٤١,٤٪ لتصل إلى نحو ٣,٢ مليار دولار خلال سنة العرض. وقد جاءت البرازيل في المرتبة الأولى حيث مثلت الواردات منها ٣٦,٥٪ من الإجمالى، تلتها الأرجنتين (٨,٦٪)، وكندا (٨,٥٪)، ثم استراليا (٨,١٪).

ز- روسيا الاتحادية ودول الكومنولث المستقلة (٣,٣٪ من اجمالى التجارة الخارجية)

ارتفعت حصيلة الصادرات السلعية إلى روسيا الاتحادية ودول الكومنولث المستقلة بمعدل ٢١,٢٪ لتصل إلى ١٨٢,٤ مليون دولار خلال سنة العرض.

كما ارتفعت المدفوعات عن الواردات السلعية بمعدل ٢٨,٧٪ لتصل إلى ٢,٦ مليار دولار، وقد تركز ٤١,٩٪ من المدفوعات عن الواردات من روسيا الاتحادية ودول الكومنولث المستقلة في أوكرانيا.

ح- الدول الأفريقية (غير العربية) (١,١٪ من اجمالى التجارة الخارجية)

ارتفعت حصيلة الصادرات السلعية إلى الدول الأفريقية (غير العربية) بمعدل ٨,١٪ لتصل إلى ٠,٥ مليار دولار خلال سنة العرض. وقد جاءت كينيا في المرتبة الأولى حيث مثلت الصادرات إليها (٢٢,٧٪) من إجمالى الصادرات إلى تلك المجموعة، تلتها أثيوبيا (١٩,٣٪)، ثم جنوب إفريقيا (١١,٢٪).

بينما انخفضت المدفوعات عن الواردات السلعية من الدول الأفريقية (غير العربية) بمعدل ١٥,٢٪ لتصل إلى ٠,٥ مليار دولار خلال سنة العرض. وقد جاءت كينيا في المرتبة الأولى حيث مثلت الواردات منها ٤٢,٢٪ من الإجمالى، تليها جنوب أفريقيا (١٢,٠٪)، ثم زامبيا (٥,٨٪).

٤/٢/٤/٤- تصنيف التجارة الخارجية وفقا لأهم أنواع السلع:

وبتصنيف التجارة الخارجية وفقا لأهم أنواع السلع، فقد جاءت مجموعة البترول الخام ومنتجاته في المركز الأول بما يمثل ٤٧,٧٪ من إجمالي الصادرات خلال سنة العرض، يليها مجموعة منتجات الصناعات الكيماوية بنسبة ٨,٧٪، ثم مجموعة القطن الخام بنسبة ٨,١٪.

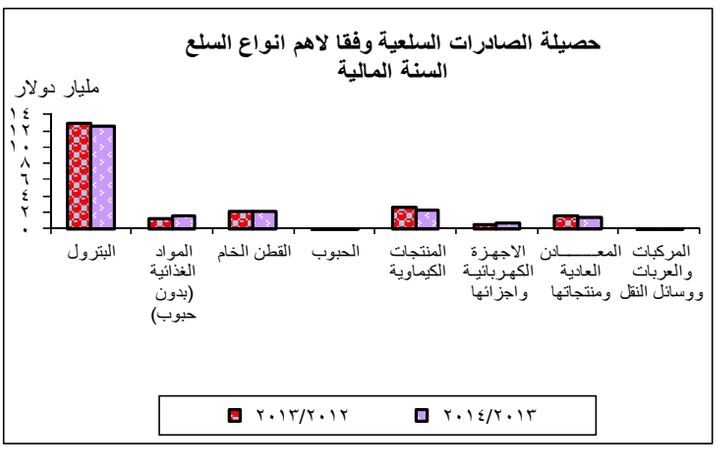

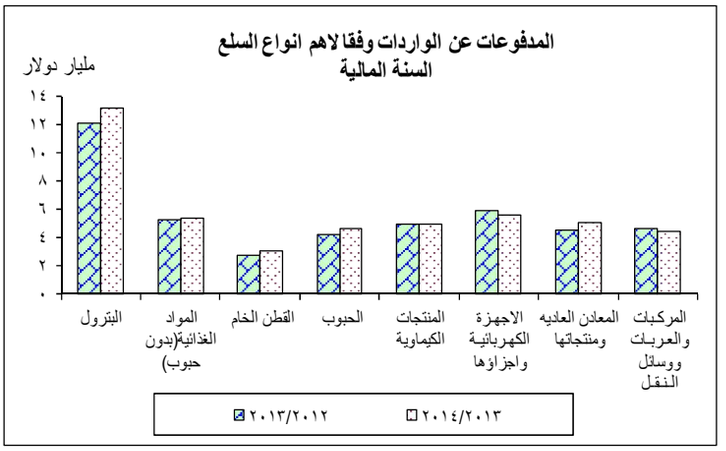

أما بالنسبة لجانب المدفوعات عن الواردات السلعية، فقد جاءت مجموعة البترول الخام ومنتجاته فى المركز الأول بما يمثل ٢٢,١٪ من إجمالى الواردات، يليها مجموعة الآلات والأجهزة والمعدات الكهربائية وأجزائها بنسبة ٩,٥٪، ثم مجموعة المواد الغذائية (بدون الحبوب) بنسبة ٩,٠٪.

وفيما يلي عرض تفصيلي لأهم الموازين السلعية:

أ- الميزان السلعي للبترول الخام ومنتجاته

حقق الميزان السلعي للبترول الخام ومنتجاته عجزا قدره ٠,٨ مليار دولار خلال السنة المالية ٢٠١٣/٢٠١٤ مقابل فائضاً قدره ٠,٩ مليار دولار خلال السنة المالية السابقة، ويرجع ذلك اساسا الى إنخفاض الصادرات من الغاز الطبيعى وإرتفاع الواردات من المنتجات البترولية.

ويوضح الجدول التالي تفاصيل الميزان السلعي البترولي

(مليار دولار)

البترول الخام ومنتجاته	السنة المالية ٢٠١٣/٢٠١٢	السنة المالية ٢٠١٤/٢٠١٣	معدل التغير ٪	الأهمية النسبية ٪
اجمالى الصادرات البترولية	**١٣,٠**	**١٢,٤**	**(٤,٤)**	**١٠٠**
بترول خام	٧,٣	٧,٧	٥,٦	٦٢,٠
منتجات بترولية	٤,١	٤,١	(٠,٨)	٣٢,٧
غاز طبيعى	١,٦	٠,٦	(٥٨,٩)	٥,٣
اجمالى الواردات البترولية	**١٢,١**	**١٣,٢**	**٩,٣**	**١٠٠**
بترول خام	٢,٧	٢,١	(٢١,٥)	١٥,٨
منتجات بترولية	٩,٤	١١,١	١٧,٩	٨٤,٢
الميزان البترولى	٠,٩	(٠,٨)		

ب – الميزان السلعي لمنتجات الصناعات الكيماوية

حقق الميزان السلعي لمنتجات الصناعات الكيماوية عجزاً قدره ٢,٧ مليار دولار مقابل ٢,٤ مليار دولار، وذلك نتيجة:

- إنخفاض حصيلة الصادرات بمعدل ١١,٨٪ لتصل إلي نحو ٢,٣ مليار دولار (٨,٧٪ من إجمالي الصادرات السلعية)، ويرجع ذلك لإنخفاض الصادرات من الأسمدة، ومنتجات الصيدلة، وصابون ومحضرات غسيل وشموع اصطناعية ومحضرة، والمنتجات الكيماوية العضوية وغير العضوية.

– استقرار المدفوعات عن الواردات عند نحو ٥,٠ مليار دولار (٨,٤٪ من إجمالي الواردات). ويرجع ذلك إلى إرتفاع الواردات من خلاصات للدباغة والصباغة وأحبار للطباعة، ومنتجات الصيدلية، وأسمده، وإنخفاض الواردات من منتجات كيماوية عضوية وغير عضوية، وزيوت عطرية أو محضرات عطور أو تجميل.

ج – الميزان السلعي للقطن الخام و منتجاته والمواد النسيجية الأخرى

حقق الميزان السلعي للقطن الخام ومنتجاته عجزاً قدره ١,٠ مليار دولار مقابل ٠,٧ مليار دولار، وذلك كما هو موضح بالجدول التالى:

(مليون دولار)

القطن ومنتجاته	السنة المالية		معدل التغير	الأهمية النسبية
	٢٠١٣/٢٠١٢	٢٠١٤/٢٠١٣	٪	٪
الصادرات السلعية منها:	**٢٠٨٩,٨**	**٢١١٦,١**	**١,٣**	**١٠٠,٠**
ملابس جاهزة	٧١٧,٧	٧٧٤,٣	٧,٩	٣٦,٦
منسوجات قطنية	٧٨٢,٦	٧٦١,١	(٢,٧)	٣٦,٠
الواردات السلعية منها:	**٢٧٦١,٦**	**٣٠٨٤,١**	**١١,٧**	**١٠٠,٠**
ملابس جاهزة	٩٦٢,٣	١١٨٦,٠	٢٣,٢	٣٨,٥
خيوط والياف تركيبية اصطناعية	٦٩٥,٧	٩٣٥,٥	٣٤,٥	٣٠,٣
منسوجات قطنية	٧٧٤,٢	٥٧٩,١	(٢٥,٢)	١٨,٧
الميزان السلعي للقطن	(٦٧١,٨)	(٩٦٨,٠)		

د– الميزان السلعي للمعادن العادية ومنتجاتها

حقق الميزان السلعي للمعادن العادية ومنتجاتها عجزاً قدره ٣,٦ مليار دولار مقابل ٣,٠ مليار دولار، وذلك محصلة الى:

– انخفاض حصيلة الصادرات بمعدل ٣,٧٪ لتصل إلى ١,٥ مليار دولار (٥,٨٪ من إجمالى الصادرات). ويرجع ذلك إلى انخفاض الصادرات من نحاس خام ومصنوعاته، وألومنيوم خام ومصنوعاته.

– ارتفاع المدفوعات عن الواردات بمعدل ١١,٥٪ لتصل إلي نحو ٥,١ مليار دولار (٨,٦٪ من إجمالي الواردات). وجاء ذلك لارتفاع الواردات من الحديد الخام والحديد والصلب ومصنوعاتهما، والنحاس الخام ومصنوعاته، والألومنيوم الخام ومصنوعاته، والقصدير الخام ومصنوعاته، والرصاص الخام ومصنوعاته.

هـ – الميزان السلعي للمواد الغذائية (بدون الحبوب)

حقق الميزان السلعى للمواد الغذائية (بدون الحبوب) عجزاً قدره ٣,٨ مليار دولار مقابل ٤,٠ مليار دولار، وذلك محصلة الى:

– ارتفاع حصيلة الصادرات بمعدل ٢٥,١٪ لتصل إلى ١,٦ مليار دولار (٦,٠٪ من إجمالى الصادرات). ويرجع ذلك إلى زيادة الصادرات من البطاطس، والسكر الخام ومصنوعاته، وخضر

ونباتات طازجة أو مجمدة، وفواكه واثمار، وألبان ومنتجاتها وبيض، وبقايا صناعة الأغذية وأغذية محضرة للحيوانات.

– إرتفاع المدفوعات عن الواردات بمعدل ١,٤٪ لتصل إلى نحو ٥,٤ مليار دولار (٩,٠٪ من إجمالي الواردات). ويرجع ذلك إلى إرتفاع الواردات من اللحوم ومحضراتها، وبقايا صناعة الأغذية وأغذية محضرة للحيوانات، وألبان ومنتجاتها وبيض، والبهارات والفانيليا، وفواكه واثمار.

و – الميزان السلعي للآلات والأجهزة والمعدات الكهربائية و أجزائها

حقق الميزان السلعي للآلات والأجهزة والمعدات الكهربائية وأجزائها عجزاً قدره ٤,٨ مليار دولار مقابل ٥,٤ مليار دولار، وذلك محصلة الى:

– ارتفاع حصيلة الصادرات بمعدل ٥٤,٤٪ لتصل إلى ٠,٨ مليار دولار (٣,٣٪ من إجمالي الصادرات)، وجاء ذلك لارتفاع الصادرات من أجهزة آلية ذات محرك كهربائى للاستعمال المنزلى، ومحركات ومحولات ومولدات كهربائية وأجزاؤها، والتليفزيونات وأجهزة الإرسال والاستقبال للهاتف أو البرق أو الراديو، وأجهزة كهربائية لوصل وقطع وصيانة الدوائر الكهربائية.

– انخفاض المدفوعات عن الواردات بمعدل ٤,٢٪ لتصل إلي نحو ٥,٧ مليار دولار (٩,٥٪ من إجمالى الواردات). وجاء ذلك نتيجة لانخفاض الواردات من محركات ومحولات ومولدات كهربائية وأجزاؤها، ومضخات للهواء والسوائل، وأجهزه آلية ذات محرك كهربائي للاستعمال المنزلي، وأجهزة حاسب آلى وبرامجها، وآلات تكييف الهواء، وثلاجات ومجمدات كهربائية للاستعمال المنزلى، وأجهزة كهربائية للتسخين والتدفئة.

ز – الميزان السلعي للمركبات والعربات ووسائل النقل الأخرى

حقق الميزان السلعى للمركبات والعربات ووسائل النقل الأخرى عجزاً قدره ٤,٢ مليار دولار مقابل ٤,٤ مليار دولار، وذلك محصلة الى:

– ارتفاع حصيلة الصادرات بمعدل ٢٩,٤٪ لتصل إلى ٠,٣ مليار دولار (١,٢٪ من إجمالي الصادرات السلعية). وجاء ذلك لارتفاع الصادرات من سيارات ومركبات لنقل الأشخاص والبضائع، وأجزاء ولوازم وبطاريات السيارات وقطع غيارها، ووسائل نقل اخرى بأنواعها، والروافع والبلدوزرات وأجزاؤها، وسفن وقوارب وعائمات.

– انخفاض المدفوعات عن الواردات بمعدل ٤,١٪ لتصل إلى نحو ٤,٥ مليار دولار (٧,٥٪ من إجمالي الواردات السلعية). وجاء ذلك لانخفاض الواردات من روافع وبلدوزرات وأجزاؤها، قاطرات وعربات ومعدات سكك حديدية والترام وأجزاؤها، والطائرات وأجزاؤها، وأجزاء ولوازم وبطاريات السيارات وقطع غيارها، وسفن وقوارب وعائمات.

ح – الميزان السلعي للحبوب

حقق الميزان السلعى للحبوب عجزاً قدره ٤,٥ مليار دولار مقابل ٤,٠ مليار دولار، وذلك محصلة الى:

– انخفاض حصيلة الصادرات بمعدل ١١,١٪ لتصل إلى ٠,٢ مليار دولار (٠,٨٪ من إجمالى الصادرات السلعية). وجاء ذلك لانخفاض حصيلة الصادرات من الأرز.

– ارتفاع المدفوعات عن الواردات بمعدل ١٠,٣٪ لتصل الى نحو ٤,٧ مليار دولار (٧,٩٪ من إجمالي الواردات). وجاء ذلك نتيجة لارتفاع الواردات من القمح، والحبوب وأثمار زيتية ونباتات للصناعة، والذرة.

٥/٤ – قطاع الخدمات المالية غير المصرفية

٥/٤ /١– سوق الأوراق المالية *

شهدت السنة المالية ٢٠١٣/٢٠١٤ استمرار العمل على تطوير القواعد المنظمة لسوق الأوراق المالية، حيث أصدر السيد رئيس الجمهورية قراراً بالقانون رقم (٥٣) لسنة ٢٠١٤ فى ٢٠١٤/٦/٣٠ بتعديل بعض أحكام قانون الضريبة على الدخل الصادر بالقانون رقم (٩١) لسنة ٢٠٠٥، وقانون ضريبة الدمغة رقم (١١١) لسنة ١٩٨٠. ومن أهم ما تضمنه القرار – فيما يخص التعاملات فى سوق الأوراق المالية – إلغاء رسم الدمغة على عمليات بيع وشراء الأوراق المالية، وتحديد الأرباح الرأسمالية الخاضعة للضريبة على أساس قيمة صافى هذه الأرباح لمحفظة الأوراق المالية المحققة فى نهاية السنة الضريبية على أساس الفرق بين سعر بيع أو استبدال أو أية صورة من صور التصرف فى الأوراق المالية أو الحصص، وبين تكلفة اقتنائها، وذلك بعد خصم عمولة الوساطة. كما نص القانون على فرض ضريبة على توزيعات الأرباح عن الأسهم والحصص التى يحصل عليها الشخص الطبيعى المقيم فى مصر من شركات الأموال أو شركات الأشخاص، عدا التوزيعات التى تتم فى صورة أسهم مجانية سواء تحققت هذه التوزيعات فى مصر أو فى الخارج وأياً كانت الصورة التى يتم بها التوزيع.

كما أصدر وزير الاستثمار القرار رقم (١٣٧) لسنة ٢٠١٣ بشأن تعديل بعض نصوص قرار وزير الاستثمار رقم (٢٣١) لسنة ٢٠٠٨ والتى تخص القيمة المحصلة على عمليات البيع والشراء التى تتم عن طريق شركات السمسرة بحيث تكون واحد فى الألف من قيمة كل عملية تتم على الأوراق المالية غير المقيدة بالبورصة بحد أقصى مقداره خمسين ألف جنيه. كما ألزم القرار شركات السمسرة بتوريد القيمة إلى البورصة المصرية خلال ثلاثة أيام عمل من تاريخ قيد العملية بالبورصة، وقبل إصدار البورصة لصاحب الشأن ما يفيد تمام انتقال الملكية.

كذلك أصدر وزير الاستثمار القرار رقم (٢٢) لسنة ٢٠١٤ بشأن تعديل عدد من مواد اللائحة التنفيذية لقانون سوق رأس المال رقم (٩٥) لسنة ١٩٩٢. وقد اشتملت التعديلات بنوداً تخص إعادة تنظيم نشاط صناديق الاستثمار، وتعديل القواعد المُنظمة لتحديد القيمة العادلة لأسهم زيادة رأس مال الشركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم، ووضع الإطار القانونى للسماح للأشخاص الاعتبارية العامة ووحدات الإدارة المحلية بإصدار سندات الإيرادات، وتطوير قواعد إصدار السندات على دفعات وبرنامج إصدار سندات التوريق، وتنظيم التعامل على الأوراق المالية الأجنبية، وتعديل قواعد شراء الأوراق المالية بالهامش.

* المصدر : الهيئة العامة للرقابة المالية ، والتقارير الشهرية للبورصة المصرية.

كما أصدر رئيس مجلس إدارة **الهيئة العامة للرقابة المالية** القرارات التالية:

- القرار رقم (٢١٨) لسنة ٢٠١٤ بشأن تنظيم عمل صناديق المؤشرات المتداولة والإفصاحات المرتبطة بها.

- القرار رقم (٢٦٥) لسنة ٢٠١٤ بشأن شروط وإجراءات الترخيص بممارسة نشاط صانع السوق للشركات المنصوص عليها بالبند (ب) من المادة (٢٧) من قانون رأس المال وفقاً لعدد من الضوابط، والتى منها:

  - أن يكون أكثر من ٥٠٪ من مساهماتها فى أسهم شركات عاملة فى مجال الأوراق المالية والخاضعة لإشراف ورقابة الهيئة.
  - تخصيص مبلغ نقدى لا يقل عن عشرة ملايين جنيه لكل ورقة مالية تقوم بصناعة سوقها.
  - فصل نشاط صانع السوق عن الأنشطة الأخرى التى تزاولها وإمساك حسابات وسجلات منفصلة لهذا النشاط. ويكون للهيئة الحق فى إلغاء الترخيص الصادر للشركة فى حالة مخالفة الشركة لأى من الأحكام المنظمة للنشاط، وكذلك فى الحالات التى تقدرها الهيئة.

كما أصدر مجلس إدارة **الهيئة العامة للرقابة المالية** القرارات التالية:

- القرار رقم (٤٧) لسنة ٢٠١٣ بشأن تعديل معايير الملاءة للشركات العاملة فى مجال الوساطة فى الأوراق المالية، على أن يتم العمل بتلك التدابير اعتباراً من الأول من ديسمبر ٢٠١٣.

- القرار رقم (٦٩) لسنة ٢٠١٣ بتعديل بعض نصوص قرار مجلس الإدارة رقم (١٤٣) لسنة ٢٠١٠ فى شأن تنظيم عمليات قيد، وتداول أسهم الشركات العاملة فى مجال الأوراق المالية. حيث نص على ألا تزيد نسبة الأصول غير الملموسة عن ٥٠٪ من إجمالى حقوق الملكية أو ٣٠٪ من إجمالى الأصول فى الشركات الخاضعة لهذا القرار أيهما أكبر طبقاً لآخر ثلاث قوائم مالية سنوية سابقة على تقديم الطلب للهيئة. كما نص القرار على استبعاد الشركات التى تزاول نشاط الاشتراك فى تأسيس الشركات التى تصدر أوراقاً مالية أو فى زيادة رؤوس أموالها من هذه القواعد، مع توافر إمكانية تضمين تلك الشركات لأحكام القرار فى حالة استيفائها لعدد من الشروط.

- القرار رقم (٨١) لسنة ٢٠١٣ بشأن الموافقة على عدم خضوع – حالات تخفيض رؤوس أموال الشركات نتيجة إعدام أسهم خزينة، وكذا زيادة رؤوس أموال الشركات نقداً أو من خلال أرصدة دائنة – لأحكام الباب الثانى عشر "عروض الشراء بغرض الاستحواذ" من اللائحة التنفيذية لقانون سوق رأس المال رقم (٩٥) لسنة ١٩٩٢، ويستثنى من ذلك القرار حالات شراء حقوق الاكتتاب لزيادة رأس المال.

- القرار رقم (٨٣) لسنة ٢٠١٣ بشأن تعديل القرار رقم (١٠٢) لسنة ٢٠٠٨ فيما يتعلق بتعديل قيمة التأمين الواجب إيداعه من قِبل الشركات العاملة فى مجال الأوراق المالية لدى الهيئة كأحد متطلبات منح التراخيص. حيث نص على أن تعدل قيمة التأمين الذى تودعه الشركات التى تباشر نشاط الاشتراك فى تأسيس الشركات التى تصدر أوراقاً مالية أو فى زيادة رؤوس أموالها لتصبح واحد لكل مائة ألف كنسبة مئوية من رأس المال المصدر للشركة بدلاً من واحد لكل عشرة آلاف.

- القرار رقم (١١) لسنة ٢٠١٤ بشأن تعديل قواعد قيد وشطب الأوراق المالية بالبورصة المصرية. ويهدف هذا القرار إلى زيادة عمق سوق الأوراق المالية وتوسيع قاعدة المساهمين فى الشركات التى تقيد بالبورصة، وكذلك فى الحد من التلاعب فى أسعار الأوراق المالية.

- القرار رقم (١٧) لسنة ٢٠١٤ بشأن شروط و إجراءات قيد واستمرار قيد الجهات الأجنبية التى تمارس نشاط بنوك إيداع فى سجل المالك المسجل بالهيئة، على أن تقوم تلك الجهات بتوفيق أوضاعها بما لا يتجاوز ٢٠١٤/٦/٣٠.

- القرار رقم (٢٠) لسنة ٢٠١٤ بشأن تعديل بعض القواعد التنفيذية لمزاولة آلية التعامل على الأسهم فى ذات الجلسة "Intra Day Trading".

- القرار رقم (٣٢) لسنة ٢٠١٤ بشأن قواعد وضوابط وإجراءات تعامل شركات السمسرة فى الأوراق المالية وشركات تكوين وإدارة محافظ الأوراق المالية على الأوراق المالية الأجنبية غير المقيدة بالبورصات المصرية.

- القرار رقم (٥٤) لسنة ٢٠١٤ بشأن القواعد والإجراءات المنظمة لطرح إصدار السندات على دفعات للشركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم وغيرها من الأشخاص الاعتبارية.

- القرار رقم (٥٥) لسنة ٢٠١٤ والخاص بالقواعد والإجراءات المنظمة لإحالة أكثر من محفظة توريق واحدة إلى شركة التوريق وقيام الشركات المساهمة من غير شركات التوريق بأكثر من إصدار لسندات التوريق.

- القرار رقم (٥٦) لسنة ٢٠١٤ والذى أوضح الشروط والمواصفات اللازم توافرها لمزاولة نشاط التعامل والوساطة والسمسرة فى السندات طبقاً للمادة (٢٧١) من اللائحة التنفيذية لقانون سوق رأس المال.

- القرار رقم (٦٧) لسنة ٢٠١٤ بشأن قواعد وضوابط مزاولة شركات السمسرة فى الأوراق المالية وأمناء الحفظ لعمليات شراء الأوراق المالية بالهامش.

وقد شهدت – سنة التقرير – اهتماماً ملحوظاً من قِبل القائمين على الهيئة العامة للرقابة المالية بتطوير أداء صناديق الاستثمار لما له من دور فى تنشيط سوق الأوراق المالية، حيث أصدر مجلس إدارتها عدة قرارات بشأن القواعد التنظيمية لها.

وفى إطار حرص **البورصة المصرية** على زيادة معدلات سيولة سوق الشركات الصغيرة والمتوسطة (بورصة النيل)، وجذب المزيد من المستثمرين، فقد أقرت مد جلسة التداول فيها إلى أربع ساعات بدلاً من ساعة واحدة اعتباراً من جلسة يوم الاثنين الموافق ٢٠١٣/١٠/٧. كذلك قامت البورصة المصرية بتدشين مؤشر النيل فى فبراير ٢٠١٤. وقد تم احتساب المؤشر اعتباراً من ٢ يوليو ٢٠١٢ بقيمة مرجعية ١٠٠٠ نقطة.

وبالنسبة لأداء **البورصة المصرية** خلال السنة المالية ٢٠١٤/٢٠١٣ فقد ارتفع مؤشرها الرئيسى (EGX 30) بمعدل ٧١,٨٪، ليصل إلى ٨١٦٢,٢ نقطة فى نهاية يونيو ٢٠١٤ (مقابل ٤٧٥٢,٢ نقطة فى نهاية يونيو ٢٠١٣). كما ارتفع مؤشر البورصة محدد الأوزان (EGX 20 Capped) بمعدل ٨٩,٤٪ ليبلغ ٩٨٦٩,٧ نقطة فى نهاية يونيو ٢٠١٤. كما ارتفع مؤشرا الأسعار (EGX 70) و (EGX 100) بمعدل ٦٤,١٪ و ٦٠,٩٪ ليبلغا ٥٩١,١ نقطة و ١٠٣٤,٣ نقطة فى نهاية يونيو ٢٠١٤. أما بالنسبة لمؤشر النيل – والذى يعكس نشاط الشركات الصغيرة والمتوسطة داخل بورصة النيل – فقد تراجع بمعدل ٩,٠٪، ليصل إلى ٧٦٣,٨ نقطة فى نهاية يونيو ٢٠١٤، مقابل ٨٣٩,٢ نقطة فى نهاية يونيو ٢٠١٣.

المؤشر الرئيسى للبورصة المصرية (EGX 30)

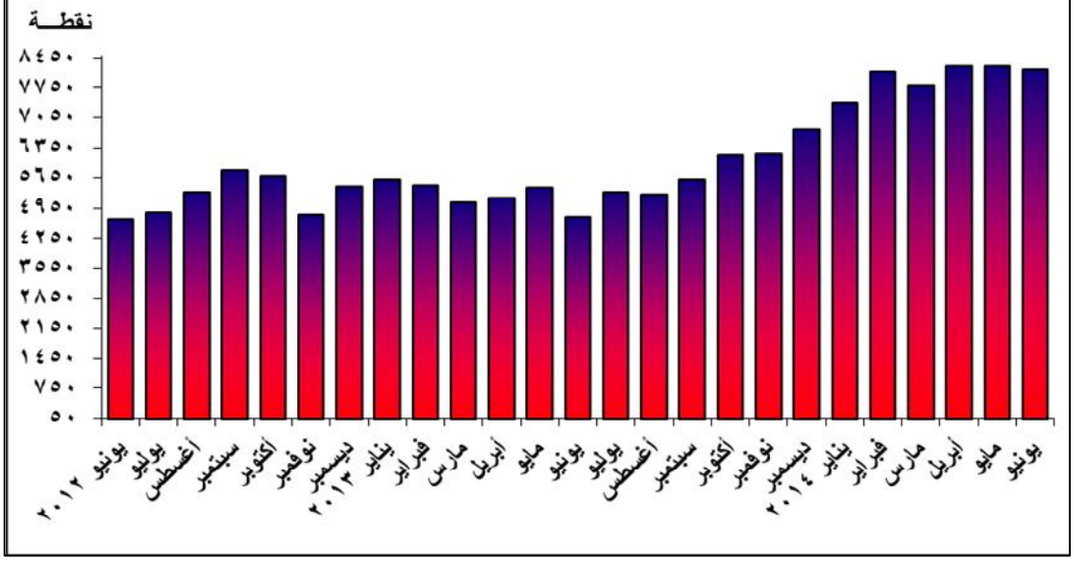

وبالنسبة **للسوق الأولية**، فقد وافقت الهيئة العامة للرقابة المالية خلال السنة المالية ٢٠١٤/٢٠١٣ على ٣١٦١ إصداراً جديداً بقيمة إجمالية ٤٣,٥ مليار جنيه (مقابل ٣١٣٩ إصداراً بقيمة إجمالية ٤٠,٤ مليار جنيه خلال السنة المالية السابقة)، منها ٢٢٨٣ إصداراً لتأسيس شركات جديدة وبما يمثل ٧٢,٢٪ من إجمالى عدد الإصدارات، بلغت قيمتها ٨,٧ مليار جنيه. أما الإصدارات الخاصة بزيادة رؤوس أموال شركات قائمة، فبلغ عددها ٨٧٨ إصداراً بقيمة إجمالية ٣٤,٨ مليار جنيه، وبما يمثل ٨٠,٠٪ من إجمالى قيمة الإصدارات خلال سنة التقرير.

وتشير حركة قيد الشركات بجداول البورصة إلى ارتفاع عدد الشركات المقيدة بالبورصة ليصل إلى ٢١٣ شركة فى نهاية يونيو ٢٠١٤ (مقابل ٢١٠ شركة فى نهاية يونيو ٢٠١٣). كما ارتفع رأس المال الاسمى لتلك الشركات بمعدل ٧,٠٪ ليبلغ ١٦٢,٧ مليار جنيه، مقابل ١٥٢,١ مليار جنيه. كما ارتفع رأس المال السوقى لأسهم هذه الشركات خلال السنة بمعدل ٤٨,٥٪ ليصل إلى ٤٧٧,٦ مليار جنيه فى نهاية يونيو ٢٠١٤ (وبما يمثل ٢٣,٩٪ من الناتج المحلى الإجمالى للعام المالى ٢٠١٣/٢٠١٤) مقابل ٣٢١,٧ مليار جنيه فى نهاية يونيو ٢٠١٣. ويُعزى هذا الارتفاع فى رأس المال السوقى خلال سنة التقرير إلى ارتفاع أسعار أغلب الأسهم المتداولة بالبورصة المصرية.

وارتفعت قيمة السندات المصدرة والمقيدة بالبورصة بنحو ١١٨,٩ مليار جنيه بمعدل ٣٦,٢٪ خلال السنة المالية ٢٠١٣/٢٠١٤، لتصل إلى نحو ٤٤٦,٩ مليار جنيه فى نهاية يونيو ٢٠١٤(مقابل ٣٢٨,٠ مليار جنيه فى نهاية يونيو ٢٠١٣). ويُعزى ذلك الارتفاع إلى زيادة قيمة سندات الخزانة المصرية (المتعاملون الرئيسيون) خلال السنة بنحو ١٢١,٣ مليار جنيه لتبلغ ٤٣٦,٣ مليار جنيه (وبما يمثل ٩٧,٦٪ من إجمالى قيمة السندات المقيدة فى نهاية يونيو ٢٠١٤). بينما تراجعت كلٌ من سندات التوريق ، وسندات الشركات بنحو ١,٤ مليار جنيه، و ١,٠ مليار جنيه، على الترتيب.

وتشير التعاملات فى **السوق الثانوى**، إلى ارتفاع مؤشراتها الثلاثة (عدد العمليات ، وعدد الأوراق المتداولة، وقيمتها) خلال السنة المالية ٢٠١٣/٢٠١٤. فقد زاد عدد العمليات بمقدار ١٣٧٢ ألف عملية بمعدل ٢٥,٢٪ مقارنة بالسنة المالية السابقة ليبلغ ٦٨١٠ ألف عملية، وكذا عدد الأوراق المتداولة (الأسهم والسندات) بمقدار ١٩,٤ مليار ورقة بمعدل ٥٩,٩٪ لتبلغ ٥١,٧ مليار ورقة، وارتفعت أيضاً قيمة هذه الأوراق بمقدار ٧٦,٧ مليار جنيه بمعدل ٤٤,٣٪ لتبلغ نحو ٢٥٠,٠ مليار جنيه.

وقد استحوذ التعامل فى الأسهم على معظم معاملات البورصة – خلال سنة التقرير – لتبلغ نسبته ٧٩,٣٪ من إجمالى قيمة المعاملات (مقابل ٧٩,٩٪ خلال السنة المالية السابقة)، فى حين مثل التعامل فى السندات ٢٠,٧٪ من الإجمالى (مقابل ٢٠,١٪).

وفيما يتعلق **بسوق الشركات الصغيرة والمتوسطة (بورصة النيل)** ، فقد بلغ عدد الشركات المقيدة بها ٢٤ شركة، وبلغ رأس المال السوقى للأسهم المقيدة فى البورصة نحو ١,١ مليار جنيه فى نهاية يونيو ٢٠١٤. وخلال سنة التقرير، بلغ عدد الأوراق المتداولة نحو ٣٥٥ مليون ورقة والتى تمت من خلال ١٤٩ ألف عملية بقيمة قدرها ١,١ مليار جنيه.

تطور حركة تداول الأوراق المالية

خـــــــلال السنة المالية	٢٠١١/٢٠١٠	٢٠١٢/٢٠١١	٢٠١٣/٢٠١٢	٢٠١٤/٢٠١٣
عدد العمليات (بالألف)	**٧١٦٠**	**٥٤٠٨**	**٥٤٣٨**	**٦٨١٠**
أ – أسهم وسندات ووثائق صناديق الاستثمار المقيدة	٧٠٦٨	٥٣٣٤	٥٣٧٤	٦٦٠٦
ب – أسهم وسندات ووثائق صناديق الاستثمار غير المقيدة	٨٤	٥٤	٢٨	٥٥
ج – سوق الشركات الصغيرة والمتوسطة (بورصة النيل) *	٨	٢٠	٣٦	١٤٩
عدد الأوراق المتداولة (بالمليون)	**٢٣٢٣٦**	**٢٢٣٤٤**	**٣٢٣٦٨**	**٥١٧٤٧**
أ – أسهم وسندات ووثائق صناديق الاستثمار المقيدة	٢١٠٤٨	٢١١٨٢	٣٠٨٨٠	٤٩٥٨٣
ب – أسهم وسندات ووثائق صناديق الاستثمار غير المقيدة	٢١٦٦	١١١٧	١٣٩٣	١٨٠٩
ج – سوق الشركات الصغيرة والمتوسطة (بورصة النيل) *	٢٢	٤٥	٩٥	٣٥٥
قيمة التداول (مليون جنيه)	**٢٠٠٥٧٨**	**١٥٢٨٨١**	**١٧٣٣١٩**	**٢٥٠٠٣١**
أ – أسهم وسندات ووثائق صناديق الاستثمار المقيدة	١٨٢٨٩٠	١٣٧١٢٧	١٥٠٨٥٥	٢٢٤٨٧٥
ب – أسهم وسندات ووثائق صناديق الاستثمار غير المقيدة	١٧٤٦٠	١٥٥٧٢	٢٢٢٣١	٢٤٠٢٠
ج – سوق الشركات الصغيرة والمتوسطة (بورصة النيل) *	٢٢٨	١٨٢	٢٣٣	١١٣٦

المصدر: الهيئة العامة للرقابة المالية، التقارير الشهرية للبورصة المصرية.
* بدأ التداول فى بورصة النيل فى ٣ يونيو ٢٠١٠.

وبالنسبة **لتعاملات الأجانب** فى البورصة المصرية، فقد ارتفعت خلال السنة المالية ٢٠١٣/٢٠١٤ بمعدل ١,٥٪ وذلك مقارنة بالسنة المالية السابقة، لتبلغ نحو ٩٠,٠ مليار جنيه (مقابل ٨٨,٣ مليار جنيه). وقد أسفرت معاملاتهم عن صافى مشتريات بلغ ٤,٠ مليار جنيه (مقابل ١,٦ مليار جنيه خلال السنة المالية السابقة).

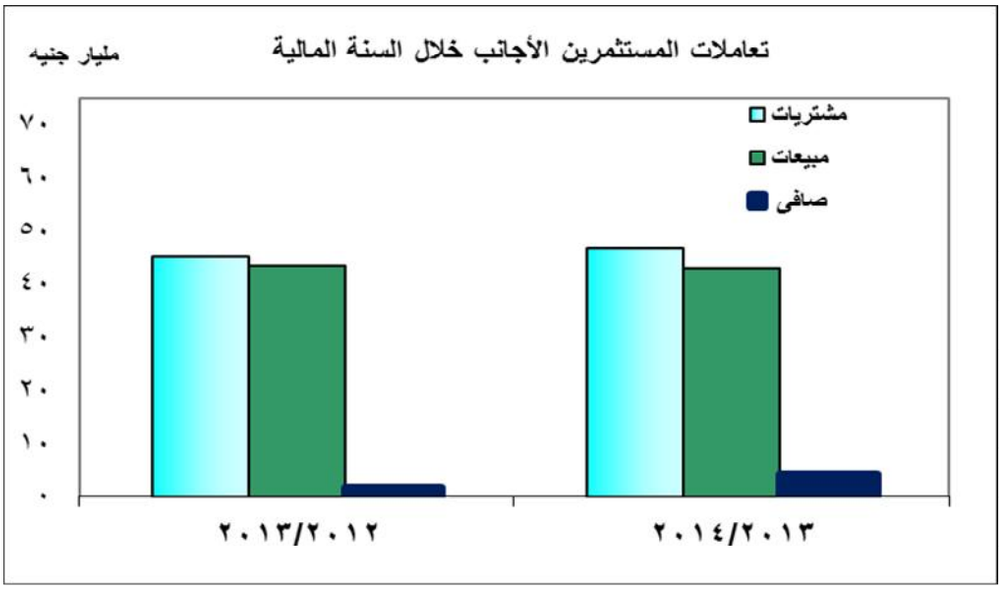

وقد استحوذ المستثمرون المصريون على ٧٣,٧٪ من إجمالى التعاملات فى البورصة المصرية خلال السنة المالية ٢٠١٣/٢٠١٤، واستحوذ الأجانب (غير العرب) على نحو ١٨,٥٪ من إجمالى التعاملات، فى حين سجلت تعاملات المستثمرين العرب ٧,٨٪ من إجمالى التعاملات.

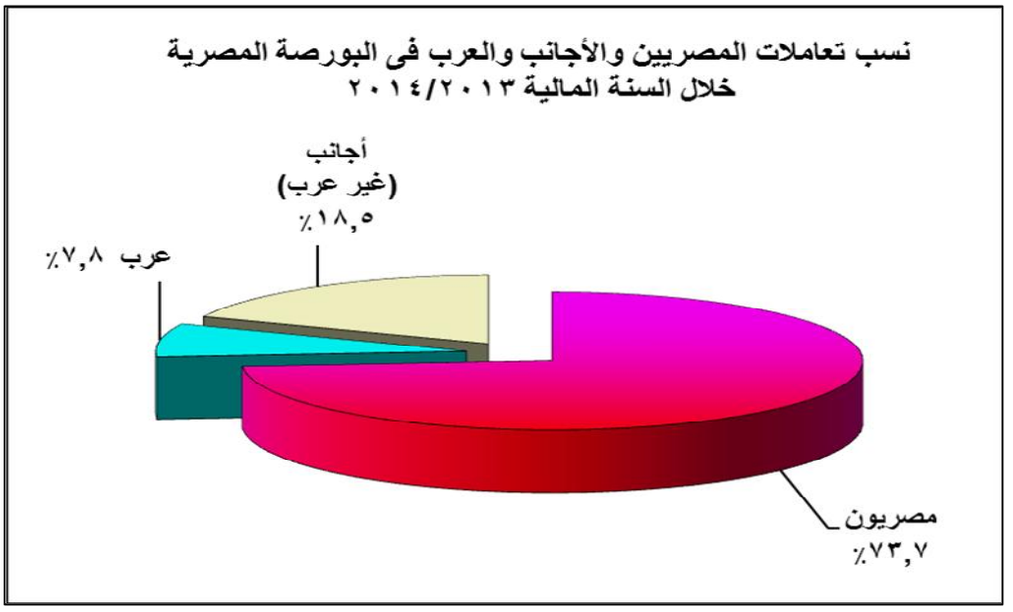

الملاحـــــــق

أ – قرارات مجلس إدارة البنك المركزى المصرى

خلال السنة المالية ٢٠١٣/٢٠١٤.

ب – القسم الإحصائـــى

ملحق (أ)

قرارات مجلس إدارة البنك المركزى المصرى
خلال السنة المالية ٢٠١٣/٢٠١٤

أولا:- قرارات خاصة بتنظيم النشاط المصرفى

صدر فى ١٨ فبراير ٢٠١٤ القرار رقم ٤٠٩ بشأن التعليمات المقترحة لمبادرة تنشيط قطاع التمويل العقارى لمحدودى ومتوسطى الدخل.

١- يخصص البنك المركزى المصرى مبلغ ١٠ مليار جنيه مصرى على شرائح لمدة حدها الأقصى ٢٠ سنة يتم توجيهه للتمويل العقارى الخاص بمحدودى ومتوسطى الدخل بمشروعات الإسكان بالمجتمعات العمرانية الجديدة لتقوم البنوك بإعادة إقراضه وفقا للشروط التالية:

- تطبق أسعار عائد مدعومة (تحسب على أساس متناقص) يتم تحديدها من قبل الإدارة التنفيذية للبنك المركزى المصرى.
- لا يجوز تغيير أسعار العائد المطبقة على العملاء بعد المنح وطوال مدة القرض وذلك لما تم استخدامه من شرائح.
- للإدارة التنفيذية للبنك المركزى المصرى الحق فى إعادة النظر فى التسعير للشرائح الجديدة الموجهة للبنوك وفقا لاعتبارات السوق وبحد أقصى مرة كل عام.
- يتم إتاحة المبلغ للبنوك مقابل أذون أو سندات خزانة تجدد دورياً.

٢- شروط العملاء المستفيدين من المبادرة:

- أن يكون مصرى الجنسية.
- حصول العميل على التمويل العقارى لوحدة واحدة فقط.
- أن يكون الحد الأقصى للدخل الشهرى لمتوسطى الدخل ٨ آلاف جنيه للفرد و ١٠ آلاف جنيه للأسرة وألا تزيد قيمة الوحدة محل التمويل عن ٣٠٠ ألف جنيه.
- بالنسبة لمحدودى الدخل يتعين الإلتزام بما ورد بالقانون رقم ١٤٨ لسنة ٢٠٠١ وتعديلاته المقترحة ومحددات صندوق التمويل العقارى.

٣- يتم رد كامل قيمة الدعم المقدم من البنك المركزى المصرى اخذا فى الاعتبار أسعار السوق السائدة فى حالة بيع الوحدة أو السداد المعجل للقرض قبل مرور خمس سنوات من تاريخ المنح، أما فى حالة البيع أو السداد المعجل بعد مرور خمس سنوات يتم حساب نسبة تتماشى مع الفترة المتبقية من القرض.

٤- يجوز للبنوك استخدام المبالغ المخصصة لها من خلال المبادرة عن طريق إعادة توجيهها لشركات التمويل العقارى وفقا للمحددات التالية:

- أن يكون الحد الأقصى للتمويل للشركات ٢٠٪ من قيمة المحفظة القائمة بالبنك فى إطار المبادرة.

- توقيع عقد ملزم (بروتوكول للتعامل) بين البنوك وشركات التمويل العقارى لتطبيق جميع شروط واجراءات عمل المبادرة وخاصة فيما يتعلق بأسعار وشروط الإقراض للعملاء.

يتم التنسيق مع الهيئة العامة للرقابة المالية للتأكد من التزام شركات التمويل العقارى مع البنوك بكافة شروط المبادرة.

٥- لا يجوز بأى حال من الأحوال بيع محافظ كل من البنوك أو شركات التمويل العقارى الناشئة تحت مظلة هذه المبادرة.

٦- فى اطار المبادرة يتم تعديل الفقرة (أ) من البند السادس من أسس تقييم الجدارة الائتمانية للعملاء وتكوين المخصصات والخاص بالقواعد المنظمة لتحديد القيمة السوقية العادلة للضمانات العقارية والمحال التجارية بحيث تحدد القيمة العادلة للأصول موضوع الرهون مرة على الأقل كل خمس سنوات بدلا من ثلاث سنوات.

٧- تكليف قطاع الرقابة والاشراف على البنوك بالبنك المركزى المصرى بإصدار مذكرة تفصيلية تتضمن الإجراءات والقواعد الخاصة بتطبيق أحكام هذا القرار.

ثانيا:- قرارات خاصة بالمركز المالى للبنك المركزى المصرى

- **صدر فى ١٢ أغسطس ٢٠١٣ القرار رقم ١٥٢٢ بشأن تدعيم حقوق الملكية للبنك المركزى المصرى**

- زيادة رأس مال البنك المركزى المصرى بمبلغ ٤ مليار جنيه من خلال تجنيب نسبة من الأرباح السنوية الصافية فى ٣٠ يونيو ٢٠١٣ تعادل نحو ٢٠٪ ليصبح ٨ مليار جنيه، مع مراعاة ما يقضى به حكم المادة (٣) من النظام الأساسى للبنك المركزى المصرى المعدلة بموجب قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٥٧ لسنة ٢٠٠٩.
- إعادة تدعيم الإحتياطى العام بنسبة ٥٪ سنويا اعتبارا من السنة المالية ٢٠١٢/٢٠١٣.
- استمرار تدعيم الاحتياطى القانونى بنسبة ٥٪ سنويا لحين وصول رصيد هذا الاحتياطى مثل رأس المال ثم استخدام تلك النسبة فى تدعيم الاحتياطى العام.
- اقتصار تدعيم الاحتياطيات الأخرى بقيمة حصيلة بيع الأصول الثابتة.

- **صدر فى ٦ نوفمبر ٢٠١٣ القرار رقم ٢٢٠١ بشأن إعادة تقييم الذهب المودع بغطاء الإصدار**

أولا : يتم إعادة التقييم على أساس ٨٥٪ من متوسط سعر أوقية الذهب فى سوق لندن فى نهاية كل شهر .

ثانيا: إدراج الأرباح/الخسائر الناتجة عن إعادة تقييم الذهب المودع بغطاء الاصدار فى حساب فروق إعادة تقييم الذهب يفتح بسجلات البنك المركزى.

ثالثا : فى نهاية كل سنة مالية يتم العمل بالقواعد المعمول بها فى تقييم الذهب والسابق اعتمادها من مجلس الإدارة فى ٤ مايو ٢٠٠٤ و ٣ يوليو ٢٠١٢، حيث يتم إعادة تقييم الذهب على أساس ٨٥٪ من متوسط سعر أوقية الذهب فى سوق لندن خلال الثلاث شهور الأخيرة من العام المالى (أبريل- مايو – يونيو) أو ٨٥٪ من سعر أوقية الذهب فى تلك السوق فى تاريخ إعادة التقييم وهو ٣٠ يونيو من كل عام أيهما أقل مع مراعاة الشروط السابقة.

ب- القسم الاحصائى

(١) البنك المركزى المصرى (صفحة رقم ١٠٣)

(١/١) المركز المالى
(٢/١) النقد المصدر حسب الفئات
(٣/١) العمليات التى تتم من خلال التسوية اللحظية (RTGS) وشبكة السويفت

(٢) التطورات النقدية (صفحة رقم ١٠٦)

(١/٢) المسح المصرفى : السيولة المحلية والأصول المقابلة
(٢/٢) المسح المصرفى : الودائع بالعملة المحلية
(٣/٢) المسح المصرفى : الودائع بالعملات الأجنبية
(٤/٢) المسح المصرفى : الأصول والخصوم الأجنبية
(٥/٢) المسح المصرفى : الائتمان المحلى / صافى البنود الأخرى
(٦/٢) اجمالى الأوعية الادخارية

(٣) الدين المحلى والدين الخارجى (صفحة رقم ١١٢)

(١/٣) إجمالى الدين المحلى
(٢/٣) الموارد المستثمرة لدى بنك الاستثمار القومى واستخداماتها
(٣/٣) هيكل الدين الخارجى
(٤/٣) توزيع الدين الخارجى حسب أهم العملات

(٤) الجهاز المصرفى (صفحة رقم ١١٦)

(١/٤) هيكل الجهاز المصرفى المصرى
(٢/٤) مكاتب تمثيل البنوك الأجنبية المسجلة لدى البنك المركزى المصرى فى نهاية يونيو ٢٠١٤

(٥) البنوك (صفحة رقم ١١٨)

(١/٥) المركز المالى الاجمالى
(٢/٥) الودائع وفقا للآجال
(٣/٥) الودائع وفقا للقطاعات
(٤/٥) الإقراض والخصم وفقا للقطاعات

(٦) المؤشرات الاقتصادية المحلية (صفحة رقم ١٢٢)

(١/٦) الناتج المحلى الإجمالى بتكلفة عوامل الإنتاج وفقا للقطاعات الاقتصادية بأسعار عام ٢٠١٢/٢٠١١
(٢/٦) الإنفاق على الناتج المحلى الإجمالى بأسعار عام ٢٠١٢/٢٠١١
(٣/٦) الأرقام القياسية لأسعار المستهلكين (حضر)
(٤/٦) الأرقام القياسية لأسعار المنتجين

(٧) المالية العامة (صفحة رقم ١٢٦)

(١/٧) موجز العمليات المالية الموحدة للحكومة العامة ٢٠١٣/٢٠١٢– ٢٠١٤/٢٠١٣

(٨) المعاملات مع العالم الخارجى (صفحة رقم ١٢٨)

(١/٨) تقديرات ميزان المدفوعات بالدولار الأمريكى
(٢/٨) متوسط أسعار الصرف (بالقرش لكل عملة أجنبية)

(٩) التطورات فى سوق الأوراق المالية (صفحة رقم ١٣١)

(١/٩) التعامل فى الأسهـــم بسوق الأوراق المالية
(٢/٩) التعامل فى السندات بسوق الأوراق المالية
(٣/٩) تعاملات الأجانب فى سوق الأوراق المالية

(١/١) المركز المالى للبنك المركزى : نقود الاحتياطى والأصول المقابلة

(القيمة بالمليون جنيه)

نهاية يونيو	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤
نقود الاحتياطى	**١٦٩٩١١**	**١٧٥١٠٤**	**٢٠٣٠٧١**	**٢٥٠٩٩٢**	**٢٦٣٦٦٨**	**٣١٧٩٤٤**	**٣٦٤٤٧٣**
النقد المتداول خارج البنك المركزى*	١١١٤١٢	١٢٦٢٦٨	١٤٤٢٥٣	١٧٩٠٩٦	٢٠٤٨٧٠	٢٦٠٨٤٩	٢٨٨٦٥١
ودائع البنوك بالعملة المحلية	٥٨٤٩٩	٤٨٨٣٦	٥٨٨١٨	٧١٨٩٦	٥٨٧٩٨	٥٧٠٩٥	٧٥٨٢٢
الأصول المقابلة	**١٦٩٩١١**	**١٧٥١٠٤**	**٢٠٣٠٧١**	**٢٥٠٩٩٢**	**٢٦٣٦٦٨**	**٣١٧٩٤٤**	**٣٦٤٤٧٣**
صافى الأصول الأجنبية+	**١٨٠٣٣٣**	**١٧١٧٣٢**	**١٩٠٢٣٤**	**١٤٧١٩٧**	**٧٦٠٥٩**	**٣٨٢٣٥**	**٣٧٣٩٥**
الأصول الأجنبية	**١٨٢٠٢١**	**١٧٣٠٥٥**	**١٩٨٦٠٥**	**١٥٦٣٣١**	**٩٢١٦٩**	**١٠١٦٨٥**	**١١٥٧٧٠**
ذهب	٨٦٩٥	٩٣٨٥	١٢٣٩٣	١٦٣٤٣	١٩٩٧٩	١٧٢٣٩	١٨٩٨٣
أوراق مالية أجنبية	١٥١١٧٥	١٥٠٥٥٦	١٦٢٢٤٧	١١٤٦٠٨	٥١٥٢٤	٣٤١٦٣	٦١٥٠٦
عملات اجنبية	٢٢١٥١	١٣١١٤	٢٣٩٦٥	٢٥٣٨٠	٢٠٦٦٦	٥٠٢٨٣	٣٥٢٨١
الخصوم الأجنبية**	**١٦٨٨**	**١٣٢٣**	**٨٣٧١**	**٩١٣٤**	**١٦١١٠**	**٦٣٤٥٠**	**٧٨٣٧٥**
صافى الأصول المحلية	**-١٠٤٢٢**	**٣٣٧٢**	**١٢٨٣٧**	**١٠٣٧٩٥**	**١٨٧٦٠٩**	**٢٧٩٧٠٩**	**٣٢٧٠٧٨**
المطلوبات من الحكومة (صافى)	**٨١٨٧٢**	**٦٨٦١٣**	**٨٠٦١١**	**١٠٢٥٦٢**	**١٦٥٣٧٤**	**٢٩٩٨٠٦**	**٤١٩٢١٨**
المطلوبات؛ منها	١٥٩٦٩٧	١٤٦٨٩٩	١٥٠٢٨٧	١٨٩٦٢١	٢٥٦٦٠٥	٤٠٤٨٣٧	٤٦٣٧٢٤
أوراق مالية حكومية**	١٢٣١٢٣	١٢١٧٠٩	١٢١٥٣٣	١٣٠٥٩٧	١٧٨٨٣١	٢٣٨٨٣١	٢٤٠٣٣١
الودائع	٧٧٨٢٥	٧٨٢٨٦	٦٩٦٧٦	٨٧٠٥٩	٩١٢٣١	١٠٥٠٣١	٤٤٥٠٦
المطلوبات من البنوك (صافى)	**٧٧٥٨١**	**٣٣٤**	**٢٩٠١٠**	**١٤٧**	**-٢٧٠٦**	**-٥٨١١**	**-٩٠٤٥**
المطلوبات	٩٧٨٢٨	٢١٧٨٦	٤٩٨٦٣	٢٣٤٩٦	٢٢٢٩٦	٢٧٢٥٩	٢٥٢٦٥
الودائع بالعملات الأجنبية	٢٠٢٤٧	٢١٤٥٢	٢٠٨٥٣	٢٣٣٤٩	٢٥٠٠٢	٣٣٠٧٠	٣٤٣١٠
صافى البنود الأخرى+	**-١٦٩٨٧٥**	**-٦٥٥٧٥**	**-٩٦٧٨٤**	**١٠٨٦**	**٢٤٩٤١**	**-١٤٢٨٦**	**-٨٣٠٩٥**

المصدر: البنك المركزى المصرى

* يتضمن العملة المساعدة التي تصدرها وزارة المالية.

** تم تسوية الديون المعاد جدولتها فى اطار إتفاقيات نادى باريس، وكان من نتيجة ذلك انخفاض الالتزامات الأجنبية للبنك المركزى، وأيضا المطلوبات من الحكومة متمثلة فى الاوراق المالية، وصافى الاصول غير المبوبة.

+ تم تعديل تبويب مخصصات حقوق السحب الخاصة ليدرج ضمن الالتزامات الأجنبية بدلا من حسابات رأس المال وذلك وفقا للمعالجة الجديدة التى أوصى بها صندوق النقد الدولي اعتبارا من أغسطس ٢٠٠٩.

(٢/١) البنك المركزى المصرى : النقد المصدر حسب الفئات

(القيمة بالمليون جنيه)

نهاية يونيو	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤
اجمالى النقد المصدر	١١٢٧٠٥	١٢٧٩١٢	١٤٦٢٢٠	١٨٠١١٨	٢٠٧٨٢٤	٢٦٤٥٠٥	٢٩٠٢٨٣
النقد المصدر حسب الفئات+	١١٢٤٣٠	١٢٧٦٢٥	١٤٥٩١٤	١٧٩٧٩٤	٢٠٧٤٧٣	٢٦٤١٢٨	٢٨٩٨٧٥
خمس وعشرون قرشا	١٤٧	١٦٠	١٨٤	١٦١	١٤٧	١٤٣	١٤٦
خمسون قرشا	٢٥٢	٣٠٩	٢٩٤	٣٠٣	٢٩٦	٢٩٣	٣١٦
جنيه واحد	٦٠٨	٧٧٢	٨٤٥	٩٠٩	٨٩٠	٩١٣	٩٤٥
خمس جنيهات	١١٦٩	١٣٠٩	١٦١٩	٢٧٣٨	١٩٤٤	١٩٠٢	١٨٣٣
عشرة جنيهات	٢٩٣٨	٢٩٩١	٢٩٣٠	٢٩٨٣	٢٩٤٠	٣١٩٢	٣٥١٦
عشرون جنيها	٧٣٩٤	٦٤١٩	٥٦١٩	٩٩٥٠	٧٨٠٩	٦٦٥٤	٦٨٠٩
خمسون جنيها	٢٥٦٤٦	٢٣٠٤٥	١٨٨٣٦	٢٢٣٥٠	٢١٧٢٠	٢٥٠١٧	٢٥٢٧٩
مائة جنيه	٥٤٩٨٧	٦١٥٦١	٦٩٢٩٩	٧٣٤٤٤	٨٣٦٠٦	١٠٧٢١٢	١١٥٧٤٩
مائتا جنيه	١٩٢٨٩	٣١٠٥٩	٤٦٢٨٨	٦٦٩٥٦	٨٨١٢١	١١٨٨٠٢	١٣٥٢٨٢
العملة المساعدة*	٢٧٥	٢٨٧	٣٠٦	٣٢٤	٣٥١	٣٧٧	٤٠٨

المصدر : البنك المركزى المصرى.

+ يتضمن العملة المعدنية فئة ٢٥،٥٠ ، ١٠٠ قرشا.

* تصدرها وزارة المالية

(٣/١) البنك المركزي المصري: العمليات التي تتم من خلال نظام التسوية اللحظية (RTGS) وشبكة السويفت

خلال السنة المالية	٢٠٠٨/٢٠٠٧	٢٠٠٩/٢٠٠٨	٢٠١٠/٢٠٠٩	٢٠١١/٢٠١٠	٢٠١٢/٢٠١١	٢٠١٣/٢٠١٢	٢٠١٤/٢٠١٣
العمليات التى تم تسويتها بالعملة المحلية من خلال نظام التسوية اللحظية (**RTGS**)*							
١- غرفة المقاصة الإلكترونية							
عدد العمليات (بالألف)	١١٧٢٤	١٢٠٦٢	١٢٩٩٤	١٣٠١٢	١٢٨٢٩	١٣٢٦٦	١٢٨٨٦
قيمة العمليات (بالمليون جنيه)	٤٨٣١١٣	٥٤٨٠٣٨	٥٨٤٥٤٦	٦٢٦٧٥٧	٦٦١١٩٦	٧٢٧٦٧٧	٧٨٩٢٤١
٢- العمليات الاخري التى تمت من خلال نظام (**RTGS**)**							
عدد العمليات (بالوحدة)	٧٠٠٦٦٨	٨٩٧٢٠٥	١١٩١٣٧٤	١٢٤٨٦٩٢	١٢٩٨٧٦٣	١٢٣٠١٩٧	١٠٣٤٥٤٩
قيمة العمليات (بالمليون جنيه)	٣٠٩٢٤٠١	٥٢٩٤٣٥٧	١٣٢٧٤٦٧٦	١٥٨٧٩٧٠١	٩٤٠٢٣٠٠	١٢٢٩٣٧٧٩	١٦٤٢١٢١٦
التحويلات بالعملة الأجنبية (عمليات الإنتربنك الدولارى) بنظام **Fin-Copy****							
عدد العمليات (بالوحدة)	١٣٩٢٥	١٢٣٦٥	١٢٢٠٤	١٥٠٦٦	١٤٠٨٠	٩٨٨٥	٤٨٤٢
قيمة العمليات (بالمليون دولار)	١٠٥٥٨٧	٨٣٠١٩	٧٠٠٠٨	٨٨٠٥٢	٦٢٣٢١	٣٤٥٢٣	٨٤٦٨

المصدر : البنك المركزى المصرى.

* تم العمل بنظام التسوية اللحظية (RTGS) في ٢٠٠٩/٣/١٥.

** تشمل عمليات الكوريدور والايداعات لأغراض السياسة النقدية بدءاً من ٢٠٠٩/٣/١٥ .

*** بدأ العمل بهذه الخدمة اعتباراً من ٢٠٠٤/٩/١٩.

(١/٢) المسح المصرفى : السيولة المحلية والأصول المقابلة

(القيمة بالمليون جنيه)

نهاية يونيو	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤
أولا : السيولة المحلية	٧٦٦٦٦٤	٨٣١٢١١	٩١٧٤٥٩	١٠٠٩٤١١	١٠٩٤٤٠٨	١٢٩٦٠٨٦	١٥١٦٦٠١
أ- وسائل الدفع الجارية	١٧٠٥٧٩	١٨٢٩٩١	٢١٤٠٤٠	٢٤٨٧٠٧	٢٧٤٥١٠	٣٤٤١٠٠	٤١٠٥٥٤
النقد المتداول خارج الجهاز المصرفى	١٠٤٦٥٦	١١٨١٤٦	١٣٥٢٠٩	١٦٧٨٨٧	١٩٤٠٢٧	٢٤١٠١١	٢٧٠٨٥٦
الودائع الجارية بالعملة المحلية	٦٥٩٢٣	٦٤٨٤٥	٧٨٨٣١	٨٠٨٢٠	٨٠٤٨٣	١٠٣٠٨٩	١٣٩٦٩٨
ب- أشباه النقود	٥٩٦٠٨٥	٦٤٨٢٢٠	٧٠٣٤١٩	٧٦٠٧٠٤	٨١٩٨٩٨	٩٥١٩٨٦	١١٠٦٠٤٧
الودائع غيرالجارية بالعملة المحلية	٤٣٦٢٦٨	٤٨١٠٥٤	٥٤٥٣٠٣	٥٨٣٧٣٢	٦٣٣٨٥٨	٧٢٧٧٧٨	٨٦٩٩٧٦
الودائع الجارية وغير الجارية بالعملات الأجنبية	١٥٩٨١٧	١٦٧١٦٦	١٥٨١١٦	١٧٦٩٧٢	١٨٦٠٤٠	٢٢٤٢٠٨	٢٣٦٠٧١
ثانيا : الأصول المقابلة							
صافى الأصول الأجنبية	٣٠٣٦٨٠ *	٢٥٤١٣٤	٢٨٢٤٠٨	٢٥٣٥٠٠	١٥٧٦٢٤	١٢٣١٩٨	١١٩١٦٢
الائتمان المحلى	٥٧٠٩٥٣*	٦٩٥٣٢٦	٧٧٥٢٦٨	٨٩٢٧٦٦	١٠٧٢٥٦٦	١٣٤٣١٤٠	١٦٢٥١٤١
صافى البنود الأخرى	١٠٧٩٦٩-	١١٨٢٤٩-	١٤٠٢١٧-	١٣٦٨٥٥-	١٣٥٧٨٢-	١٧٠٢٥٢-	٢٢٧٧٠٢-

المصدر : البنك المركزى المصرى.

* نتيجة التسوية التي تمت مع الحكومة بشأن الديون المعاد جدولتها في اطار نادي باريس٠

(٢/٢) المسح المصرفى : الودائع بالعملة المحلية

(القيمة بالمليون جنيه)

نهاية يونيو	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤
اجمالى الودائع بالعملة المحلية	**٥٠٢١٩١**	**٥٤٥٨٩٩**	**٦٢٤١٣٤**	**٦٦٤٥٥٢**	**٧١٤٣٤١**	**٨٣٠٨٦٧**	**١٠٠٩٦٧٤**
أولا : الودائع الجارية	**٦٥٩٢٣**	**٦٤٨٤٥**	**٧٨٨٣١**	**٨٠٨٢٠**	**٨٠٤٨٣**	**١٠٣٠٨٩**	**١٣٩٦٩٨**
قطاع الأعمال العام*	٨٦٩٨	٧١٤٥	٨٩٣٨	٦٦٧٠	٧٣٦٣	٦٨٢٥	٨٥٢٣
قطاع الأعمال الخاص	٣٤٣٠١	٣٣٢٤٠	٤١٢٤٦	٤٣٣٢٤	٣٩٠٨٣	٥٥٨٠٤	٧٦٣٨٤
القطاع العائلى	٢٤٠٠٣	٢٥٢٣٥	٢٩٥١٠	٣١٦٤٥	٣٤٩٤٤	٤١٤٠١	٥٥٥٦٠
يطرح : شيكات وحوالات مشتراه	١٠٧٩	٧٧٥	٨٦٣	٨١٩	٩٠٧	٩٤١	٧٦٩
ثانيا : الودائع غير الجارية	**٤٣٦٢٦٨**	**٤٨١٠٥٤**	**٥٤٥٣٠٣**	**٥٨٣٧٣٢**	**٦٣٣٨٥٨**	**٧٢٧٧٧٨**	**٨٦٩٩٧٦**
قطاع الأعمال العام*	٢٠٧٣٦	٢١٦٥٤	٢٣٧٨٨	٢٢٦٠٨	١٧٤٨٠	١٧٢٩٨	١٧٨١٢
قطاع الأعمال الخاص	٨٥٤١٥	٧١٠٧٦	٧٣١٨٣	٦٠٧٣٦	٥٣٨٦٢	٦٥١٤١	٧٥٥٧٧
القطاع العائلى	٣٣٠١١٧	٣٨٨٣٢٤	٤٤٨٣٣٢	٥٠٠٣٨٨	٥٦٢٥١٦	٦٤٥٣٣٩	٧٧٦٥٨٧

المصدر : البنك المركزى المصرى.

* يتضمن شركات القطاع العام الخاضعة للقانون ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ وشركات القطاع العام الاخري غير الخاضعة له .

(٣/٢) المسح المصرفى : الودائع بالعملات الأجنبية

(القيمة بالمليون جنيه)

نهاية يونيو	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤
اجمالى الودائع بالعملات الأجنبية	١٥٩٨١٧	١٦٧١٦٦	١٥٨١١٦	١٧٦٩٧٢	١٨٦٠٤٠	٢٢٤٢٠٨	٢٣٦٠٧١
أولا : الودائع الجارية	٢٦٥٨١	٣٢٠٥٠	٣٣٩٠١	٤١٢٩٨	٤٤٩٦٥	٥٥١٥٢	٦٢٢١٤
قطاع الأعمال العام*	٩٤٣	١٣٣٤	١٠٥٥	١٢٤٨	٩٨٠	١٢٨٥	١٣٠٧
قطاع الأعمال الخاص	١٧٤١٧	٢١١٠٤	٢٢٣١٣	٢٦٠٣٩	٢٩٦٦٩	٣٥٤١٢	٣٧٦٩٦
القطاع العائلى	٨٤٠٤	٩٧١٢	١٠٦٧٣	١٤٠٧٧	١٤٤٤٣	١٨٥٣٥	٢٣٢٧٥
يطرح : شيكات وحوالات مشتراه	١٨٣	١٠٠	١٤٠	٦٦	١٢٧	٨٠	٦٤
ثانيا : الودائع غير الجارية	١٣٣٢٣٦	١٣٥١١٦	١٢٤٢١٥	١٣٥٦٧٤	١٤١٠٧٥	١٦٩٠٥٦	١٧٣٨٥٧
قطاع الأعمال العام*	٨٢٠٢	٧٤٠١	٥٤١٩	٦٣٠١	٧٨٣٢	١١٣٠٧	١٢٤٠٥
قطاع الأعمال الخاص	٣٩٧٨٥	٣٧٢١٧	٣٢٥٩٤	٣٤٢٠٢	٣٤٨٢٧	٤١١٦٠	٣٧٠٩٢
القطاع العائلى	٨٥٢٤٩	٩٠٤٩٨	٨٦٢٠٢	٩٥١٧١	٩٨٤١٦	١١٦٥٨٩	١٢٤٣٦٠

المصدر : البنك المركزى المصرى.

* يتضمن شركات القطاع العام الخاضعة للقانون ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ وشركات القطاع العام الأخري غير الخاضعة له.

(٤/٢) المسح المصرفى : الأصول والخصوم الأجنبية

(القيمة بالمليون جنيه)

نهاية يونيو	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤
صافى الأصول الأجنبية	٣٠٣٦٨٠	٢٥٤١٣٤	٢٨٢٤٠٨	٢٥٣٥٠٠	١٥٧٦٢٤	١٢٣١٩٨	١١٩١٦٢
أولا : الأصول الأجنبية لدى	٣٣٠٧٧٠	٢٨٢٩١٤	٣٢٢٢٠٩	٢٩٥٤٨٠	٢٠٦٩٦٥	٢٢٠٠٣٩	٢٣١٦٠٨
البنك المركزى	١٨٢٠٢١	١٧٣٠٥٥	١٩٨٦٠٥	١٥٦٣٣١	٩٢١٦٩	١٠١٦٨٥	١١٥٧٧٠
البنوك	١٤٨٧٤٩	١٠٩٨٥٩	١٢٣٦٠٤	١٣٩١٤٩	١١٤٧٩٦	١١٨٣٥٤	١١٥٨٣٨
ثانيا : الخصوم الأجنبية لدى	٢٧٠٩٠	٢٨٧٨٠	٣٩٨٠١	٤١٩٨٠	٤٩٣٤١	٩٦٨٤١	١١٢٤٤٦
البنك المركزى+	١٦٨٨*	١٣٢٣	٨٣٧١	٩١٣٤	١٦١١٠	٦٣٤٥٠	٧٨٣٧٥
البنوك	٢٥٤٠٢	٢٧٤٥٧	٣١٤٣٠	٣٢٨٤٦	٣٣٢٣١	٣٣٣٩١	٣٤٠٧١

المصدر : البنك المركزى المصرى.

+ وفقا لتعديل تبويب مخصصات وحدات حقوق السحب الخاصة السابق الاشارة اليه في جدول (١/١).

* نتيجة التسوية التي تمت مع الحكومة بشأن الديون المعاد جدولتها في اطار نادي باريس.

(٥/٢) المسح المصرفى : الائتمان المحلى / صافى البنود الأخرى

(القيمة بالمليون جنيه)

نهاية يونيو	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤
أولا : الائتمان المحلى	٥٧٠٩٥٣	٦٩٥٣٢٦	٧٧٥٢٦٨	٨٩٢٧٦٦	١٠٧٢٥٦٦	١٣٤٣١٤٠	١٦٢٥١٤١
صافى المطلوبات من الحكومة (ا+ب-ج)	١٧٤٠٠٥	٢٧٣١٢٢	٣٢٦١٤١	٤٣٧٣٣٧	٥٧٨٦٥٤	٨٠٢٥٣٩	١٠٤٥١٨٦
أ - أوراق مالية	٢٧١٧٨٨**	٣٩٧٨٠٤	٤٤٠٤١٠	٥٤٢٧٩٢	٦٧٧١٣٩	٨٣٢٧٧٠	١٠٠٤٣٤٢
ب - تسهيلات ائتمانية	٦٧٧٣٢	٥٥٩٣٩	٦٨١٣٩	٩٨٨٢٦	١١١٣٦٢	٢٠١٧٨٧	٢٦٤١٩٦
ج - الودائع الحكومية	١٦٥٥١٥	١٨٠٦٢١	١٨٢٤٠٨	٢٠٤٢٨١	٢٠٩٨٤٧	٢٣٢٠١٨	٢٢٣٣٥٢
مطلوبات من قطاع الأعمال العام*	٢٦٨٩٧	٣٣١٤٦	٢٩٩٨٥	٣٢٩٨١	٤٠٦٢٠	٤٢٨٦٦	٤٥٤١٧
مطلوبات من قطاع الأعمال الخاص	٢٩١٧١٩	٣٠٤٤٧٠	٣٢٦٣٥٠	٣٢٣٢٤١	٣٤٠٨٦٥	٣٦٩٨١٤	٣٨٩٢٧٥
مطلوبات من القطاع العائلى	٧٨٣٣٢	٨٤٥٨٨	٩٢٧٩٢	٩٩٢٠٧	١١٢٤٢٧	١٢٧٩٢١	١٤٥٢٦٣
ثانيا : صافى البنود الأخرى	-١٠٧٩٦٩	-١١٨٢٤٩	-١٤٠٢١٧	-١٣٦٨٥٥	-١٣٥٧٨٢	-١٧٠٢٥٢	-٢٢٧٧٠٢
حسابات رأس المال+	-١٣٥٤٠١	-١٤٨٣٣٢	-١٧٠٨٧٧	-١٤٦٥٤٣	-١٦٨٧٧٨	-٢٠٠٠٥٧	-٢٣٣٣٦٩
صافى الأصول والخصوم غير المبوبة	٢٧٤٣٢**	٣٠٠٨٣	٣٠٦٦٠	٩٦٨٨	٣٢٩٩٦	٢٩٨٠٥	٥٦٦٧
(متضمنة صافى المديونية والدائنية بين البنوك)							

المصدر : البنك المركزى المصرى

* يتضمن شركات القطاع العام الخاضعة للقانون ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ وشركات القطاع العام الأخري غير الخاضعة له.

** نتيجة التسوية التي تمت مع الحكومة بشأن الديون المعاد جدولتها في اطار نادي باريس.

+ وفقا لتعديل تبويب مخصصات وحدات حقوق السحب الخاصة السابق الاشارة اليه في جدول (١/١).

(٦/٢) اجمالى الأوعية الادخارية

(القيمة بالمليون جنيه)

نهاية يونيو	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤
اجمالى الأوعية الادخارية	٧٤٢١٧٧	٨٠٣٠٦٣	٨٨٤٠٨٥	٩٥٥١٦٣	١٠٢٨٩٥٣	١١٧٨٣١٨	١٣٦٠٨٧٠
المدخرات لدى الجهاز المصرفى	٥٩٦٠٨٥	٦٤٨٢٢٠	٧٠٣٤١٩	٧٦٠٧٠٤	٨١٩٨٩٨	٩٥١٩٨٦	١١٠٦٠٤٧
ودائع غير جارية بالعملة المحلية	٤٣٦٢٦٨	٤٨١٠٥٤	٥٤٥٣٠٣	٥٨٣٧٣٢	٦٣٣٨٥٨	٧٢٧٧٧٨	٨٦٩٩٧٦
ودائع جارية وغير جارية بالعملات الأجنبية	١٥٩٨١٧	١٦٧١٦٦	١٥٨١١٦	١٧٦٩٧٢	١٨٦٠٤٠	٢٢٤٢٠٨	٢٣٦٠٧١
صافى مبيعات شهادات الاستثمار	٧٩٣٥٤	٨١٢٦٢	٩٠٩٣١	٩٤٤٢٨	٩٧٧٤٥	١٠٢١٥٩	١٠٨٣٧٨
ودائع صندوق توفير البريد	٦٦٧٣٨	٧٣٥٨١	٨٩٧٣٥	١٠٠٠٣١	١١١٣١٠	١٢٤١٧٣	١٤٦٤٤٥

المصدر : البنك المركزى المصرى.

(١/٣) إجمالى الدين المحلى

(القيمة بالمليون جنيه)

الأرصدة فى نهاية يونيو	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤
الدين العام المحلى (١+ ٢+٣-٤)	**٧٥٥٢٩٧**	**٨٨٨٧١٥**	**١٠٤٤٨٩٨**	**١٢٣٨١٣٧**	**١٥٢٧٣٧٨**	**١٨١٦٥٧٨**
١- صافى الدين المحلى الحكومى(أ+ب+ج+د+هـ)	**٥٦٢٣٢٧**	**٦٦٣٨١٨**	**٨٠٨١١٣**	**٩٩٠٥٢٩**	**١٢٦١١٤١**	**١٥٣٨٤٥٩**
أ- الارصدة من السندات والأذون	**٦٨١٨٣٨**	**٧٧٩٢٣٢**	**٩١٦٩٧٦**	**١٠٧٨١٦٢**	**١٢٦٩٢٨٩**	**١٤٧٨٨٤٦**
. سندات على الخزانة العامة لدى البنك المركزى المصرى	١٢١٧٠٨	١٢١٥٣٣	١٣٠٥٩٦	١٧٨٨٣٠	٢٣٨٨٣٠	٢٤٠٣٣٠
. السندات الصادرة بالعملة المحلية لدى بنوك القطاع العام	٤٠٠٠	٤٠٠٠	٤٠٠٠	٤٠٠٠	٠	٠
. السندات الصادرة بالدولار الامريكى لصالح البنوك التجارية	٠	٠	٠	٠	٠	٢١٣٩٠
. السندات المطروحة فى الخارج* :						
بالدولار	٤٠٣٦	٦٠٠٥	٧٥٨٣	٣٨٣٤	٥٥٣٩	٦١٦٦
بالجنيه المصرى	٣٧٧٣	٣٨٠٨	٣٩٥٤	٤٢٧٩	٠	٠
. سندات صادرة على الخزانة المصرية	٩٢٥٠٠	١٥٩٧٦٧	٢٠٦٧٦٧	٢٧٠٥٦٧	٣١٥٤٧٨	٤٣٦٥١٠
. صكوك على الخزانة العامة بقيمة العجز الاكتوارى فى صناديق التأمينات الاجتماعية	٢٠٠٠	٢٠٠٠	٢٠٠٠	٢٠٠٠	٢٠٠٠	٢٠٠٠
. سندات الاسكان	١١٦	١١٤	١١٥	١١١	١٠٦	١٠١
. السندات الصادرة بالعملات الاجنبية لدى بنوك القطاع العام التجارية	١١٦٧٧	١١٨٨٣	٠	٠	٠	٠
. مقابل نسبة الـ ٥٪ المجنبة من ارباح الشركات لشراء سندات حكومية	١٧٠٠	١٧٦٤	١٨٣٠	١٩٠٥	١٩٩٨	٢٠٥١
. سندات صندوقى التأمينات مقابل نقل مديونية بنك الاستثمار القومي الى الخزانة	٢٠١٢٤٨	٢٠٢٢٣٧	٢٠٤٠٢٨	٢٠٤٠٢٨	٢١٩٥٠٧	٢٣٣٧٠٤
. سندات شركة بروه للأستثمار العقارى	٠	٠	٠	٠	٢٥٦٦	١٩٢٤
. أذون على الخزانة العامة :	٢٣٩٠٨٠	٢٦٦١٢١	٣٥٦١٠٣	٤٠٨٦٠٨	٤٨٣٢٦٥	٥٣٤٦٧٠
بالجنيه المصرى	٢٣٩٠٨٠	٢٦٦١٢١	٣٥٦١٠٣	٣٧٣٣٩٨	٤٢٥٨٤٧	٤٧١٥٢١
بالدولار	٠	٠	٠	٣٥٢١٠	٤٦٩١٤	٥١١٦٦
باليورو	٠	٠	٠	٠	١٠٥٠٤	١١٩٨٣
ب - اقتراض من جهات أخرى	**٠**	**٠**	**٢٠٠٠**	**١٣٠٣٦**	**٢٥٣٤٨**	**١٥٦٨٦**
ج - اتسهيلات انتمائية من صندوقى التأمين الاجتماعى	**٢٣٤٣**	**٢٣٤٣**	**٢٣٤٣**	**١٧٢٥**	**١٢٢٥**	**١٢٢٥**
د - شهادة المصرى الدولارية **	**٠**	**٠**	**٠**	**١٩٣**	**١٤٢١**	**٢٢٥٦**
هـ - صافى أرصدة الحكومة لدى الجهاز المصرفى	**-١٢١٨٥٤**	**-١١٧٧٥٧**	**-١١٣٢٠٦**	**-١٠٢٥٨٧**	**-٣٦١٤٢**	**٤٠٤٤٦**
٢- صافى مديونية الهيئات العامة الاقتصادية	**٥٢٢٥٥**	**٦٧٧٧١**	**٦٦٢٩٠**	**٦٣١١٢**	**٦٣٢٥٦**	**٥٨٣٦٠**
. صافى ارصدة الهيئات العامة الاقتصادية لدى الجهاز المصرفى	٢١٩٣	١٦٣٠٢	١٤١٤٩	١٠٤٥٧	١١٩٤٣	٦٣٣١
. اقتراض الهيئات العامة الاقتصادية من بنك الاستثمار القومى***	٥٠٠٦٢	٥١٤٦٩	٥٢١٤١	٥٢٦٥٥	٥١٣١٣	٥٢٠٢٩
٣- صافى مديونية بنك الاستثمار القومى	**٢٠٠٧٥٤**	**٢٢٢٢٥٩**	**٢٣٨١٧٩**	**٢٥١٠٢٨**	**٢٦٦٥٩٥**	**٢٨٠٩٤٢**
. مديونية بنك الاستثمار القومى	٢٠٥٥٦٠	٢٢٧٧٦٩	٢٤٠٨٥١	٢٥٣٦٧٩	٢٦٨٣٨٨	٢٨٢٦٧٠
. ودائع بنك الاستثمار القومى لدى الجهاز المصرفى (-)	٤٨٠٦	٥٥١٠	٢٦٧٢	٢٦٥١	١٧٩٣	١٧٢٨
٤- المديونية البينية	**٦٠٠٣٩**	**٦٥١٣٣**	**٦٧٦٨٤**	**٦٦٥٣٢**	**٦٣٦١٤**	**٦١١٨٣**
. مديونية الحكومة قبل بنك الاستثمار القومى (استثمارات فى اوراق مالية حكومية)	٩٩٧٧	١٣٦٦٤	١٥٥٤٣	١٣٨٧٧	١٢٣٠١	٩١٥٤
. مديونية الهيئات الاقتصادية قبل بنك الاستثمار القومى	٥٠٠٦٢	٥١٤٦٩	٥٢١٤١	٥٢٦٥٥	٥١٣١٣	٥٢٠٢٩

المصدر: وزارة المالية ، والبنك المركزى المصرى، وبنك الاستثمار القومى .

* حيازة المؤسسات المالية المقيمة فى مصر والممثلة فى الجهاز المصرفى وقطاع التأمين .

** شهادة ادخارية جديدة بالدولار الامريكى أصدرها البنك الأهلى فى مايو ٢٠١٢ ، مدتها ٣ سنوات بعائد ٤٪ سنويا غير قابلة للاسترداد قبل ستة أشهر ، وبحد أدنى ألف دولار وبدون حد اقصى . وطرحت للمصريين فى الخارج بغرض توظيف مدخراتهم بالسوق المحلى لدعم الاقتصاد المصرى وتمويل خطة التنمية .

*** بخلاف الفوائد المستحقة على بنك الاستثمار القومى.

(٢/٣) الموارد المستثمرة لدى بنك الاستثمار القومى واستخداماتها

(القيمة بالمليون جنيه)

الأرصدة فى نهاية يونيو	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤
- الخصوم :	**٢٠٥٥٦٠**	**٢٢٧٧٦٩**	**٢٤٠٨٥١**	**٢٥٣٦٧٩**	**٢٦٨٣٨٨**	**٢٨٢٦٧٠**
منها:						
. صندوق التأمين الاجتماعى للعاملين بالحكومة	٢٩٦٣٨	٣١٦١٣	٣٢٩٨٢	٣٤٩٩٩	٣٨٤٩٩	٤٠٥٨٠
. صندوق التأمين الاجتماعى للعاملين بقطاعى الاعمال العام والخاص	٢٤٨٩٥	٢٧٣٨٤	٢٩٦٦٣	٢٩٧٦٥	٣٠٢٤٩	٣١٤٣٧
. حصيلة شهادات الاستثمار	٨١٤٥٤	٩١١٣٤	٩٤٦٣٥	٩٧٩٠٤	١٠٢٢٥٣	١٠٨٤٥١
. العوائد المتراكمة لشهادات الاستثمار مجموعة (أ)	٨٦٥٤	٨٦٤٨	٨٧٤٧	٨٠٠٥	٧١٤٩	٧٢٤٠
. حصيلة سندات التنمية الدولارية	١١	١٠	٩	٧	٦	٥
. ودائع صندوق توفير البريد	٥٤٤٨٧	٦٤٨٣٧	٧١٩٧٨	٧٨٨٥٢	٨٦٣٨٢	٩٣٣٧٦
. أخرى *	٦٤٢١	٤١٤٣	٢٨٣٧	٤١٤٧	٣٨٥٠	١٥٨١
- الأصول :	**٢٠٥٥٦٠**	**٢٢٧٧٦٩**	**٢٤٠٨٥١**	**٢٥٣٦٧٩**	**٢٦٨٣٨٨**	**٢٨٢٦٧٠**
منها:						
. إقراض للهيئات العامة الاقتصادية	٥٠٠٦٢	٥١٤٦٩	٥٢١٤١	٥٢٦٥٥	٥١٣١٣	٥٢٠٢٩
. استثمارات فى اوراق مالية أذون وسندات	٩٩٧٧	١٣٦٦٤	١٥٥٤٣	١٣٨٧٧	١٢٣٠١	٩١٥٤
. ودائع بنك الاستثمار القومى لدى الجهاز المصرفى	٤٨٠٦	٥٥١٠	٢٦٧٢	٢٦٥١	١٧٩٣	١٧٢٨
. اقراض للمساهمة فى المشروعات والقروض الميسرة وأخرى (صافى مديونية بنك الاستثمار القومى مطروحا منها المديونية البينية)	١٤٠٧١٥	١٥٧١٢٦	١٧٠٤٩٥	١٨٤٤٩٦	٢٠٢٩٨١	٢١٩٧٥٩

المصدر: بنك الاستثمار القومى .

* تشمل ودائع صناديق التأمين الخاصة وشهادات ادخارية وقروض وودائع للهيئات المختلفة .

(٣/٣) هيكل الدين الخارجى

(مليون دولار)

الأرصدة فى نهاية يونيو	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤+
إجمالى الدين الخارجى *	**٣٣٨٩٢,٨**	**٣١٥٣١,١**	**٣٣٦٩٤,٢**	**٣٤٩٠٥,٧**	**٣٤٣٨٤,٥**	**٤٣٢٣٣,٤**	**٤٦٠٦٧,١**
القروض الثنائية المعاد جدولتها**	١٥٦٠٦,٤	١٤٠٨١,٤	١٢٥٩٩,٣	١٢٨٦٠,٦	١٠٩٨٣,٣	٩٤٧٩,٥	٨٤٤٠,٥
الميسرة	٧٧٨٧,٨	٧٤٤٨,٠	٧٠٥٤,٦	٧٢٧١,٦	٦٦٥٤,٦	٥٩١٥,١	٥٦٢٤,٧
غيرالميسرة	٧٨١٨,٦	٦٦٣٣,٤	٥٥٤٤,٧	٥٥٨٩,٠	٤٣٢٨,٧	٣٥٦٤,٤	٢٨١٥,٨
القروض الثنائية الاخرى:	٤٩٧٢,١	٤٨٢٤,٢	٤٦٩٢,٤	٥٢١٤,٥	٥٠٧٤,٢	٥٩٨٢,٢	٦١٠٤,٠
دول نادى باريس	٤١٣٠,٤	٣٩٧٨,٣	٣٧٧٤,٧	٤٢١١,٣	٣٩٦٠,٧	٣٥٨٩,١	٣٦٤٦,١
الدول الأخرى	٨٤١,٧	٨٤٥,٩	٩١٧,٧	١٠٠٣,٢	١١١٣,٥	٢٣٩٣,١	٢٤٥٧,٩
المؤسسات الدولية والاقليمية	٧٣٦١,٥	٨١٦٨,٨	٩٩٧٧,٥	١٠٨٠٨,٦	١١٠٦٨,١	١١٩٦٣,٣	١٢٢٢٨,٦
تسهيلات المشترين و الموردين	٧٦٣,٥	٣٢٣,٦	٣١٣,٥	٤٢٦,٠	٤٠٥,٠	٥٨٦,٤	٥٤٦,٤
سندات وصكوك مصرية	٢٦٥١,٨	١٩٢٦,١	٣٠٧٩,٥	٢٨٢١,٠	٢٩٠٠,٧	٥١٥٨,٦	٦٠٨٥,٣
ودائع طويلة الاجل	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	١٠٠٠,٠	٣٠٠٠,٠	٩٠٠٠,٠
ديون القطاع الخاص (غير المضمونة)	١٨,٢	٨٣,٠	٧٧,٢	١٧,٥	٥١,٣	١٧,٣	١١,٣
ديون قصيرة الأجل	٢٥١٩,٣	٢١٢٤,٠	٢٩٥٤,٨	٢٧٥٧,٥	٢٩٠١,٩	٧٠٤٦,١	٣٦٥١,٠
الودائع	١٠٤٨,٣	١١٥٦,١	١٣٥٩,٥	٩٧٢,٧	٩١٣,٧	٥٢٩٣,٤	١٣٩٢,٥
تسهيلات أخرى	١٤٧١,٠	٩٦٧,٩	١٥٩٥,٣	١٧٨٤,٨	١٩٨٨,٢	١٧٥٢,٧	٢٢٥٨,٥

المصدر : البنك المركزى المصرى - الادارة العامة للقروض الخارجية.

+ أرقام مبدئية

* تختلف عن بيانات البنك الدولى فيما يخص الديون قصيرة الأجل .

** وفق الأتفاق الموقع مع دول نادى باريس فى١٩٩١/٥/٢٥

(٤/٣) توزيع الدين الخارجى حسب أهم العملات

(مليون دولار)

الأرصدة فى نهاية	يونيو ٢٠١٣		يونيو٢٠١٤*		التغير
	القيمة	٪	القيمة	٪	(-)
الإجمالى	**٤٣٢٣٣,٤**	**١٠٠,٠**	**٤٦٠٦٧,١**	**١٠٠,٠**	**٢٨٣٣,٧**
الدولار الأمريكى **	٢٥٣٥٤,٧	٥٨,٦	٢٨٤٤٧,٧	٦١,٨	٣٠٩٣,٠
الدولار الكندى	١٠٨,٠	٠,٢	٩١,٦	٠,٢	(١٦,٤)
الدولار الاسترالى	٦٨,٣	٠,٢	٥٢,٠	٠,١	(١٦,٣)
الفرنك السويسرى	٤٣٤,٥	١,٠	٣٩٣,٣	٠,٩	(٤١,٢)
الجنية الاسترلينى	١٤٥,٠	٠,٤	١٢١,١	٠,٣	(٢٣,٩)
الين اليابانى	٣٢٣٦,١	٧,٥	٢٩٦٣,٨	٦,٤	(٢٧٢,٣)
كرون دانماركى	٩١,٧	٠,٢	٨٧,٩	٠,٢	(٣,٨)
كرون نرويجى	٣,٩	٠,٠	٣,٥	٠,٠	(٠,٤)
كرونا سويدى	١٨,٦	٠,١	١٤,١	٠,٠	(٤,٥)
دينار كويتى	٢٤١٤,٣	٥,٦	٢٥٤٢,٥	٥,٥	١٢٨,٢
ريال سعودى	٩٨,٣	٠,٢	١٠٥,٩	٠,٢	٧,٦
درهم اماراتى	٢٢,٦	٠,١	٢١,٩	٠,٠	(٠,٧)
اليورو	٨٣١١,٠	١٩,٢	٨١٤٨,٧	١٧,٧	(١٦٢,٣)
الجنيه المصرى	٢٣٧,٠	٠,٥	٤٤٣,٤	١,٠	٢٠٦,٤
حقوق السحب الخاصة	٢٦٨٩,٤	٦,٢	٢٦٢٩,٧	٥,٧	(٥٩,٧)

المصدر : البنك المركزى المصرى - الإدارة العامة للقروض الخارجية

* أرقام مبدئية

** تتضمن التزامات أخرى تستحق بالدولار الأمريكى.

(١/٤) هيكل الجهاز المصرفى المصرى

فى نهاية	عدد البنوك العاملة فى مصر	عدد الفروع
يونيو ٢٠٠٨	٤٠	٣٢٩٧
يونيو ٢٠٠٩	٣٩	٣٤٤٣
يونيو ٢٠١٠	٣٩	٣٥٠٢
يونيو ٢٠١١	٣٩	٣٥٧٣
يونيو ٢٠١٢	*٤٠	٣٦١٠
يونيو ٢٠١٣	٤٠	٣٦٥١
يونيو ٢٠١٤	٤٠	٣٧١٢

المصدر : البنك المركزى المصرى .

* بعد إضافة المصرف العربى الدولى فى سجل البنوك ، وخضوعه لرقابة البنك المركزى المصرى فى ٢٠١٢/٦/٥.

(٢/٤) مكاتب تمثيل البنوك الأجنبية المسجلة لدى البنك المركزى المصرى
فى نهاية يونيو ٢٠١٤

اسم المكتب	تاريخ التسجيل	العنوان
شركة الراجحى المصرفية للاستثمار*	١٩٩٣/١٠/٢٠	١٩ شارع عدلى - الدور الثانى - شقة ٥٩ - القاهرة.
The Bank of New York Mellon	١٩٩٣/١٠/٢٧	مبنى كونكورديا B2111 - القرية الذكية - طريق مصر اسكندرية الصحراوى - ٦ أكتوبر.
Commerz Bank AG	١٩٩٤/٥/٣١	مبنى رقم ٢٤٠١ B - الدور الأول - القرية الذكية - الكيلو ٢٨ طريق مصر إسكندرية الصحراوى - ٦ أكتوبر.
Monte dei Paschi di Siena S.P.A	١٩٩٤/٧/٥	١٠ شارع سراى الجزيرة - الدور الثانى- شقة رقم ٥ - الزمالك ١١٢١١- القاهرة.
Union De Banques Arabes et Francaises (UBAF)	١٩٩٤/٨/١٥	٤ ممر بهلر - قصر النيل - القاهرة.
State Bank of India	١٩٩٤/١٠/٣	١٥ شارع كامل الشناوي - جاردن سيتي - القاهرة.
Deutsche Bank AG	١٩٩٤/١١/١٠	المبنى ٤٧ القطاع ١ - سيتى سنتر - القاهرة الجديدة.
Intesa San Paolo Spa	١٩٩٥/٣/١٣	٣ شارع أبو الفدا - الزمالك - القاهرة.
JP Morgan Chase Bank N.A	١٩٩٦/٨/٥	٣ شارع أحمد نسيم - الجيزة.
Bank of Tokyo Mitsubishi UFJ Ltd.	١٩٩٧/٣/٤	أبراج النيل سيتي - البرج الجنوبي - الدور العاشر/C - كورنيش النيل - القاهرة.
UBS AG	١٩٩٧/١٠/٢٢	مبني التجارة العالمي -١١٩١ ش كورنيش النيل - الدور ١٣ - القاهرة.
Credit Suisse AG	١٩٩٨/٣/١٦	٧ ب شارع ابن شمر - الجيزة.
Credit Industriel et Commercial,CIC	١٩٩٩/٧/٢٢	٢٨ شارع شريف - القاهرة.
B.H.F Bank AG	١٩٩٩/٨/٢	٨ شارع السد العالى - الدقى - ١٢٣١١ - الجيزة.
Natixis	٢٠٠٠/٣/٢٢	مبنى الكامل - قطعة ٥٤/ب منطقة البنوك - ٦ أكتوبر.
Bank of Valletta Plc	٢٠٠٣/٧/١٠	٧ ميدان الثورة - الدور٧ - شقة ٧١ - الدقى- الجيزة.
Sumitomo Mitsui Banking Corporation	٢٠٠٤/١/١٩	٣ شارع ابن كثير- كورنيش النيل - الدور ١٤ - شقة ٦- الجيزة.
Standard Chartered Bank	٢٠٠٥/٩/١٢	شارع الشيخة فاطمة -أبراج سيتى ستارز - ستاركابيتال (٢)- مكتب رقم ٢١-٢٢- مصر الجديدة - القاهرة.
البنك السودانى المصرى	٢٠٠٨/٥/٢٨	٤ شارع أحمد باشا - الدور ١٦ - جاردن سيتى - القاهرة.
China Develpoment Bank Corporation	٢٠٠٩/١١/٢	٤١ شارع ١٨ (الوحدتين ١ ، ٢) - المعادى- القاهرة .
Türkiye Iş Bankasi A.Ş	٢٠١٠/٣/٣١	أبراج نايل سيتى - البرج الشمالى - (الدور السابع والعشرون) - كورنيش النيل - القاهرة .
CaixaBank S.A	٢٠١٢/٧/٨	أبراج نايل سيتى - البرج الشمالى - (الدور الثالث والعشرون) - كورنيش النيل - رملة بولاق - القاهرة.

المصدر : البنك المركزى المصرى.
* متوقف عن النشاط.

(١/٥) البنوك : المركز المالى الاجمالى

(القيمة بالمليون جنيه)

نهاية يونيو	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤
الأصول							
نقدية	١٠٢٦١	١١١٢٨	١٢٤٤٨	١٤٨٣٠	١٤٥٣٤	٢٩٢٢٧	٢٧٢٧٦
أوراق مالية واستثمارات فى أذون على الخزانة	٢٠١٨٥٨	٣٣٢٥٩٧	٤٠٥٨٩٥	٤٧٤١٧٦	٥٥٥٣٢٦	٦٥٣٨٨٩	٨٢٥٥٢٤
أرصدة لدى البنوك فى مصر، منها:	٢٧٨١٨٥	١٧٣٤٨٢	٢٠٠٧١٩	١١٧٠١٠	١٠٤٢٦٩	١٣١٣٢٦	١٧٤٧٨٦
إقراض وخصم	١٣٠٧	٧٧٥	٧٢٩	٨٨٥	٩٧٨	٩٥٣	٣٦٣
أرصدة لدى البنوك فى الخارج، منها:	١٢٢٧٩٢	٧٧١٢٠	٥٧٣٧١	٩٦٠٨٠	٧٥٩٠٥	٧٧٠١٢	٧٨٧٤٢
إقراض وخصم	٢٤٤٨	١٨٦٩	٢٠٠٤	١٣٩٨	٢٧١٤	١٨٠٠	٢٢٨٤
أرصدة الإقراض والخصم للعملاء	٤٠١٤٢٥	٤٢٩٩٥٧	٤٦٥٩٩٠	٤٧٤١٣٩	٥٠٦٧٣٦	٥٤٩١٢٠	٥٨٧٨٥٢
أصول أخرى	٦٨٧٩٠	٦٧٧٠٩	٧٨٢٣٢	٩٣٤٥٥	١٠٩٣٩٠	١٢٣٢٧٥	١٢٢٦٩٣
الأصول = الخصوم	**١٠٨٣٣١١**	**١٠٩١٩٩٣**	**١٢٢٠٦٥٥**	**١٢٦٩٦٩٠**	**١٣٦٦١٦٠**	**١٥٦٣٨٤٩**	**١٨١٦٨٧٣**
الخصوم							
رأس المال	٣٧٥٧٦	٤١٥٥٠	٤٦٥٩٨	٥٩٠٤٩	٦٧٣٤٥	٧٢٠٦١	٧٧٥٥٥
الاحتياطيات	١٩٧٦٣	٢١٣٧١	٢٨٤٨٦	٢٢٠٥٦	٢٥٥٣٩	٣٥٨٣٨	٤٧٠٢٢
المخصصات	٦٢٣١٤	٦٩٧٤٨	٧٠٤١٨	٥٥١٠٥	٥٤١٢٧	٦١٢٦٤	٦٢٧٧٧
سندات وقروض طويلة الأجل	٢٢٢٨٥	٢٢٠٤٥	٢١٦٩٧	٢٦١٨٠	٢٧٨٤٠	٣٠٣١٢	٣٠١٦٨
التزامات قبل البنوك فى مصر	٩٨٦٩٩	٣١٠٠٤	٥٣٨٨١	٢٨١٧١	١٩٠٠٩	٢٥٦٠٨	١٧٨٥٨
التزامات قبل البنوك فى الخارج	١٣٣٢٧	١٨١٩٥	٢٠٣٠٥	١٥١٦٨	١٤٧٩٢	١٥٢٢٢	١٤٦٩٩
اجمالى الودائع	٧٤٧١٩٩	٨٠٩٦٩٤	٨٩٢٤٩٢	٩٥٧٠٣٧	١٠٢٣٥١٧	١١٨٦٩٨٥	١٤٢٩٤٣٢
خصوم أخرى ، منها :	٨٢١٤٨	٧٨٣٨٦	٨٦٧٧٨	١٠٦٩٢٤	١٣٣٩٩١	١٣٦٥٥٩	١٣٧٣٦٢
شيكات مستحقة الدفع	٤٤٥٠	٣٥٧٦	٤٧٦٤	٥١٤٣	٤٨٤٨	٤٨٥٠	٦٨٨٠

المصدر : البنك المركزى المصرى

(٢/٥) البنوك : الودائع وفقا للآجال

(القيمة بالمليون جنيه)

نهاية يونيو	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤
اجمالى الودائع	**٧٤٧١٩٩**	**٨٠٩٦٩٤**	**٨٩٢٤٩٢**	**٩٥٧٠٣٧**	**١٠٢٣٥١٧**	**١١٨٦٩٨٥**	**١٤٢٩٤٣٢**
ودائع جارية	١٠٠٥٦٩	١٠٢٨٥٣	١١٩٥١٨	١٣٠٠٨٧	١٣٣٧٠٥	١٦٧٩٣٩	٢١٥٨٧٠
ودائع لأجل وحسابات توفير	٦١٢٧٣٧	٦٧٣٠٤٨	٧٣٨٦٥٠	٧٨٩٤٠٧	٨٥١١١٦	٩٧٤٢٨٦	١١٥٧٩٧٦
ودائع مجمدة أو محتجزة	٣٣٨٩٣	٣٣٧٩٣	٣٤٣٢٤	٣٧٥٤٣	٣٨٦٩٦	٤٤٧٦٠	٥٥٥٨٦
أولا : بالعملة المحلية	**٥٥٢٠٧٩**	**٥٩٨٥٨٧**	**٦٨٦٠٥٢**	**٧٢٤٨٧٨**	**٧٧٧٨٠٦**	**٨٩٦٤٧٧**	**١٠٩٣٦٨٦**
ودائع جارية	٧١٩٧١	٦٩٢٦٢	٨٤١٥٢	٨٦٩٦٧	٨٦٧٤٢	١١٠٥٩٨	١٥٠٢٩٧
ودائع لأجل وحسابات توفير	٤٦٠٢٨٥	٥٠٩١٥٦	٥٨٠٠٢٠	٦١٥٨٣٩	٦٦٦٩٩٥	٧٥٩٥١٥	٩٠٧٥٣١
ودائع مجمدة أو محتجزة	١٩٨٢٣	٢٠١٦٩	٢١٨٨٠	٢٢٠٧٢	٢٤٠٦٩	٢٦٣٦٤	٣٥٨٥٨
ثانيا : بالعملات الأجنبية	**١٩٥١٢٠**	**٢١١١٠٧**	**٢٠٦٤٤٠**	**٢٣٢١٥٩**	**٢٤٥٧١١**	**٢٩٠٥٠٨**	**٣٣٥٧٤٦**
ودائع جارية	٢٨٥٩٨	٣٣٥٩١	٣٥٣٦٦	٤٣١٢٠	٤٦٩٦٣	٥٧٣٤١	٦٥٥٧٣
ودائع لأجل وحسابات توفير	١٥٢٤٥٢	١٦٣٨٩٢	١٥٨٦٣٠	١٧٣٥٦٨	١٨٤١٢١	٢١٤٧٧١	٢٥٠٤٤٥
ودائع مجمدة أو محتجزة	١٤٠٧٠	١٣٦٢٤	١٢٤٤٤	١٥٤٧١	١٤٦٢٧	١٨٣٩٦	١٩٧٢٨

المصدر : البنك المركزى المصرى

(٣/٥) البنوك : الودائع وفقا للقطاعات

(القيمة بالمليون جنيه)

نهاية يونيو	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤
اجمالى الودائع	**٧٤٧١٩٩**	**٨٠٩٦٩٤**	**٨٩٢٤٩٢**	**٩٥٧٠٣٧**	**١٠٢٣٥١٧**	**١١٨٦٩٨٥**	**١٤٢٩٤٣٢**
الودائع بالعملة المحلية	**٥٥٢٠٧٩**	**٥٩٨٥٨٧**	**٦٨٦٠٥٢**	**٧٢٤٨٧٨**	**٧٧٧٨٠٦**	**٨٩٦٤٧٧**	**١٠٩٣٦٨٦**
القطاع الحكومى	٤٤٧٨٩	٤٩٥٦٤	٥٨٤٩٦	٥٦٧٢٨	٥٨٩٣٠	٦٠٢٥٢	٧٨٤٢٥
قطاع الأعمال العام*	٢٩٤٣٤	٢٨٨٠٠	٣٢٧٢٦	٢٩٢٧٨	٢٤٨٤٣	٢٤١٢٣	٢٦٣٣٦
قطاع الأعمال الخاص	١١٩٧١٦	١٠٤٢٥٠	١١٤٣٧٢	١٠٣٩٦٥	٩٢٦٩٧	١٢٠٨٠٧	١٥١٧٤٠
القطاع العائلى	٣٥٤١١٩	٤١٣٥٥٨	٤٧٧٨٤٢	٥٣٢٠٣٣	٥٩٧٤٦٠	٦٨٦٧٤٠	٨٣٢١٤٧
عالم خارجى**	٤٠٢١	٢٤١٥	٢٦١٦	٢٨٧٤	٣٨٧٦	٤٥٥٥	٥٠٣٨
الودائع بالعملات الأجنبية	**١٩٥١٢٠**	**٢١١١٠٧**	**٢٠٦٤٤٠**	**٢٣٢١٥٩**	**٢٤٥٧١١**	**٢٩٠٥٠٨**	**٣٣٥٧٤٦**
القطاع الحكومى	٣٣٢٠٣	٤١٤٨١	٤٥٦١٨	٥١٤٠٣	٥٥٧٣١	٦٢٠١٨	٩٥٥١٣
قطاع الأعمال العام *	٩١٤٦	٨٧٣٥	٦٤٧٤	٧٥٤٩	٨٨١٢	١٢٥٩٢	١٣٧١٢
قطاع الأعمال الخاص	٥٧٢٠٢	٥٨٣٢١	٥٤٩٠٧	٦٠٢٤١	٦٤٤٩٦	٧٦٥٧٢	٧٤٧٨٨
القطاع العائلى	٩٣٦٥٣	١٠٠٢١٠	٩٦٨٧٥	١٠٩٢٤٨	١١٢٨٥٩	١٣٥١٢٤	١٤٧٦٣٤
عالم خارجى **	١٩١٦	٢٣٦٠	٢٥٦٦	٣٧١٨	٣٨١٣	٤٢٠٢	٤٠٩٩

المصدر : البنك المركزى المصرى

* يتضمن شركات القطاع العام الخاضعة للقانون ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ وشركات القطاع العام الأخرى غير الخاضعة له.

** متضمنة الودائع المقابلة للمعونة الأمريكية.

(٤/٥) البنوك : الإقراض والخصم وفقا للقطاعات

(القيمة بالمليون جنيه)

نهاية يونيو	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤
اجمالى أرصدة الإقراض والخصم	**٤٠١٤٢٥**	**٤٢٩٩٥٧**	**٤٦٥٩٩٠**	**٤٧٤١٣٩**	**٥٠٦٧٣٦**	**٥٤٩١٢٠**	**٥٨٧٨٥٢**
الأرصدة بالعملة المحلية	**٢٦٧١٦٦**	**٢٩٥١٩٢**	**٣١٣٦٥٤**	**٣٢٧٧٦٤**	**٣٦٤١٧٥**	**٣٨٧٨٨٠**	**٤١٨٣٧١**
القطاع الحكومى	٩٦٩٨	١٢٩٤٦	١٥٣٨٩	١٨١٩١	١٤٦١٥	١١٤٠١	١١٨٧٢
قطاع الأعمال العام*	١٩٤٧٥	٢٣٧٢٥	٢١٠٥١	٢٤٥٦٠	٣١٥٨١	٣٣٦٧٣	٣٥١٠٧
قطاع الأعمال الخاص	١٦٧٢٥٨	١٧٧١٠٧	١٨٥٦٩٤	١٨٧٨١١	٢٠٧٣٣٤	٢١٦٦٦٤	٢٢٧٨١٩
القطاع العائلى	٦٩٨٣٨	٧٨٨٢٧	٩٠٢٦٦	٩٦١١٢	١٠٩٧٣٨	١٢٥٥٠٥	١٤٣٢٥١
عالم خارجى	٨٩٧	٢٥٨٧	١٢٥٤	١٠٩٠	٩٠٧	٦٣٧	٣٢٢
الأرصدة بالعملات الأجنبية	**١٣٤٢٥٩**	**١٣٤٧٦٥**	**١٥٢٣٣٦**	**١٤٦٣٧٥**	**١٤٢٥٦١**	**١٦١٢٤٠**	**١٦٩٤٨١**
القطاع الحكومى	٢١٤٦٠	١٧٨٠٢	٢٣٩٩٥	٢١٦١١	١٨٩٧٤	٢٤٣٧٩	٢٨٩٣٠
قطاع الأعمال العام*	٧١٧٧	٩١٥٥	٨٧٦١	٨١٢٨	٨٨٣٦	٨٩٩٣	٩٩٩٣
قطاع الأعمال الخاص	٩٠٨٢٩	٩٠٧٧٨	١٠١٤٥٤	٩٦٩٤٥	٩٧٠٥٢	١١٤٥٣٦	١٢١١٥٢
القطاع العائلى	٨٤٩٤	٥٧٦٢	٢٥٢٦	٣٠٩٥	٢٦٩٠	٢٤١٦	٢٠١١
عالم خارجى	٦٢٩٩	١١٢٦٨	١٥٦٠٠	١٦٥٩٦	١٥٠٠٩	١٠٩١٦	٧٣٩٥

المصدر : البنك المركزى المصرى

* يتضمن شركات القطاع العام الخاضعة للقانون ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ وشركات القطاع العام الأخرى غير الخاضعة له.

(١/٦) الناتج المحلى الاجمالى بتكلفة عوامل الانتاج
وفقا للقطاعات الاقتصادية بأسعار عام ٢٠١٢/٢٠١١

(بالمليون جنيه)

القطاعات	٢٠١٣/٢٠١٢			٢٠١٤/٢٠١٣			معدلات النمو (٪) ٢٠١٤/٢٠١٣		
	عام	خاص	الإجمالى	عام	خاص	الإجمالى	عام	خاص	الإجمالى
الناتج المحلى الاجمالى	٥٩٤٩٤٠,٦	٩٤٤٦٥٤,٣	١٥٣٩٥٩٤,٨	٥٩٩٤٣٢,٣	٩٧٢٢١٥,٤	١٥٧١٦٤٧,٧	٠,٨	٢,٩	٢,١
الزراعة والرى والصيد	٤١,٧	٢٢٤٧٦٨,٩	٢٢٤٨١٠,٦	٤٣,٧	٢٣١٦٠٥,٨	٢٣١٦٤٩,٥	٤,٨	٣,٠	٣,٠
الاستخراجات	٢٠٨٩٤٥,٣	٤٥٧٥٥,٣	٢٥٤٧٠٠,٧	١٩٨١١٥,٦	٤٢٥٤٢,٥	٢٤٠٦٥٨,١	٥,٢-	٧,٠-	٥,٥-
بترول	٩٢٧٢٥,٠	١٦٥٩١,٠	١٠٩٣١٦,٠	٩٣٦٢٧,٠	١٦٧٨٢,٢	١١٠٤٠٩,٢	١,٠	١,٢	١,٠
غاز	١١٥٤٩٨,٠	٢٣٧٠٠,٠	١٣٩١٩٨,٠	١٠٣٧٤٦,٠	٢٠١٤٤,٩	١٢٣٨٩٠,٩	١٠,٢-	١٥,٠-	١١,٠-
أخرى	٧٢٢,٣	٥٤٦٤,٣	٦١٨٦,٧	٧٤٢,٦	٥٦١٥,٤	٦٣٥٨,٠	٢,٨	٢,٨	٢,٨
الصناعات التحويلية	٣٩٨٥٤,٧	٢٠٣٧٩٢,٧	٢٤٣٦٤٧,٣	٤٢٣٨٣,٠	٢٢١٤٨٨,٩	٢٦٣٨٧١,٩	٦,٣	٨,٧	٨,٣
تكرير البترول	٨٦٩٦,٥	٨٥٩٩,٧	١٧٢٩٦,٢	٨٤٥١,٨	٨٧٤٠,٦	١٧١٩٢,٤	٢,٨-	١,٦	٠,٦-
أخرى	٣١١٥٨,١	١٩٥١٩٣,٠	٢٢٦٣٥١,١	٣٣٩٣١,٢	٢١٢٧٤٨,٣	٢٤٦٦٧٩,٥	٨,٩	٩,٠	٩,٠
الكهرباء	١٧١٧٥,٠	٢٧٨٣,٥	١٩٩٥٨,٥	١٧٦٦٥,٢	٢٨٢٤,٢	٢٠٤٨٩,٤	٢,٩	١,٥	٢,٧
المياه	٤٤١٢,٦	٠,٠	٤٤١٢,٦	٤٥٩٣,٥	٠,٠	٤٥٩٣,٥	٤,١	٠,٠	٤,١
الصرف الصحى	١٠٩٤,٢	٠,٠	١٠٩٤,٢	١١٣٥,٨	٠,٠	١١٣٥,٨	٣,٨	٠,٠	٣,٨
التشييد والبناء	٨٢٢١,٠	٦٣١٤٤,٦	٧١٣٦٥,٥	٨٦٨١,٤	٦٦٦٨٠,٥	٧٥٣٦١,٩	٥,٦	٥,٦	٥,٦
النقل والتخزين	١٥٥٥٩,١	٤٦٦٩٠,٠	٦٢٢٤٩,٢	١٦٠٤٦,٠	٤٨٣٨١,٩	٦٤٤٢٧,٩	٣,١	٣,٦	٣,٥
الاتصالات	١٣٠٨٩,٠	٢٧٤٩٣,٢	٤٠٥٨٢,٢	١٣٥٢٦,٥	٢٩٣٣٣,٣	٤٢٨٥٩,٨	٣,٣	٦,٧	٥,٦
المعلومات	١١٠٧,٦	٢٠٤٧,١	٣١٥٤,٧	١١٤٨,٦	٢١٢٢,٨	٣٢٧١,٤	٣,٧	٣,٧	٣,٧
قناة السويس	٣٠٠٠٧,٨	٠,٠	٣٠٠٠٧,٨	٣٠٨٠٨,٤	٠,٠	٣٠٨٠٨,٤	٢,٧	٠,٠	٢,٧
تجارة الجملة والتجزئة	٥٣٥٧,٩	١٦٥٥٧٦,٦	١٧٠٩٣٤,٥	٥٥٠٠,٠	١٧١٢٤٦,٣	١٧٦٧٤٦,٣	٢,٧	٣,٤	٣,٤
المال	٣٤٣٠٤,١	١٦٧٧٦,٠	٥١٠٨٠,١	٣٥٢٦٤,٦	١٧٣٤٧,٩	٥٢٦١٢,٥	٢,٨	٣,٤	٣,٠
التأمين	٣٢٤٥,٤	١٦٨٦,١	٤٩٣١,٥	٣٣٣٩,٥	١٧٣٦,٧	٥٠٧٦,٢	٢,٩	٣,٠	٢,٩
التأمينات الاجتماعية	٥٠٤٠١,٩	٠,٠	٥٠٤٠١,٩	٥٢٤١٦,٤	٠,٠	٥٢٤١٦,٤	٤,٠	٠,٠	٤,٠
السياحة	٥٣٧,٠	٤٨٢٧٧,٣	٤٨٨١٤,٣	٤٧١,٢	٣٥٢٥١,٥	٣٥٧٢٢,٧	١٢,٣-	٢٧,٠-	٢٦,٨-
الانشطة العقارية	١٦٧٩,١	٣٧٩٦١,٧	٣٩٦٤٠,٨	١٧٩٩,٩	٤٠٨٤١,٩	٤٢٦٤١,٨	٧,٢	٧,٦	٧,٦
الملكية العقارية	٦٤٦,١	١٩٨٩٧,٧	٢٠٥٤٣,٨	٧٠٣,٨	٢١٦٧٢,٦	٢٢٣٧٦,٤	٨,٩	٨,٩	٨,٩
خدمات الاعمال	١٠٣٣,٠	١٨٠٦٤,٠	١٩٠٩٧,٠	١٠٩٦,١	١٩١٦٩,٣	٢٠٢٦٥,٤	٦,١	٦,١	٦,١
الحكومة العامة	١٥٨٥٥١,٥	٠,٠	١٥٨٥٥١,٥	١٦٥٠٩٣,٦	٠,٠	١٦٥٠٩٣,٦	٤,١	٠,٠	٤,١
الخدمات الاجتماعية	١٣٥٥,٨	٥٧٩٠١,٢	٥٩٢٥٦,٩	١٣٩٩,٤	٦٠٨١١,٢	٦٢٢١٠,٦	٣,٢	٥,٠	٥,٠
التعليم	٠,٠	١٦٦٨١,٥	١٦٦٨١,٥	٠,٠	١٧٤٣٢,١	١٧٤٣٢,١	٠,٠	٤,٥	٤,٥
الصحة	١٢٩٢,٧	١٧٨٣٨,٧	١٩١٣١,٣	١٣٣٢,٧	١٨٦٦٣,٩	١٩٩٩٦,٦	٣,١	٤,٦	٤,٥
أخرى	٦٣,١	٢٣٣٨١,٠	٢٣٤٤٤,١	٦٦,٧	٢٤٧١٥,٢	٢٤٧٨١,٩	٥,٧	٥,٧	٥,٧

المصدر : وزارة التخطيط .

(٢/٦) الإنفاق على الناتج المحلى الاجمالى
بأسعار عام ٢٠١١/٢٠١٢

	القيمة بالمليار جنيه		الهيكل (٪)		معدل النمو (٪)	
	٢٠١٣/٢٠١٢	٢٠١٤/٢٠١٣	٢٠١٣/٢٠١٢	٢٠١٤/٢٠١٣	٢٠١٣/٢٠١٢	٢٠١٤/٢٠١٣
١-الناتج المحلى الاجمالى بسعر السوق (٢+٥-٦)	**١٦٠٨,٦**	**١٦٤٣,٤**	**١٠٠,٠**	**١٠٠,٠**	**٢,١**	**٢,٢**
٢-اجمالى الانفاق المحلى (٣+٤)	**١٧٢٢,٦**	**١٧٩٧,٧**	**١٠٧,١**	**١٠٩,٤**	**٠,٨**	**٤,٤**
٣-الاستهلاك النهائى	**١٤٨٩,٣**	**١٥٥٣,٦**	**٩٢,٦**	**٩٤,٥**	**٢,٧**	**٤,٣**
الاستهلاك النهائى الخاص	١٣٠٤,١	١٣٥٧,٦	٨١,١	٨٢,٦	٢,٦	٤,١
الاستهلاك النهائى الحكومى	١٨٥,٢	١٩٦,٠	١١,٥	١١,٩	٣,٥	٥,٨
٤-التكوين الرأسمالى الاجمالى	**٢٣٣,٣**	**٢٤٤,١**	**١٤,٥**	**١٤,٩**	**-٩,٦**	**٤,٦**
الاستثمارات	٢٢٦,٨	٢٣٠,٠	١٤,١	١٤,٠	-٧,٨	١,٤
التغير فى المخزون	٦,٥	١٤,١	٠,٤	٠,٩	..	..
٥-الصادرات السلعية والخدمية	**٢٩٠,٨**	**٢٥٤,٣**	**١٨,١**	**١٥,٥**	**٥,٩**	**-١٢,٦**
٦-الواردات السلعية والخدمية	**٤٠٤,٨**	**٤٠٨,٦**	**٢٥,٢**	**٢٤,٩**	**-٠,٦**	**٠,٩**

المصدر : وزارة التخطيط.

(٣/٦) الأرقام القياسية لأسعار المستهلكين (حضر الجمهورية)

(يناير ٢٠١٠=١٠٠) *

المجموعات	الوزن النسبى	يونيو ٢٠١٢	يونيو ٢٠١٣	يونيو ٢٠١٤	معدل التضخم (٪) السنة المالية ٢٠١٣/٢٠١٢	معدل التضخم (٪) السنة المالية ٢٠١٤/٢٠١٣
الرقم العام	١٠٠,٠٠	١٢٢,٨٢	١٣٤,٨٠	١٤٥,٨٦	٩,٨	٨,٢
الطعام والمشروبات	٣٩,٩٢	١٣٧,٥٨	١٥٥,٠٤	١٧٢,٦٠	١٢,٧	١١,٣
المشروبات الكحولية والدخان	٢,١٩	٢٠١,٧٨	٢١٧,٣٨	٢٣٥,٢٠	٧,٧	٨,٢
الملابس والأحذية	٥,٤١	١٠٦,٨٤	١١٣,٠٣	١١٤,٣٢	٥,٨	١,١
المسكن والمياه والكهرباء والغاز والوقود	١٨,٣٧	١٠٧,٦٩	١١٣,٠٨	١١٧,٠٩	٥,٠	٣,٥
الأثاث والتجهيزات والمعدات المنزلية والصيانة	٣,٧٧	١١٤,٤٤	١٢٢,١٤	١٣٤,٥١	٦,٧	١٠,١
الرعاية الصحية	٦,٣٣	١٠٢,٠٥	١١٤,٨٣	١٢٨,٥٩	١٢,٥	١٢,٠
النقل والمواصلات	٥,٦٨	١٠٤,٥٠	١٠٧,٢٦	١١٤,٢٥	٢,٦	٦,٥
الاتصالات السلكية واللاسلكية	٣,١٢	٩٥,٥٣	٩٥,٤٧	٩٧,٠٢	-٠,١	١,٦
الثقافة والترفيه	٢,٤٣	١١٧,٧٧	١٢٦,٦٨	١٤٥,٢٨	٧,٦	١٤,٧
التعليم	٤,٦٣	١٣٦,٥٩	١٥٢,١٨	١٥٧,٩٤	١١,٤	٣,٨
المطاعم والفنادق	٤,٤٣	١١٦,٤٦	١٤١,٦٨	١٤٨,٧٣	٢١,٧	٥,٠
السلع والخدمات المتنوعة	٣,٧٢	١٠٤,٤٧	١٠٥,٣١	١٠٦,٣٣	٠,٨	١,٠

المصدر : الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء (النشرة الشهرية للأرقام القياسية لأسعار المستهلكين).

* صدرت فى أغسطس ٢٠١٠ السلسلة التاسعة للأرقام القياسية لأسعار المستهلكين، واستخرجت الأوزان المستخدمة فى تركيب الرقم القياسى لها من نتائج بحث الدخل والإنفاق والاستهلاك لعام ٢٠٠٩/٢٠٠٨، باتخاذ شهر يناير ٢٠١٠ كفترة أساس.

(٤/٦) الأرقام القياسية لأسعارالمنتجين

(٢٠٠٥/٢٠٠٤=١٠٠)

المجموعات	الوزن النسبى	يونيو ٢٠١٢	يونيو ٢٠١٣	يونيو ٢٠١٤	معدل التضخم (٪) السنة المالية ٢٠١٣/٢٠١٢	معدل التضخم (٪) السنة المالية ٢٠١٤/٢٠١٣
الرقم العام	**١٠٠,٠**	**١٨٥,٠**	**٢٠٠,٥**	**٢٠٩,١**	**٨,٤**	**٤,٣**
الزراعة وصيد الأسماك	٢٥,١	٢٤٣,٩	٢٧٥,٩	٢٨٦,٩	١٣,١	٤,٠
التعدين واستغلال المحاجر	٢١,٨	١٨١,١	١٩٣,٤	٢٠٤,٣	٦,٨	٥,٦
الصناعات التحويلية	٣٨,٩	١٦٨,١	١٧٨,٥	١٨٣,٧	٦,٢	٢,٩
إمدادات الكهرباء والغاز والبخار وإمدادات التكييف	٢,٣	١٤٠,٣	١٥٥,٢	٢١٤,٦	١٠,٦	٣٨,٣
أنشطة الإمداد المائى وشبكات الصرف الصحى وإدارة ومعالجة النفايات	٢,٠	١٥٧,٣	١٥٧,٣	١٧٦,٣	٠,٠	١٢,١
النقل والتخزين	٢,٨	١٣١,١	١٣١,١	١٣٨,٤	٠,٠	٥,٦
أنشطة خدمات الغذاء والإقامة	٥,٠	١٢٩,٣	١٣٧,٠	١٢٨,٢	٦,٠	٦,٤-
أنشطة المعلومات والاتصالات	٢,١	١١٢,٥	١١٢,٥	١١٢,٥	٠,٠	٠,٠

المصدر: الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء (النشرة الشهرية للأرقام القياسية لأسعار المنتجين) التى تصدر كل شهرين.

(١/٧) موجز العمليات المالية الموحدة للحكومة العامة

(قطاع الموازنة العامة، و بنك الاستثمار القومى، و صناديق التأمين الاجتماعى)

(بالمليون جنيه)

خلال السنة المالية	٢٠١٣/٢٠١٢ فعلى		٢٠١٤/٢٠١٣	
	قطاع الموازنة العامة	قطاع الموازنة العامة و بنك الاستثمار القومى و صناديق التأمين الاجتماعى	قطاع الموازنة العامة	قطاع الموازنة العامة و بنك الاستثمار القومى و صناديق التأمين الاجتماعى
اجمالى الإيرادات	**٣٥٠٣٢٢**	**٤٠٣٦٣٧**	**٤٥٦٧٨٨**	**٥١٩٤٤٩**
الإيرادات الضريبية	٢٥١١١٨	٢٥١١١٨	٢٦٠٢٨٩	٢٦٠٢٨٩
المنح	٥٢٠٨	٥٢٠٨	٩٥٨٥٦	٩٥٨٥٦
عوائد الملكية	٥٧٣٥٦	٦٧٥٨١	٥٨١١٥	٦٩٤٠٢
حصيلة بيع السلع و الخدمات	٢٢٧٣٣	٢٢٧٣٣	٢٨٤٩٩	٢٨٤٩٩
تمويل الاستثمارت	٦٢٨٢	٦٢٨٢	٦١٨٠	٦١٨٠
أخرى	٧٦٢٥	٥٠٧١٥	٧٨٤٩	٥٩٢٢٣
اجمالى النفقات	**٥٨٨١٨٨**	**٦٤٤٠٨٠**	**٧٠١٥١٤**	**٧٥٩٨٤٧**
الأجور و تعويضات العاملين	١٤٢٩٥٦	١٤٥٠٦٤	١٧٨٥٨٩	١٨٠٨٢٩
شراء السلع و الخدمات	٢٦٦٥٢	٢٧١٥٥	٢٧٢٤٨	٢٧٥٥٦
الفوائد	١٤٦٩٩٥	١٣٥٣٣١	١٧٣١٥٠	١٥٩٣٣٠
الدعم و المنح والمزايا الاجتماعية	١٩٧٠٩٣	٢٦١٧٦٠	٢٢٨٥٧٩	٢٩٨٠٠٣
النفقات الأخرى	٣٤٩٧٦	٣٥١٤١	٤١٠٦٧	٤١٢٠٩
شراء أصول غير مالية (الاستثمارات)	٣٩٥١٦	٣٩٦٢٩	٥٢٨٨١	٥٢٩٢٠
العجز النقدى	**٢٣٧٨٦٦**	**٢٤٠٤٤٣**	**٢٤٤٧٢٦**	**٢٤٠٣٩٨**
صافى حيازة الأصول المالية	**١٨٥٣**	**٦٤١٠**	**١٠٧١٣**	**١٤٣١٧**
العجز الكلى	**٢٣٩٧١٩**	**٢٤٦٨٥٣**	**٢٥٥٤٣٩**	**٢٥٤٧١٥**

المصدر : وزارة المالية.

تابع (١/٧) موجز العمليات المالية الموحدة للحكومة العامة

(قطاع الموازنة العامة ، و بنك الاستثمار القومى ، و صناديق التأمين الاجتماعى)

(بالمليون جنيه)

خلال السنة المالية	٢٠١٣/٢٠١٢ فعلى		٢٠١٤/٢٠١٣	
	قطاع الموازنة العامة	قطاع الموازنة العامة و بنك الاستثمار القومى و صناديق التأمين الاجتماعى	قطاع الموازنة العامة	قطاع الموازنة العامة و بنك الاستثمار القومى و صناديق التأمين الاجتماعى
مصادر التمويل	**٢٣٩٧١٩**	**٢٤٦٨٥٣**	**٢٥٥٤٣٩**	**٢٥٤٧١٥**
التمويل المحلى	**٢٧٠٦٢٤**	**٢٤٤٨٠٧**	**٢٧٧٣١٩**	**٢٥٨٣٩٩**
التمويل المصرفى	**٢٢١٣٣٨**	**٢٢٢٠٨٧**	**٢٤٤٣٦٣**	**٢٤٠١٥١**
البنك المركزى	١٣٤١٧٧	١٣٤١٧٧	١١٩٣٤٩	١١٩٣٤٩
البنوك الاخرى	٨٧١٦١	٨٧٩١٠	١٢٥٠١٤	١٢٠٨٠٢
التمويل غير المصرفى	**٤٩٢٨٦**	**٢٢٧٢٠**	**٣٢٩٥٦**	**١٨٢٤٨**
من بنك الاستثمار القومى	١٥٩٥-	٠	٣٥١٣-	٠
من صناديق التأمينات	٢٥٦٤٦	٠	٢٦٢٦١	٠
من مصادر غير مصرفية أخرى	٢٥٠٣٤	٢٥٠٣٤	٦٣٧٣	٦٣٧٣
اقتراض من بنك الاستثمار القومى	٠	٢٥١٥-	٠	٨٠٤٠
الحسابات الخاصة بالهيئات الاقتصادية	٢٠١	٢٠١	٣٨٣٥	٣٨٣٥
الاقتراض الخارجى	**٢٠٢٧٠**	**٢٠٢٧٠**	**٤٠٢٢**	**٤٠٢٢**
اخرى	**١٣١٤٨-**	**١٩٨٠٣**	**٢٥٣٨٧-**	**٧١٩١-**
فروق اعادة التقييم	**١١٣٥٧**	**١١٣٥٧**	**١٢٤٢**	**١٢٤٢**
صافى متحصلات الخصخصة	**١٢**	**١٢**	**٣١٥-**	**٣١٥-**
الفروق بين القيمة الاسمية والقيمة الحالية لأذون الخزانة	**٦٧٩١-**	**٦٧٩١-**	**١٠٥١-**	**١٠٥١-**
غير محدد	**٤٢٦٠٥-**	**٤٢٦٠٥-**	**٣٩١-**	**٣٩١-**
نسبة العجز أو الفائض النقدى / الناتج المحلى الاجمالى (%)	١٣,٦	١٣,٧	١٢,٣	١٢,٠
نسبة العجز أو الفائض الكلى / الناتج المحلى الاجمالى (%)	١٣,٧	١٤,١	١٢,٨	١٢,٨
نسبة الإيرادات / الناتج المحلى الاجمالى (%)	٢٠,٠	٢٣,٠	٢٢,٩	٢٦,٠
نسبة النفقات/ الناتج المحلى الاجمالى (%)	٣٣,٥	٣٦,٧	٣٥,١	٣٨,٠

المصدر : وزارة المالية.

(١/٨) ميزان المدفوعات

(القيمة بالمليون دولار)

	السنة المالية	
	٢٠١٣/٢٠١٢(١)	٢٠١٤/٢٠١٣*
	قيمة	قيمة
الميزان التجارى	**-٣٠٦٩٤,٧**	**-٣٣٧٠٢,٧**
حصيلة الصادرات	٢٦٩٨٨,١	٢٦١١٩,٠
البترول	*١٣٠٢٣,٠*	*١٢٤٥٢,٣*
اخرى	*١٣٩٦٥,١*	*١٣٦٦٦,٧*
مدفوعات عن الواردات	-٥٧٦٨٢,٨	-٥٩٨٢١,٧
البترول	*-١٢١٢٤,٢*	*-١٣٢٤٦,٧*
اخرى	*-٤٥٥٥٨,٦*	*-٤٦٥٧٥,٠*
ميزان الخدمات	**٥٠٣٩,٤**	**٩٧٨,٥**
المتحصلات	**٢٢٢٢٤,٤**	**١٧٦٣١,٤**
النقل : منها	٩١٨٧,٥	٩٤٦٦,٠
رسوم المرور فى قناة السويس	*٥٠٣١,٨*	*٥٣٦٩,١*
السفر	٩٧٥١,٨	٥٠٧٣,٣
دخل الاستثمار	١٩٧,٨	١٩٤,٢
متحصلات حكومية	٤٣٧,٦	٦٥٤,٤
متحصلات اخرى	٢٦٤٩,٧	٢٢٤٣,٥
المدفوعات	**١٧١٨٥,٠**	**١٦٦٥٢,٩**
النقل	١٦٥٨,٧	١٧١٧,٢
السفر	٢٩٢٨,٨	٣٠٤٤,٥
دخل الاستثمار:منها	٧٦٠٤,٢	٧٤٩٠,١
فوائد مدفوعة	*٧٥٥,١*	*٧٢١,٢*
مصروفات حكومية	١٢٤٣,٧	١٠٧٣,٩
مدفوعات اخرى	٣٧٤٩,٦	٣٣٢٧,٢
رصيد المعاملات الجارية (بدون التحويلات)	**-٢٥٦٥٥,٣**	**-٣٢٧٢٤,٢**
التحويلات	**١٩٢٦٤,٩**	**٣٠٣٦٧,٩**
التحويلات الخاصة (صافى)	١٨٤٢٩,٣	١٨٤٤٧,٧
التحويلات الرسمية (صافى)	٨٣٥,٦	١١٩٢٠,٢
رصيد المعاملات الجارية	**-٦٣٩٠,٤**	**-٢٣٥٦,٣**

تابع (١/٨) ميزان المدفوعات

(القيمة بالمليون دولار)

	السنة المالية	
	٢٠١٣/٢٠١٢(١)	*٢٠١٤/٢٠١٣
	قيمة	قيمة
الحساب الرأسمالى والمالي	**٩٧٧٣,٠**	**٤٩٣٤,٥**
الحساب الرأسمالى	**٨٦,٨-**	**١٩٤,١**
الحساب المالى	**٩٨٥٩,٨**	**٤٧٤٠,٤**
الاستثمار المباشر في الخارج	**١٨٣,٦-**	**٣٢٦,٦-**
الاستثمار الأجنبى المباشر في مصر(صافى)	٣٧٥٣,٣	٤١١٩,٣
استثمارات محفظة الأوراق المالية فى الخارج	**٢٢,٤**	**٦٥,٩**
استثمارات محفظة الأوراق المالية فى مصر (صافى) ، منها :	**١٤٧٧,٤**	**١٢٣٧,٢**
سندات	٢٢٥٧,٩	**٩٢٦,٧**
الاستثمارات الأخرى	**٤٧٩٠,٣**	**٣٥٥,٤-**
صافى الاقتراض	١١٧٤,١	٦١٨,٦-
قروض متوسطة وطويلة الأجل	٧٥٠,٤	١٣١٦,٢-
المستخدم	٢٧٠٩,٦	٧٩٣,٤
المسدد	١٩٥٩,٢-	٢١٠٩,٦-
تسهيلات موردين ومشترين متوسطة الأجل	١٨,٢-	٥٦,٨-
المستخدم	٤٣,٤	٧,٦
المسدد	٦١,٦-	٦٤,٤-
تسهيلات موردين ومشترين قصيرة الأجل (صافى)	٤٤١,٩	٧٥٤,٤
أصول أخرى	٢١١٥,٥-	١٦٤٨,٤-
البنك المركزى	٩,٨-	٤٤,٦-
البنوك	٢٠٦١,٢	٦٦١,٥
اخرى	٤١٦٦,٩-	٢٢٦٥,٣-
خصوم أخرى	٥٧٣١,٧	١٩١١,٦
البنك المركزى	٦٤٥٢,٦	١٩٠٣,٧
البنوك	٧٢٠,٩-	٧,٩
صافى السهو والخطأ	**٣١٤٥,٦-**	**١٠٩٩,٦-**
الميزان الكلى	**٢٣٧,٠**	**١٤٧٨,٦**
التغير فى الأصول الاحتياطية للبنك المركزى،الزيادة (-)	**٢٣٧,٠-**	**١٤٧٨,٦-**

المصدر : البنك المركزى المصرى

*أرقام أولية .

(١) تم تعديل البيان وفقا لبيانات قطاع البترول المعدلة .

(٢/٨) متوسط أسعار الصرف

(بالجنيه لكل عملة أجنبية)

فى نهاية	يونيو ٢٠١٣		يونيو ٢٠١٤	
أولا: سعر الدولار الامريكى فى سوق الانتربنك				
أدنى سعر	٧,٠٠٩٤		٧,١٤٠١	
أعلى سعر	٧,٠٠٩٤		٧,١٤٠١	
متوسط مرجح	٧,٠٠٩٤		٧,١٤٠١	
ثانيا:اسعار العملاء	**شراء**	**بيع**	**شراء**	**بيع**
دولار امريكى	٧,٠١١٩	٧,٠٤٧٨	٧,١٤٥٩	٧,١٨٠١
يورو	٩,١٢٢٥	٩,١٧١٣	٩,٧٥٦٣	٩,٨٠٣٧
جنيه استرلينى	١٠,٦٦٤٤	١٠,٧٢٢٥	١٢,١٧٦٦	١٢,٢٣٧٠
فرنك سويسرى	٧,٤١٨٤	٧,٤٦٣٥	٨,٠٢٧٣	٨,٠٦٧٥
١٠٠ ين يابانى	٧,٠٦٩٩	٧,١١٠٤	٧,٠٤٨٦	٧,٠٨٥٢
ريال سعودى	١,٨٦٩٩	١,٨٧٩٠	١,٩٠٥٣	١,٩١٤٥
دينار كويتى	٢٤,٤٧٨٦	٢٤,٧٨١٣	٢٥,٣٤٦٣	٢٥,٥٠٣٩
درهم الإمارات	١,٩٠٨٧	١,٩١٩٠	١,٩٤٥٦	١,٩٥٥٠
اليوان الصينى	١,١٤٢٤	١,١٤٨٣	١,١٥١٨	١,١٥٧٤

المصدر : البنك المركزى المصرى.

تم التعامل فى سوق الانتربنك اعتبارا من ٢٣ / ١٢ / ٢٠٠٤.

(١/٩) التعامل فى الأسهم بسوق الأوراق المالية

	خلال السنة المالية					
	٢٠١٣/٢٠١٢			٢٠١٤/٢٠١٣		
	عدد العمليات بالوحدة	الكمية بالألف	القيمة السوقية بالمليون	عدد العمليات بالوحدة	الكمية بالالف	القيمة السوقية بالمليون
أسهم (بالجنيه)	**٥٢٨٣٤٥٤**	**٣١٦٤٧٤٤٢**	**١٢٩٠٣٢**	**٦٥٥٢٧١٤**	**٥٠٥٣٨٨٦٩**	**١٩٢٣٠٦**
داخل المقصورة	٥٢٥٥٦٣٦	٣٠٣١٩٣٨١	١١٣٥٧٧	٦٤٩٨٦٣٧	٤٨٩١٩٨١٤	١٧٠٢٧٩
خارج المقصورة	٢٧٨١٨	١٣٢٨٠٦١	١٥٤٥٥	٥٤٠٧٧	١٦١٩٠٥٥	٢٢٠٢٧
أسهم بالعملات الأجنبية						
(بالدولار)	**١١٨٢٠٧**	**٥٩٢٣٦٠**	**١٣٨٨**	**١٠٦٩٧٨**	**٨٠٤٤٤٠**	**٧٣٠**
داخل المقصورة	١١٧٦١٧	٥٢٧٨١٥	٣٩٢	١٠٦١٦١	٦١٤٢٨٢	٤٤٦
خارج المقصورة	٥٩٠	٦٤٥٤٥	٩٩٦	٨١٧	١٩٠١٥٨	٢٨٤
(باليورو)	**١٣**	**١**	**٠,١**	**١٢**	**٦٥**	**٢,١**
داخل المقصورة	-	-	-	-	-	-
خارج المقصورة	١٣	١	٠,١	١٢	٦٥	٢,١

المصدر : الهيئة العامة للرقابة المالية - التقرير الشهرى لسوق المال.

(٢/٩) التعامل فى السندات بسوق الأوراق المالية

	خلال السنة المالية					
	٢٠١٣/٢٠١٢			٢٠١٤/٢٠١٣		
	عدد العمليات	الكمية	القيمة السوقية	عدد العمليات	الكمية	القيمة السوقية
	بالوحدة		بالألف	بالوحدة		بالألف
سندات (بالجنيه)	٨٨٩	٣٣٠٩٦١٠٣	٣٤٧٣٩٤٣٤	١١٢٨	٤٩١٦٧١٥٧	٥١٤٨٤٥٩٦
داخل المقصورة	٨٨٩	٣٣٠٩٦١٠٣	٣٤٧٣٩٤٣٤	١١٢٨	٤٩١٦٧١٥٧	٥١٤٨٤٥٩٦
خارج المقصورة	-	-	-	-	-	-
سندات (بالدولار)	**-**	**-**	**-**	**-**	**-**	**-**
داخل المقصورة	-	-	-	-	-	-
خارج المقصورة	-	-	-	-	-	-

المصدر : الهيئة العامة للرقابة المالية - التقرير الشهرى لسوق المال.

(٣/٩) تعاملات الأجانب فى سوق الأوراق المالية

	خلال السنة المالية			
	٢٠١٣/٢٠١٢		٢٠١٤/٢٠١٣	
	بالجنيه المصرى	بالدولار الأمريكى	بالجنيه المصري	بالدولار الامريكي
صافى عدد العمليات (بالوحدة)	**٦٩٨٩**	**-٣٤٣٩**	**-٩٢٦٣**	**٣٨٧٦**
مشتريات	٦٩٦٨٩٦	٢٣٥٢١	٥٧٣٩٦٠	١٩٢٢٥
مبيعات	٦٨٩٩٠٧	٢٦٩٦٠	٥٨٣٢٢٣	١٥٣٤٩
صافى كمية الأوراق (بالمليون)	**-١٩٦**	**-١٨**	**-٣٩٤**	**٤٣**
مشتريات	٥٣٠٥	١٠٧	٥٨٨٢	١٦٣
مبيعات	٥٥٠١	١٢٥	٦٢٧٦	١٢٠
صافى قيمة الأوراق (بالمليون)	**١٦٣٣**	**-٧**	**٣٨٤١**	**٢٥**
مشتريات	٤٤٢٦٩	١٠٥	٤٥٩٥٢	١٢٦
مبيعات	٤٢٦٣٦	١١٢	٤٢١١١	١٠١

المصدر: الهيئة العامة للرقابة المالية - التقرير الشهرى لسوق المال.

سلسلة المطبوعات الدورية للبنك المركزى المصرى

الاسم	اللغة	دورية الصدور
١- النشرة الإحصائية الشهرية	العربية والإنجليزية	شهـــــــرى
٢- المجلة الاقتصادية	العربية والإنجليزية	كل ثلاثة أشهر
٣- التقرير السنوى	العربية والإنجليزية	كل سنة مالية
٤- تقرير عن الوضع الخارجى للاقتصاد المصرى	الإنجليزيـــــــــة	كل ثلاثة أشهر

ملحوظة :

- جميع مطبوعات البنك منشورة على موقع البنك المركزى المصرى بشبكة الانترنت وعلى العنوان التالى : www.cbe.org.eg